القسم الثاني

المعجـــــم

أولًا : مدخل تعريفي.

ثانيـــًا: بواكير المعجم العربي.

ثالثـــًا: الرسائل اللغوية نواة المعجم العربي.

رابعـــًا: المدارس المعجمية.

١ – مدرسة التقليبات الصوتية.

٢ – مدرسة الموضوعات.

٣– مدرسة الأبنية.

٤ – مدرسة القافية، ونموذج منها.

* منهج ابن بري في حواشيه على الصحاح.

٥ – المدرسة الهجائية، ونموذج منها.

* الصناعة المعجمية عند الفيومي في المصباح المنير.

خامسًا: الجهود المعجمية لمجمع اللغة العربية

سادسًا: من مشكلات المعجم العربي:

١ – مشكلة تحديد الجذور في المعجم

٢ – مشكلة التصحيف والتحريف

مدخل تعريفي

*** المعجم لغةً واصطلاحًا:**

تدور مادة (عجم) في العربية حول معنى الإبهام والخفاء، فالعُجْم والعَجَم خلاف العُرْب والعَرَب، والأعجم هو الذي لا يُفصح ولا يُبيِّن كلامه، والأخرس، والعجماء: البهيمة؛ لأنها لا توضِّح ما في نفسها، وصلاة النهار عجماء؛ لأنه لا يُجهر فيها بالقراءة، وبلاد العَجَم سمَّاها العرب ذلك؛ لأن لغتها غير واضحة وغير مفهومة لهم، وعَجَمْتُ الكتاب: أبهمته وأخفيته. فإذا أدخلنا الهمزة على الفعل؛ ليصير: أَعْجَمَ، أخذ معنى مضادًّا للفعل: عَجَمَ، وصار بمعنى: أزال الغموض والإبهام، ومن هنا أُطلق على نقط الحروف لفظ: الإعجام مصدر للفعل أعجم، لأنه يزيل ما يكتنفها من غموض؛ فمثلًا حرف الباء بدون النقطة يصلح أن يكون تاءً أو ثاء أو نونًا أو ياء. وفي العربية كثيرٌ من الأفعال الثلاثية التي على وزن فَعَلَ إذا زيدت بالهمزة في أولها وصارت على وزن: أَفْعَل حملت معنى مناقضًا لمعناها الأول؛ نحو: شَفَى بمعنى: عَالَج، وأَشْفَى بمعنى: أتعب وأمرض، وشكا ضده: أشكى؛ لأنه بمعنى أزال الشكوى، وقسط بمعنى: ظَلَم، وأَقْسَطَ بمعنى: عَدَل، فالفعل: عَجَم بمعنى أَخْفَى، وأَعْجَم بمعنى: أظهر وبيَّن، والمُعْجَم: اسم مفعول أو مصدر ميمي من الفعل: أَعْجَمَ، ويُجمع على: معاجم، ومُعجمات.

وأمَّا المعجم في الاصطلاح: فهو كتاب يضمُّ أكبر قدْر ممكن من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها، على أن تكون الموادّ اللغوية مرتبة ترتيبًا خاصًّا، إمَّا على حروف الهجاء، وتُسمَّى معاجم الألفاظ، وإمَّا على الموضوعات، وتُسمَّى معاجم المعاني.

ومن خلال التعريف السابق يتبيَّن لنا أن للمعجم ثلاثة شروط:

١- أن يشتمل على مفردات اللغة.

٢- أن يشرح هذه المفردات مبينًا معناها، وأصلها الاشتقاقي، وجمعها... إلخ.

٣- أن توضع مفردات اللغة في المعجم تبعًا لترتيبٍ محدَّد؛ كالترتيب الألفائي بحسب الحرف الأول، أو بحسب الحرف الأخير، أو بحسب المخرج الصوتي... إلخ.

*** القاموس لغةً واصطلاحًا:**

تدور مادة (قمس) في اللغة حول غَمْس شيء في الماء، والماء نفسه، وقَمَسَ الرجلُ في الماء إذا غاب فيه، وإذا انغطَّ ثم ارتفع، والقاموس: كالفاروق: قَعْر البحر، وقيل: وسطه ومعظمه، وقيل: أبعد موضع غَوْرًا في البحر، وسُئل ابن عبَّاس عن المدِّ والجَزْر قال: ملَكٌ موكَّلٌ بقاموس البحر كلما وضع رِجْله فيه فَاضَ، وإذا رفعها غَاضَ. والجمع: القواميس.

وأمَّا القاموس اصطلاحًا فهو المعجم، ويرجع هذا المعنى الذي أُلْصِق به أنَّ عالمًا من علماء القرن التاسع الهجري هو مجد الدين الفيروزابادي (ت ٨١٧ هـ) ألَّف معجمًا سمَّاه: القاموس المحيط؛ كأنه يصفه بالبحر الواسع العميق، وقد ذاعت شهرة هذا المعجم وصار مرجعًا لكلِّ باحث، ومع مرور الوقت وكثرة قولهم: نظرت في القاموس، وبحثت في القاموس، حتى ظنَّ بعضهم أنه مرادف لكلمة: معجم، وشاع هذا الاستعمال، وصار يُطلق على المعجم لفظ القاموس، وأصبحت الكلمتان مترادفتين، وقد أقرَّها مجمع اللغة العربية، وأدرجها في المعجم الوسيط؛ ففيه: القاموس: كلُّ معجم لغويّ على التوسُّع (مج)؛ أي قرار مجمعيٌّ.

وهكذا صارت كلمتا: معجم وقاموس تدلَّان على كلِّ كتاب مرجعي يحتوي مفردات اللغة، يشرح معناها ويبيِّن أصل اشتقاقها وجموعها، على نمط محدَّد من الترتيب.

*** حروف الهجاء العربية:**

مجموع حروف الهجاء في العربية تسعة وعشرون حرفًا، إذا عددنا الهمزة حرفًا والألف حرفًا آخر، ومجموعها ثمانية وعشرون حرفًا إذا استبعدنا حرف الألف الذي كان يُرسم قديمًا مع اللام (لا)، وقد ورثت العربية ترتيب هذه الحروف عن اللغة السامية الأمّ، وهي المعروفة بالأبجدية؛ وهي: أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضظغ. وقد كان للمغاربة (الغرب الإسلامي) ليبيا وتونس والجزائر والمغرب والأندلس ترتيب آخر يخالف ترتيب المشارقة في بعض المجموعات هكذا:... صعفض، قرست، تخذ، ظغش.

وقد صار للحروف العربية – بعد الإسلام – ترتيبان:

الأول: ترتيبٌ بحسب مخارج الحروف، بدءًا من الجوف وانتهاءً بالشفتين، وهو: ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، ف، ب، م، ي، و، ا. وهو الترتيب الذي وضعه الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) أساسًا لمعجمه «العين»، وتبعه فيه عدد من المعجميين كالأزهري والقالي والصاحب بن عباد وابن سيده.

الثاني: الترتيب الهجائي المعروف لنا اليوم، وهو: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ... إلخ. ويُعزى هذا الترتيب إلى نصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ)، وهو مبنيٌّ على ضمِّ الحروف المتشابهة إلى جوار بعضها البعض، وقد بدأ بالهمزة والباء، لأنهما أول الحروف في ترتيب (أبجد)، وعقَّب بالتاء والثاء لمشابهتهما

الباء، ثم الجيم لمكانها من (أبجد)، وعقَّب بالحاء فالخاء للمشابهة، وهكذا إلى الياء.

وقد خالف المغاربة (الغرب الإسلامي) المشارقة في هذا الترتيب الهجائي أيضًا، فجاء ترتيب حروف المعجم عندهم هكذا: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، ي.

ثانيًا: بواكير المعجم العربي

فكرة البحث عن معاني الألفاظ لم تكن موجودة قبل الإسلام، فضلًا عن ظهور معجم أيضًا، فقد كان العرب قبل الإسلام يعتمدون على الرواية الشفوية لا النصّ المكتوب، كما أنهم امتلكوا اللغة فصاحةً وبلاغة فليسوا بحاجة إلى تدوين ألفاظ اللغة.

بدأت فكرة البحث عن معاني المفردات مع أول نصٍّ مكتوب سماويّ هو القرآن الكريم، وقد كان رسول الله ﷺ هو المرجع اللغوي الأول لما غمض على الصحابة من ألفاظ القرآن الكريم، فقد خصَّص البخاري في صحيحه كتابًا للتفسير، أورد فيه ما فسَّره رسول الله ﷺ لأصحابه، فعن أبي ذر الغفاري، سألت رسول الله ﷺ عن قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ﴾ [يس ٣٨] قال عليه الصلاة والسلام: مستقرُّها تحت العرش، فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش.

وعن أبي سعيد الخدري: لما نزل قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ [الأحزاب ٥٦]، قلنا: يا رسول الله هذا التسليم عرفناه، فكيف نصلّي عليك؟ قال عليه الصلاة والسلام: قولوا: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صلَّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد. وعن عبدالله بن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾ [الأنعام ٨٢]، شقَّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أيُّنا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال رسول الله ﷺ: إنه ليس بذاك، ألا تسمع إلى قول لقمان لابنه: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ [لقمان ١٣]. وعن عبدالله بن عمر قال: لما نزلت: ﴿ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [إبراهيم ٢٤]، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: أخبروني عن هذه الشجرة، فوقع في نفسي أنها النخلة، ورأيت أبا بكر وعمر

لا يتكلّمان، فكرهت أن أتكلم، فلما لم يقولوا شيئًا، قال رسول الله ﷺ: هي النخلة وعن عدي بن حاتم قال: لما نزلت: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾ [البقرة ١٨٧]، عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي، فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرتُ له ذلك، فقال: إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار. وعن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم ٤٢]: يكشف ربُّنا عن ساقه، فيسجد له كلُّ مؤمن ومؤمنة. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلِّها مئة عام لا يقطعها، واقرأوا إن شئتم: ﴿ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴾ [الواقعة ٣٠]. وعن أنس بن مالك قال: لما نزل قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان ٣٤]، قال رجلٌ: يا نبي الله، كيف يُحشر الكافر على وجهه يوم القيامة؟ قال عليه الصلاة والسلام: أليس الذي أمشاه على الرِّجلين في الدنيا قادرًا على أن يُمشيه على وجهه يوم القيامة؟!

ومن الملاحظ أنَّ عددًا من الصَّحابة؛ كأبي بكر وعمر كان يتحرَّج من تفسير مفردات القرآن الكريم، وهم العرب العَرْباء، وأصحاب اللغة الفصحى، ومَنْ نزل القرآن الكريم عليهم، وبلغتهم، وعلى الرغم من ذلك فقد توقَّفوا في ألفاظ لم يعرفوا معناها، ولم يقولوا فيها شيئًا، فهذا أبو بكر الصِّديق سُئل عن قوله تعالى: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس ٣١]، فقال: أيُّ سماء تُظلُّني، أو أيُّ أرض تُقلُّني إن أنا قُلْتُ في كتاب الله ما لا أعْلَمُ، وهذا عمر بن الخطَّاب يقرأ الآية نفسها على المنبر، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأبُّ؟ ثم رجع إلى نفسه، فقال: إن هذا هو الكَلَف يا عمر. ورُوي عن عُمر أيضًا أنَّه سأل عن معنى التخوُّف في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ ﴾ [النحل ٤٧]، فسكت القوم إلا شيخًا من هُذَيْل قال: في لغتنا

التخوُّف: التنقُّص، فسأله أمير المؤمنين: فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ فأجاب: نعم، قال شاعرنا أبو كبير الهُذَلي، يصف ناقةً أتعبها السَّيْرُ:

تخوَّفَ الرَّحْلُ منها تَامِكًا قَرِدًا كما تخـوَّفَ عُـودَ النَّبْعةِ السَّفَنُ

تخوَّفَ: تنقَّص، الرَّحْل: السَّيْر، التامك: المرتفع من السَّنام، القَرِد: السَّنام النظيف، النَّبْعة: واحدة النَّبْع، وهو شجرٌ تُتخذ منه القِسِيُّ، السَّفَن: النجَّار.

بعد رسول الله ﷺ يُعدُّ حَبْر الأمَّة عبدالله بن عبَّاس (ت ٦٨ هـ) المرجع اللغوي الثاني لمفردات القرآن الكريم، فثمة ثلاثة كتب وصلت إلينا منسوبة له؛ أولها: كتاب غـريب القرآن، رواية تلميذه عطاء بن أبي رباح (ت ١١٤ هـ)، وثانيها: تفسير القرآن الكريم، رواية تلميذه علي بن أبي طلحة (ت ١٢٠ هـ)، وهو أيضًا الذي جمعه الفيروزآبادي وسمَّاه: تنوير المقباس في تفسير ابن عباس، وهو مرتب على سور القرآن الكريم، بدءًا من الفاتحة والبقرة إلى سورة الناس، وأمَّا التأليف الثالث الذي وصل إلينا فهو: سؤالات نافع بن الأزرق، وهو تفسير لبعض مفردات القرآن الكريم، مع ذكر شواهد عليها من أشعار العرب، فقد رُوِي عن ابن عبَّاس أنه قال: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذين أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه. ورُوي عنه أيضًا: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر. يحدِّثنا السيوطي قائلًا: بينما عبدالله بن عبَّاس جالس بفناء الكعبة، وقد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق الخارجي لنجدة بن عُويمر الخارجي: قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن والفتيا بما لا علم له به. فقاما إليه فقالا له: إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسِّرها لنا، وتأتينا بما يصادقه من كلام العرب، فإن الله إنما أنزل القرآن بلسان عربي

مبين، فقال ابن عبَّاس: سلاني عمَّا بدا لكما. قال نافع بن الأزرق: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة ١٨٧] قال ابن عبَّاس: الخيط الأبيض ضوء النهار، والخيط الأسود سواد الليل، قال نافع: فهل كانت العرب تعرف ذلك قبل أن ينزل القرآن؟ قال ابن عباس: نعم، قال أميَّة بن أبي الصَّلْت:

الخيطُ الأبيضُ ضوءُ الصُّبح مُنْبَلِجٌ والخيطُ الأسودُ لونُ الليلِ مَكْمُومُ

قال نافع: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة ٣٥]، ما الوسيلة؟ قال ابن عبَّاس: الوسيلة: الحاجة، قال نافع: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال ابن عباس: نعم، قال عنترة بن شدَّاد:

إنَّ الرجالَ لهـم إليكِ وسيلةٌ أنْ يأخذوكِ تكحَّلي وتخضَّبِي

قال نافع: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴾ [البلد ٤]، ما الكَبَد؟ قال ابن عبَّاس: الاعتدال والاستقامة وقال نافع: وهل كانت العرب تعرف ذلك؟ قال ابن عباس: نعم، أما سمعت قول لبيد بن ربيعة:

يا عينُ هلَّا بكيْتِ أرْبَدَ إذْ قمْنا وقام الخصومُ في كَبَدِ

قال نافع: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [النور ٤٣]، قال ابن عبَّاس: السَّنا: الضوء، قال نافع: وهل كانت العرب تعرف ذلك؟ قال ابن عباس: نعم، قال أبو سفيان بن الحارث يمدح:

يدعو إلى الحقِّ لا يبغي به بَدَلًا يجلو بضـوءِ سناه داجيَ الظُّلَمِ

قال نافع: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [مريم ١٣]، ما الحنان؟ قال ابن عبَّاس: الرحمة، قال نافع: وهل كانت العرب تعرف ذلك؟ قال ابن عبَّاس: نعم، أما سمعت طرفة بن العبد يقول للنعمان بن المنذر:

أبا منــذرٍ أفنيتَ فاسْــتَبْقِ بعضَــنَا

حنانيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ من بعْضِ

وهكذا يمضي نافع بن الأزرق يسأل وابن عبَّاس يفسِّر مفردات القرآن الكريم مستشهدًا على ذلك بأشعار العرب، فيما يقرب من مائتي مسألة[1].

وقد تابع البحث في مفردات القرآن الكريم تلامذة عبدالله بن عبّاس، وأشهرهم: سعيد بن جُبير (ت ٩٥ هـ)، ومجاهد بن جَبْر (ت ١٠٤ هـ)، وعكرمة بن عبدالله البربري المدني (ت ١٠٥ هـ)، والضحَّاك بن مزاحم (ت ١٠٥ هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت ١١٤ هـ)، وقتادة بن دِعامة السدوسي (ت ١١٨ هـ)، وعلي بن عبدالله بن عبَّاس؛ أصغر أبنائه سِنًّا (ت ١١٨ هـ)، وقد نتج عن ذلك ظهور علم جديد هو علم (غريب القرآن)، انفصل به التفسير اللغوي لمفردات القرآن الكريم عن التفسير المتعلِّق بالمسائل الدينية.

ظهرت بعد ذلك قصائد تعليمية في غريب اللغة، كقصيدة شُبَيْل بن عَزْرة بن عُمَيْر الخارجي (ت ١٥٠ هـ)، وقصيدة الشرقي بن القُطَامِي، وقصيدة موسى بن حَزَنْبَل، وقصيدة جعفر بن بشَّار الأسدي ثم ظهرت بعد ذلك الرسائل اللغوية التي تدور حول موضوع واحد، ولعلَّ أول ما وصلنا من هذه الرسائل اللغوية كتاب يوم وليلة، لأبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي (ت ١٠٥ هـ)، ومن الطريف ما يحكى عن أبي عمرو بن العلاء من أن كتبه التي كتبها عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتًا له إلى قريب من السقف، ثم إنه تنسَّك فأحرقها كلّها، فلما رجع بعدُ إلى علمه الأول لم يكن عنده إلا ما حفظه بقلبه[2].

---

(١) انظر بعض هذه المسائل في: الإتقان للسيوطي ٢/ ٦ وما بعدها، والإعجاز البياني للقرآن الكريم، لبنت الشاطئ، وسؤالات نافع بن الأزرق، د. إبراهيم السامرائي..

(٢) البيان والتبيين للجاحظ ١/ ٣٢١..

وقد كان لفصحاء الأعراب الذين جاءوا من البوادي وسكنوا المدن؛ كالبصرة والكوفة وبغداد دور ذو أهمية خاصة في نشأة المعجم العربي، بما وضعوه من مصنَّفات لغوية في موضوعات مفردة، وبما وضعوه من كتب النوادر، وقد نُثرت مصنفاتهم في معجم الجيم لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ)، والعين للخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، وكتاب الصفات للنضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ)، وغيرها من المعاجم، ومن أشهر هؤلاء الأعراب:

* **أبو خَيْرَة نهشل بن زَيْد (ت ١٥٠ هـ)**، عالمٌ باللغة، وشاعرٌ أيضًا، كان معاصرًا لأبي عمرو بن العلاء، له كتابان: كتاب الصفات، نقل منه الأزهري في تهذيب اللغة كثيرًا، وأحمد بن فارس في مقاييس اللغة، والصغاني في التكملة والذيل والصلة، وكتاب الحشرات، نقل منه ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم، وابن منظور في لسان العرب، والزَّبيدي في تاج العروس، انظر في التاج: (كمأ) و(خدج) و(مرخ) و(صمد) و(دسس) و(طلس) و(خشش).

* **أبو مالك عمرو بن كِرْكِرَة الأعرابي (ت نحو ١٨٥)**: كان يعلِّم في البادية وورَّق في الحضر، قيل: كان الأصمعي يجيب في ثلث اللغة، وأبو عبيدة معمر بن المثني في نصفها، وأبو زيد الأنصاري في ثلثيْها، وأبو مالك ابن كِرْكِرَة فيها كلّها، له ثلاثة كتب: كتاب النوادر، وكتاب خَلْق الإنسان، وكتاب الخيل، وقد نقل ابن دريد في الجمهرة من كتاب النوادر في ثمانية وخمسين موضعًا، ونقل عنه الأزهري في تهذيب اللغة في تسعة وستين موضعًا، كما نقل عنه الجوهري في الصحاح، وابن فارس في المقاييس، والصغاني في التكملة والعباب، والزَّبيدي في تاج العروس، انظر على سبيل المثال في التاج في المواد الآتية: (صمت) و(صنح) و(أبد) و(بدد) و(ضمد) و(هود) و(جبر) و(عذر) و(جنص) و(خبط) و(شطط).

* أبو زياد الكلابي (يزيد بن عبدالله بن الحرّ) (ت ١٩٨ هـ)، انتقل إلى بغداد في خلافة المهدي، وكان من أفصح الأعراب، له خمسة كتب: كتاب النوادر، وكتاب الفَرْق، وكتاب خَلْق الإنسان، وكتاب الإبل، وكتاب الأمثال. نقل عن كتابه النوادر أبو عمرو الشيباني في معجمه الجيم فيما يربو على ستين موضعًا، ونقل عنه أبو عبيد القاسم بن سلَّام في الغريب المصنَّف في نحو عشرين موضعًا، كما نقل عنه ياقوت الحموي في معجم البلدان ما يقرب من مائتي موضع، وأمَّا كتابه الفرق فقد نقل عنه البغدادي في خزانة الأدب، وأمَّا كتابه الأمثال فقد عدَّه الميداني من أهم مصادره في موسوعته: مجمع الأمثال.

بعد هؤلاء الفصحاء من الأعراب يأتي اللغويون الأوائل الذين ذهبوا إلى البادية وأخذوا اللغة من أفواه الأعراب في خيامهم؛ كالكسائي والأصمعي وأبي زيد الأنصاري وغيرهم من أصحاب الرسائل اللغوية التي دارت حول موضوع واحد؛ كالنبات، والشجر، والإبل، والغنم، والخيل، والنحل، والنخل، وغيرها، كلُّ هذه الجهود اللغوية مهَّدت السبيل لظهور أول معجم عرفته العربية هو معجم العَيْن للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت ١٧٥ هـ).

ثالثًا: الرسائل اللغوية نواة المعجم العربي

اتسعت الدولة الإسلامية في بداية القرن الثاني الهجري، واختلط العرب بالأعاجم وغيرهم من أبناء الأمم غير العربية، فأدى ذلك إلى ظهور اللحن وفساد ملكة اللسان العربي في المدن الجديدة؛ كالبصرة، والكوفة، وبغداد، وغيرها. فانبرى ثلَّة من اللغويين الأوائل إلى الرحلة إلى البادية، وملاقاة الأعراب في خيامهم وسماع اللغة منهم نقيَّة صافية لا تشوبها شوائب اللحن أو الكدر[1].

نذكر من هؤلاء الثُّلَّة: أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٧ هـ)، والكسائي (ت ١٨٩ هـ)، وأبا محمد الأموي (ت ٢٠٣ هـ)، وابن الكلبي (ت ٢٠٦ هـ)، وقطرب (ت ٢٠٦ هـ)، والفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ)، والأصمعي (ت ٢١٣ هـ)، وأبا زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ).

لقد كانت هذه الرسائل اللغوية الصغيرة التي جمعها هؤلاء اللغويون هي النواة الأولى التي كوَّنت فكرة المعجم لدى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، بل هي الخطوة الأولى التي مهَّدت السبيل أمام ظهور المعجم العربي.

وضع هؤلاء اللغويون معيارًا أساسيًّا في طريقتهم لجمع مفردات اللغة، كي تكون نقية صافية، ولذا حدَّدوا عددًا من القبائل العربية الموغلة في الفصاحة وأخذوا عنها اللغة، وابتعدوا عن القبائل العربية المجاورة لأهل الحضر، فابتدأوا بقبيلة قريش، وانعقد إجماعهم على أن قريشًا أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وأمَّا الذين عنهم نقلت اللغة بعد قريش من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، وهُذيل، وكنانة، وطيئ فقط، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل[2].

(١) انظر: رواية اللغة، د. عبدالحميد الشلقاني.
(٢) المزهر ١/ ٢١١-٢١٢.

وسوف نعرض لعدد من هؤلاء اللغويين الأوائل الذين ساهموا بشكل غير مباشر في صنع المعجم العربي.

أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٧ هـ):

هو زبَّان بن عمَّار المازني، لكن شهرته بأبي عمرو أخفت على كثير من الناس حقيقة اسمه، فقد سأله تلميذه الأصمعي: ما اسمك؟ فقال: أبو عمرو[١].

وُلد بمكة سنة ٨٦ هـ، ثم رحل مع أسرته إلى البصرة، وظل بها حتى وفاته.

تتلمذ لنصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩ هـ)، ويحيى بن يعمر (ت ١٢٩ هـ)، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ)، والحسن البصري (ت ١١٠ هـ) وغيرهم من أئمة البصرة.

وتتلمذ له الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، ويونس بن حبيب النحوي (ت ١٨٢ هـ)، وأبو محمد اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ)، والأصمعي (ت ٢١٣ هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ).

لم يبق أبو عمرو بن العلاء بالبصرة يلتقي بمن يأتي إليها من الأعراب، بل تجاوزها إلى البادية، فرحل إليها لمشافهة أصحابها، فكان من أوائل الرواة الذين طوَّفوا في الصحراء للاستماع إلى الأعراب، وهم ينطقون اللغة نقية لا تشوبها شائبة، فيستمع إلى الرجل والمرأة والصبي، فيقول: لقيت أعرابيًّا بمكة فقلت له: من أي البلاد؟ قال: من عُمان، قلْتُ: صف أرضك، قال: سيف أفيح، فضاء صحصح، وجبل صردح، ورمل أصبح، قلت: فما

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٣٣.

مالك؟ قال: النخل، حملها غذاء، وسعفها ضياء، وجدعها بناء، وكربها صلاء، وليفها رشاء، وخوصها وعاء، وقرؤها إناء[1].

ويحكى تلميذه الأصمعي عنه فيقول: جلست إلى أبي عمرو بن العلاء، ولي تسع عشرة سنة، وتوفِّي ولي سبع وعشرون سنة، ما سمعت أحدًا يسأله عن شيء عيَّى بجوابه، ولا سألته أنا عن شيء إلا وجدت عنده علمًا[2].

وكان أبو عمرو لا يقبل اللحن في اللغة، فقد سمع أبا حنيفة النعمان الفقيه العظيم يتكلم في الفقه ويلحن، فاستحسن كلامه، واستقبح لحنه، وقال له: إنه لخطاب لو ساعده صواب، ثم قال لأبي حنيفة: إنك أحوج إلى إصلاح لسانك من جميع الناس. فكان أبو حنيفة كما أراد. وكان أبو عمرو لا يستشهد في اللغة بأشعار المولَّدين؛ كجرير والفرزدق والأخطل وغيرهما، على الرغم من إشادته بشعرهم قائلاً: لقد حَسُن شعر هذا المولَّد حتى هممت أن آمر فتياننا بروايته[3].

وقد بلغ أبو عمرو بن العلاء عند تلاميذه شأوًا عظيمًا ومنزلة سامقة، فهذا يونس بن حبيب يقول: لو كان أحد ينبغي أن يُؤخذ بقوله في كلِّ شيء، كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء أن يُؤخذ كله، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك[4].

أمَّا تراثه اللغوي الذي خلَّفه لنا فليس هناك كتاب له، وإنما جاءت أقواله مبثوثة في كتب تلاميذه: الأصمعي، وسيبويه، وغيرهما.

(١) رواية اللغة ص ٨١.
(٢) إنباه الرواة، للقفطي ٤/ ١٢٨.
(٣) البيان والتبيين ١/ ٣٢١، ٢/ ٢١٢.
(٤) معجم الأدباء ١١/ ١٥٦.

ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى أن أبا عمرو كان أعلم الناس بالقراءات والعربية، وأيام العرب والشعر، وكانت دفاتره ملء بيته إلى السقف، ثم تنسَّك فأحرقها[١].

وقيل إن أهل الكوفة أغروا أبا عمرو بإحراق كتبه، فأحرقها، ثم تبيَّن له خطأ فعله، فعاد إلى ما كان عليه، فلم يجد إلا ما كانت تحفظه ذاكرته من أشعار العرب وأخبارها ولغاتها.

وعلى الرغم من ذلك فاسمه يتردَّد كثيرًا في معجم العين للخليل بن أحمد، وتهذيب اللغة للأزهري.

قال عنه ابن جنِّي في الخصائص: أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع، والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبَدْء الرواة وسيفهم، كيف تخلُّصه من تبعات هذا العلم وتحرُّجه، وتراجعه فيه إلى الله وتحوُّبه[٢]. وكلام ابن جني يؤكِّد على أن أبا عمرو بن العلاء تنسَّك فأحرق كتبه.

الكسائي: أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٩ هـ):

رأس المدرسة الكوفية في اللغة والنحو، وتلميذ الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، رحل إلى البادية يجمع اللغة من أفواه الأعراب، بعدما سأل أستاذه الخليل: من أين أخذْت علمك هذا؟

فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي إلى البادية، ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حِبْر في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ[٣]، ومن رسائله اللغوية:

---

(١) مصادر اللغة، د. عبدالحميد الشلقاني ١٧-١٨.

(٢) الخصائص ٣/ ٣١٠.

(٣) تاريخ بغداد ١/ ٣٠٤.

١- رسالة في الحروف، ذكر ذلك ابن النديم في الفهرست .٩٨

٢- رسالة في العدد، ذكرها ابن النديم في الفهرست، والسيوطي في بغية الوعاة.

٣- رسالة في النوادر، ذكرها الأزهري في تهذيب اللغة.

٤- رسالة في: ما تلحن فيه العامّة، نشرها المرحوم عبدالعزيز الميمني ضمن: ثلاث رسائل في اللغة، ثم أعاد نشرها المرحوم د. رمضان عبدالتواب.

الأصمعي: عبدالملك بن قُريب (ت ٢١٣ هـ)[١]:

ترك الأصمعي سبع رسائل لُغوية بُثَّت في المعاجم التي جاءت بعده، وهي:

١- الإبل، نشره المستشرق الألماني أوجست هفنر في كتابه: الكنز اللغوي في اللسن العربي.

٢- الخيل، نشره أوجست هفنر في فيينا سنة ١٨٩٥م.

٣- الشاء، نشره أوجست هفنر في فيينا سنة ١٨٩٦م.

٤- الوحوش، نشره رودلف جاير في فيينا سنة ١٨٨٨م.

٥- الفَرْق، نشره موللر في فيينا سنة ١٨٧٦م.

٦- خلق الإنسان، نشره أوجست هفنر في كتابه «الكنز اللغوي».

٧- النبات والشجر، نشره الأب لويس شيخو في كتابه: البُلْغة في شذور اللُّغة، ثم نشره د. عبدالله يوسف الغنيم سنة ١٩٧٢م.

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألبَّاء ٦٩، ووفيات الأعيان ٣/ ١٧٠، وبغية الوعاة ٢/ ١١٢.

والدليل على أن هذه الرسائل اللغوية بُثَّت في المعاجم العربية التي وُضعت بعد الأصمعي، وأشهرها الغريب المصنَّف لأبي عبيد القاسم بن سلام، فقد جاء فيه: باب نعوت النخل في حملها: قال الأصمعي: إذا كانت تدرك في أول النخل فهي البَكور، وهُنَّ البُكُر.

وفي موضع آخر من الغريب المصنَّف: قال الأصمعي: المئخار: النخلة التي تبقى حملها إلى آخر الصِّرام، وأنشد:

* ترى العَضِيضَ المُوقِرَ المِئْخَارا *

* مِنْ وَقْعِه ينتَثِرُ انْتِثارا *

قال المبرِّد: كان أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) أعلم من الأصمعي في النحو، وكان أبو عبيدة معمر بن المثنَّى (ت ٢١٠ هـ) أعلم من الأصمعي بالأنساب والأخبار، وكان الأصمعي بحرًا في اللغة، لا يعرف مثله فيها وفي كثرة الرواية. ويحدِّثنا الأصمعي عن نفسه قائلًا: خرجت مع هارون الرشيد إلى مدينة الرقَّة فقال لي: هل حملت معك شيئًا من كتبك؟ قلت: نعم، حملْتُ ما خفَّ حمله، فقال: كم؟ قلت: ثمانية عشر صندوقًا، فقال: هذا لَمَّا خفَّفْتَ، فلو ثقَّلْتَ كم كنْتَ تحمل؟ فقلت: أضعافها، فجعل يعجب[1].

وقال عنه ابن جنِّي في الخصائص: وهذا الأصمعي - وهو صنَّاجة الرواة والنقلة، وإليه محطُّ الأعباء والثَّقلة، ومنه تُجنى الفِقَر والمُلَح، وهو ريحانة كلَّ مُغتبِق ومُصطبِح، كانت مشيخة القُرَّاء وأماثلهم تحضره[2].

وعلى الرغم من ذلك فإن معظم مؤلَّفات الأصمعي مفقودة أو في حكم المفقود باستثناء الرسائل السبع التي ذكرناها له.

(١) إنباه الرواة ١/ ٢١٧.

(٢) الخصائص ٣/ ٣١١.

أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ):

سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن الصحابي الجليل ثابت بن زيد بن قيس، أحد الستَّة الذين جمعوا القرآن الكريم على عهد رسول الله ﷺ، نشأ في البصرة، ويروي أبو بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩ هـ) أن بعض أعراب مضر مثل عقيل وقشير نزلوا بالبصرة فتعلَّم عندهم أبو زيد العربية. وقال عنه ابن خلكان: كان من أئمة الأدب وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب. وقال عنه الجاحظ: وممَّن كان لا يلحن البتة حتى كأنَّ لسانه لسان أعرابي فصيح: أبو زيد النحوي[١].

نقل السيوطي في الاقتراح: أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء، وهو أول من وضع أبواب النحو، ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري، وهو - أي الأخير - أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعًا من فصحاء الأعراب[٢].

وقد ارتحل أبو زيد إلى البادية، وسمع كثيرًا من الأعراب، ودوَّن ذلك في رسائل لغوية مفيدة، وقد أكسبته كثرة تنقلاته في البادية ولقاءاته بالأعراب المعرفة الدقيقة بلغات العرب وكلامهم، ولم يكن يكتفي بروايةٍ واحدة للفظ، وإنما كان يلحّ على الأعراب ولا يقنع بالإجابة الأولى، فقد حُكي أنه قال لأعرابي: ما المتكأكئ؟، قال: المتآزف، قلت: وما المتآزف؟ قال: المُحْبنطئ، قلت: وما المُحْبنطئ ؟ قال: أنت أحمق! ومضي[٣].

وكثيرًا ما كان أبو زيد يُثير وجدان الأعرابي وفكره بشعر يكتبه في أوراقه، فقد حضر عنده أعرابي، فقال له أبو زيد: أنتم أهل خشونة يا أهل

(١) البيان والتبيين ٢/ ٢٢١.
(٢) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ١٠١.
(٣) نزهة الألباء للأنباري ٨٦.

البادية، ونحن أهل لين وغزل، فقال الأعرابي: كيف تكونون أغزل منَّا وفينا من يقول:

هيفــاءُ مقبــلةٌ عجــزاءُ مُدبِـرةٌ ... لم تجْفُ طـولًا ولا أزْرَى بها قِصَرُ

غـرَّاءُ كالقمــر المشهــور طلعتُه ... بل لا يُرى مثلُها لمَّا استوى القَمَرُ

قال أبو زيد: فكتبنا وراءه ذلك[1].

وأمَّا أشهر الرسائل التي تركها لنا أبو زيد الأنصاري:

١- كتاب الشجر والكلأ، نشره لأول مرَّة المستشرق الألماني صمويل ناجلبرغ، سنة ١٩٠٩م. يذكر أبو زيد في كتابه هذا أسماء الشجر عند العرب، مبينًا صفة كل شجرة ومكان منبتها، ثم يذكر أسماء الثمار، كأن يقول: السَّمَر واحدته سَمْرة، وهي شجرة حجازية نجدية شاكَّة، ومنبتها بكل مكان ما خلا حرَّ الرَّمْل، وثمر السَّمَر غبراء تضرب إلى البياض، ثم يذكر أسماء الكلأ ومكان منبته وبيان صفته، مع شواهد على ذلك من أشعار العرب. وقد ورد من كتاب الشجر والكلأ نصوص في لسان العرب؛ ففي مادة (عضه): قال صاحب اللسان: قال أبو زيد في أول كتاب الكلأ والشجر: العِضاه اسمٌ يقع على شجرة من شجر الشوك له أسماء مختلفة، يجمعها العِضاه، واحدته: عِضَاهَة.

٢- كتاب اللِّبأ واللَّبَن: نشره الأب لويس شيخو ضمن كتابه: البُلْغة في شذور اللغة، في بيروت، سنة ١٩١٤م. ويقصد باللِّبَأ أول الألبان عند الولادة، وقد نقل هذا الكتاب أصحاب المعاجم وبثوه في موادهم اللغوية، انظر اللسان مادة (لبأ).

(١) نور القبس لليغموري ١٠٥-١٠٦.

٣- كتاب المطر، نشره لأول مرَّة المستشرق الأمريكي غوتيل في مجلة الجمعية الشرقية الأمريكية سنة ١٨٩٥م، ثم نشره بعد ذلك الأب لويس شيخو والألماني أوجست هفنر في بيروت سنة ١٩١٤م، ضمن كتاب البُلْغة في شذور اللغة، والكتاب يشتمل على خمسة أبواب: أسماء المطر، الرعد، البرق، السحاب، وأسماء المياه. وقد بدأه أبو زيد بأسماء المطر وأنوائه، فذكر للمطر أسماء كثيرة منها: الرَّذاذ، والطشّ، والدِّيمة، والوَبِل، والمدرار.. وغيرها... وفي الكتاب شواهد من شعر العرب ورجزهم، وجاء منه في اللسان في مادة (غرل): وقال أبو زيد في كتاب المطر: الغِرْيَل هو الطين يحمله السَّيل فيبقى على وجه الأرض رطْبًا كان أو يابسًا.

٤- كتاب النوادر في اللغة: وهو أهم كتبه وأكثرها انتشارًا في المعاجم العربية، وقد نشره الأستاذ سعيد الخوري الشرتوني في بيروت سنة ١٨٩٤م، ثم نشره محقَّقًا كاملًا د. محمد عبدالقادر أحمد في القاهرة سنة ١٩٨٧م، دار الشروق، القاهرة. ويقع الكتاب في ستة عشر بابًا، ثلاثة أبواب خاصة بالشعر، وسبعة خاصة بالرجز، وستة خاصة بالنوادر. وطريقته أنه يأتي ببيت الشعر أو البيتين أو المقطوعة ثم يشرح ما فيها من ألفاظ نادرة غريبة، وكان يتعمَّد اختيار الأبيات التي تحتوي على فرائد لغوية نادرة محشوة بالنكت والأسرار، ليس فيها حرف إلا ولأبي زيد تحته غرض ما. فمن غريب الرجز لأمٍّ ترقِّص رضيعها:

* أَشْبِهْ أَبا أُمِّكَ أو أَشْبِهْ حَمَلْ *

* ولا تكونَنَّ كهِلَّوْفٍ وَكَلْ *

يكاد يكون هذا الكتاب كله في المعاجم العربية، خاصة اللسان والتاج، بل لقد أورد منه ابن جنِّي كثيرًا في كتابه: سرّ صناعة الإعراب.

٥- كتاب الهَمْز: نشره الأب لويس شيخو في مجلة المشرق في بيروت سنة ١٩١٠م، والكتاب يعرض لمفردات اللغة المهموزة، سواء أكانت الهمزة، فاء الكلمة، كما في قوله: أَفر الرَّجُل يأفر أفرًا، إذا وثب وعدا، أم عين الكلمة كما في قوله: بَؤُسَ الرَّجُلُ يَبْؤُس بأسًا، إذا كان شديد البأْس، أم لام الكلمة كما في قوله: دَنَأ يَدْنَأ دَنَاءَةً إذا كان دنيئًا لا خير فيه، والكتاب في مجموعه سماعٌ من العرب، ينسب فيه أبو زيد اللغات إلى قبائلها، فيقول: هَنَأٌ؛ لتميم، وهِنَأ لقيس، وفي الكتاب شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي، ورَجَزٌ لرؤبة وأبيه العجَّاج.

رابعًا: أشهر أصحاب الرسائل اللغوية في الأمثال والنوادر

*** أشهر أصحاب الرسائل اللغوية فى الأمثال:**

١- عبيد بن شريَّة الجرهمي (ت ٦٠ هـ): من مصادر الميداني في كتابه: مجمع الأمثال ١/ ٤.

٢- علاقة بن كرسم الكلابي (ت بعد ٦٤ هـ): ذكر ابن النديم في كتابه: الفهرست أنه رأى منه خمسين ورقة.

٣- أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٧ هـ): ذكر ابن النديم له كتابًا في الأمثال العربية.

٤- الشرقي بن القطامي؛ أبو المثني الوليد بن الحسين (ت ١٥٨ هـ): من مصادر الميداني في مجمع الأمثال ١/ ٤.

٥- المفضَّل الضبي (ت ١٧٠ هـ): له كتاب الأمثال، وطُبع لأول مرَّة بمطبعة الجوائب بتركيا سنة ١٣٠٠ هـ، ثم أُعيد طبعه في القاهرة سنة ١٣٢٧ هـ.

٦- يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ): اقتبس منه حمزة بن الحسن الأصبهاني (ت ٣٥١ هـ)، في كتابه: الدرَّة الفاخرة في الأمثال السائرة، أو ما كان على أفعل من الأمثال، فقال: وهذا المثل وجدته في كتاب يونس النحوي في الأمثال، فحكيته على وجهه، كما ذكره ابن النديم في الفهرست ٦٩، وياقوت في معجم الأدباء ٢٠/ ٦٤. وانظر الدرة الفاخرة ١/ ٣١١، ٢/ ٣٨١، ٣٨٢، ٥٠٥، ٥٣٦.

٧- عطاء بن مصعب (أستاذ أبي عبيدة معمر بن المثني (ت ٢١٠ هـ): له كتاب في الأمثال، ذكره الميداني من بين مصادره. انظر مجمع الأمثال ١/ ٤.

٨- أبو فيد مؤرِّج السدوسي (ت ١٩٥ هـ): له كتاب في الأمثال، طبع أول مرة في الرياض سنة ١٩٧٠م بتحقيق د. أحمد محمد الضبيب، وطبع بعد ذلك في القاهرة سنة ١٩٧١م بتحقيق د. رمضان عبدالتواب.

٩- النَّضْر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ)، له كتاب في الأمثال.

١٠- هشام الكلبي (ت ٢٠٤ هـ).

١١- أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).

١٢- أبو عبيدة معمر بن المثنَّى (ت ٢١٠ هـ)، رواه عنه أبو عثمان سعدان بن المبارك (ت ٢٢٠ هـ)، ذكر ذلك السيوطي في بغية الوعاة.

١٣- الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قُريب) (ت ٢١٣ هـ)، ورد منه في اللسان في مادتي: (بدح) و(صمم).

١٤- أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)، ورد منه في اللسان في مادة (غرر).

١٥- أبو عثمان سعدان بن المبارك (ت ٢٢٠ هـ)، له كتاب في الأمثال، كما أنه روى كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنَّى.

١٦- أبو عبيد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤ هـ)، وضع كتابًا كبيرًا في الأمثال، وقد قامت عليه دراسات، فقد اختصره ابن عبد ربه في كتابه: العقد الفريد، كما اختصره وشرحه أبو عبيد البكري في كتابه: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. وقد ورد من كتاب الأمثال لأبي عبيد في لسان العرب في المواد اللغوية الآتية: (كفت) و(حمر) و(خمم) و(جفن).

١٧- اللِّحياني على بن المبارك (ت ٢٢٥ هـ): له كتاب في الأمثال.

١٨- ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): له كتاب في الأمثال، نقل منه أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني ٢١/ ١٣٢، وأبو عبيد البكري في كتابه: فصل المقال ص ٢٦٧، وفي اللسان مادة (تفه).

١٩- أبو جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ): نشر د. محمد حميد الله قطعة منه في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٤) سنة ١٩٥٦م.

٢٠- أبو عكرمة الضبي (ت ٢٥٠ هـ)، له كتاب في الأمثال نشره د. رمضان عبدالتواب في دمشق سنة ١٩٧٤م.

*** أشهر أصحاب الرسائل اللغوية في النوادر:**

١- أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٧ هـ): له كتاب في نوادر اللغة، ذكره ابن النديم في الفهرست .١٣٠

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ): له في النوادر كتاب ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٣٤، وفي اللسان في مادة (حبكر) ما يفيد أنه رواه عنه تلميذه الليث بن المظفَّر.

٣- القاسم بن معن المسعودي الكوفي (ت ١٧٥ هـ)، له كتاب في النوادر.

٤- يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ): له في النوادر كتابان: أحدهما كبير والآخر صغير، وقد نقل منه السيوطي في المزهر ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٩ قال السيوطي: وفي نوادر يونس: فاكِه من الفاكهة، مثل: لابن وتامر. وقال أيضًا: قال يونس في نوادره: أهل الحجاز يقولون: خمس عشْرة خفيفة؛ أي ساكنة، لا يحرِّكون الشين، وتميم

تثقِّل وتكسر الشِّين، ومنهم من يفتحها. وقال السيوطي أيضًا: وفي النوادر ليونس رواية محمد بن سلام الجمحي عنه، وهذا الكتاب لم أقف عليه إلا أنني وقفت على منتقى منه بخط الشيخ تاج الدين بن مكتوم النحوي وقال: إنه كتاب كثير الفائدة قليل الوجود.

٥- أبو مالك عمرو بن كركرة (معاصر يونس بن حبيب)، نقل عنه السيوطي في المزهر ١/ ٢١٤.

٦- علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ): له ثلاثة كتب في النوادر: أكبر وأوسط وأصغر، انظر: تاج العروس للزَّبيدي مادة (حضر).

٧- أبو شبل العقيلي (ت ١٩٣ هـ) رآه ابن النديم بخط عتيق بإصلاح أبي عمر الزاهد في نحو ٣٠٠ ورقة. الفهرست ٥١.

٨- اليزيدي أبو محمد يحيى بن المبارك (ت ٢٠٢ هـ)، نقل منه السيوطي في المزهر ١/ ١١٠، ٢٥٠، ٢/ ٦٩، ١٠٦، ١٤٤، ١٥١.

٩- أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)، نقل منه السيوطي في المزهر ١/ ٢٦٠، ٢٦١، ٢/ ٤١، ٦٥، ٧٢، ١٠٥، ١٥١. وورد منه في اللسان عشر مواد لغوية منها: (حرز)، و(قز)، و(حوش)، و(روض) و(ضبع).

١٠- الفرَّاء (يحيى بن زياد) (ت ٢٠٧ هـ): نقل عنه الصغاني في التكملة ٢/ ٣٧٨، واللسان في (فنفخ)، والزبيدي في التاج.

١١- أبو عبيدة معمر بن المثَّنى (ت ٢١٠ هـ): له نوادر الأسماء، نقل منه صاحب اللسان في مادة (عرن).

١٢- عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٣ هـ): له كتابان: النوادر، ونوادر الأعراب، وقد ورد منهما في اللسان كثير.

١٣- عبدالرحمن بن بزرج (معاصر الأصمعي): نقل عنه الأزهري في تهذيب اللغة ١/ ١٩، ونقل عنه صاحب اللسان، انظر: (لخط)، (جفظ)، و(حفظ)، و(وال)، و(مخا).

١٤- أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)، وضع كتابًا كبيرًا في النوادر نشره أول مرة سعيد الخوري الشرتوني في بيروت سنة ١٨٩٤ م، ثم نشره مرَّة أخرى على نسخة كاملة د. محمد عبدالقادر عطا، دار الشروق، القاهرة، سنة ١٩٨٧م. وقد نقل منه صاحب اللسان كثيرًا.

١٥- اللحياني (أبو الحسن علي بن المبارك تلميذ الكسائي) (ت ٢٢٥ هـ): نقل عنه السيوطي في المزهر ٢/ ٢٠٠، والزَّبيدي في التاج ١/ ١٤٥، ٩/ ٢٥٨ وصاحب اللسان في عشر مواد لغوية.

١٦- أبو عبيد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤ هـ): نقل عنه صاحب اللسان في مادة (هدن).

١٧- أبو مسحل عبدالوهاب بن حريش الأعرابي (تلميذ اللحياني)، طُبع هذا الكتاب في مجلَّدَيْن سنة ١٩٦١م بتحقيق د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٨- ابن الأعرابي (محمد بن زياد) (ت ٢٣١ هـ): منه قطعة في ٢٠ صفحة، محفوظة بدار الكتب المصرية، (٤٦٠ لغة - تيمور).

١٩- أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هانئ النيسابوري (ت ٢٣٦ هـ): ذكر الأزهري في تهذيب اللغة ١/ ٢٤ أنه يقع في ألفي ورقة، ونقل منه، كما ورد منه في اللسان مادة (شنغم) و(خا).

خامسًا: المدارس المعجمية

يمكننا – من خلال رحلة المعجم العربي منذ (عين) الخليل (ت ١٧٥ هـ) إلى أن نصل إلى (تاج) الزَّبيدي – أن نصنِّف التأليف المعجمي العربي خمس مدارس: المدرسة الأولى هي مدرسة التقليبات الصوتية ورائدها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب أول معجم عرفته العربية، وهو معجم العين، والمدرسة الثانية هي مدرسة الموضوعات التي رادها أبو عبيد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤ هـ) صاحب (الغريب المصنَّف)، والمدرسة الثالثة هي مدرسة الأبنية ورائدها هو الفارابي اللغوي (ت ٣٥٠ هـ) صاحب معجم (ديوان الأدب)، والمدرسة الرابعة هي مدرسة القافية، ورائدها هو الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) صاحب معجم (تاج اللغة وصحاح العربية)، والمدرسة الخامسة والأخيرة هي المدرسة الهجائية، ورائدها هو الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) صاحب معجم (أساس البلاغة).

وسوف نتناول هذه المدارس بشيء من التفصيل، مع بيان منهج الصناعة المعجمية عند ابن برّي (ت ٥٨٢ هـ) في حواشيه على صحاح الجوهري، وكذلك عند الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) في معجمه (المصباح المنير).

١- مدرسة التقليبات الصوتية

رائد هذه المدرسة هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) في معجمه «العين»، وقد سار على دربه أبو علي القالي (ت ٣٥٦ هـ) في معجمه «البارع في اللغة»، وأبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في معجمه «تهذيب اللغة»، وأبو بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩ هـ) في معجمه «مختصر العين»، والصاحب بن عبَّاد (ت ٣٨٥ هـ) في معجمه «المحيط في اللغة»، والخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠ هـ) في معجمه «مختصر العين»، وأخيرًا ابن سيده

المُرْسي (ت ٤٥٨ هـ) في معجمه «المحكم والمحيط الأعظم»، وهذه المدرسة رتَّبت معاجمها ترتيبًا صوتيًّا، بحسب مخارج أصوات العربية بدءًا من الحَلْق وانتهاءً بالشفتين، وخصَّصت هذه المعاجم لكل صوت من أصوات العربية كتابًا خاصًّا به؛ كتاب العين، وكتاب الحاء، وكتاب الهاء، وكتاب الخاء، إلى أن نصل إلى كتاب الهمزة. ثم قسَّمت كلَّ كتاب إلى ستة أبواب: - باب المضاعف؛ وهو الثنائي . - باب الثلاثي الصحيح . - باب الثلاثي المعتلّ . - باب اللفيف. - باب الرباعي . - باب الخماسي.

اتبعت هذه المعاجم في داخل كلّ باب نظام التقليبات؛ أي تقليب الكلمة على جميع وجوهها المحتملة، وبيان المستعمل من هذه الوجوه والمهمل، فالثنائي يقلَّب على وجهين: عق، قع، والثلاثي يُقلَّب على ستة أوجه: عبد، بعد، بدع، عدب، دعب، دبع، وترتفع هذه الوجوه في الرباعي إلى أربعة وعشرين وجهًا، وفي الخماسي إلى مئة وعشرين وَجْهًا.

التزمت هذه المعاجم ترتيب الخليل في معجم العين باستثناء أبي علي القالي في «البارع»، فقد سار على ترتيب مخالفٍ للخليل، أخذ أغلبه من ترتيب سيبويه مع خلطه بأشياء من ترتيب كتاب العين. وهذا هو ترتيب الخليل في معجم العين: - ع . ح . هـ . خ . غ (حلقية)، ق . ك (لَهَوية)، ج. ش . ض (شجْرِيَّة)، ص. س. ز (أَسَلية)، ط. د. ت (نِطْعيَّة)، ث. ذ. ظ (لِثَويَّة)، ر. ل. ن (ذَلَقِيَّة)، ف. ب. م (شفوية)، و. ا. ي. أ (هوائية).

وهذا الترتيب سار عليه الأزهري في تهذيب اللغة، والزُّبيدي في مختصر العين، والصاحب بن عباد في المحيط في اللغة، والخطيب الإسكافي في مختصر العين، وابن سيده في المحكم، أمَّا الترتيب الذي اتبعه القالي في البارع فهو: هـ ح / ع خ غ / ق ك / ض ج ش / ل ر ن / ط د ت / ص ز س / ظ ذ ث / ف ب م / و ا ي أ.

اتبعت هذه المدرسة منهج الخليل في رصد ألفاظ اللغة بحسب أصولها، بعد تجريدها من حروف الزيادة، وقد ظلت هذه الفكرة سائدة في معاجمنا العربية حتى اليوم.

وأمَّا عن سبب تسمية الخليل معجمه العين؛ لأنه بدأه بكتاب العين، على الرغم من أنَّ الهاء والهمزة والألف أسبق في الحلق من العين؛ ويبيِّن الخليل سبب البدء بالعين دون الهمزة أو الألف أو الهاء قائلًا: لم أبدأ بالهمزة؛ لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف، ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة، لا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة، ولا بالهاء لأنها مهموسة خفية لا صوت لها، فنزلت إلى الحيِّز الثاني، وفيه العين والحاء، فوجدت العين أنصع الحرفيْن، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف.

وقد اختُلف في نسبة معجم العين للخليل بن أحمد، وانقسم الناس ثلاثة أقسام؛ فريق يرى أن هذا المعجم وضعه الخليل بن أحمد من أوله إلى آخره، وفريق ينكر أن يكون هذا المعجم من وضع الخليل؛ لما به من تصحيفات وتحريفات يربأ الخليل عنها، وفريق ثالث يرى أن الخليل وضع أسس هذا المعجم وفكرته، ثم حشاه وأكمله تلميذه الليث بن المظفر، فمن الفريق الأول الذي ينسب هذا المعجم للخليل المبرِّد، وابن درستويه، والزجاجي، وابن دريد، وابن الأنباري وابن خلدون، ومن الفريق الثاني الذي أنكر نسبة هذا المعجم للخليل: النضر بن شميل، وأبو حاتم السجستاني، وابن جني، وأبو علي القالي، وأمَّا الطائفة الثالثة التي أكدت أن الخليل وضع أسس المعجم وتلميذه الليث بن المظفر هو الذي حشاه، فمنهم: ثعلب، والسيرافي، وابن المعتز، وأبو الطيب اللغوي، وأبو بكر الزُّبيدي، والسيوطي. فقد روى أبو الطيب اللغوي عن ثعلب قوله: إنما وقع الغلط في كتاب العين، لأن الخليل رسمه ولم يحشه، ولو كان حشاه ما بقي فيه شيئًا، لأن الخليل رجل لم يُر مثله، وقد حشا الكتاب قوم علماء إلا

أنهم لم يؤخذ منهم رواية، وإنما وُجد بنقل الورَّاقين، فاختلَّ الكتاب. وفي سنة ١٩١٣م نشرالأب أنستاس ماري الكرملي قطعة منه تقع في ١٤٤ صفحة، وفي سنة ١٩٦٧م نشر د. عبدالله درويش الجزء الأول منه فقط، وفي سنة ١٩٨٤م نهض الأستاذان د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي بالكتاب كله فنشراه في بغداد في ثمانية أجزاء، وهي النشرة المعتمدة لهذا المعجم.

أمَّا المعجم الثاني الذي سار على درب معجم العين للخليل فهو البارع في اللغة لأبي علي القالي (ت ٣٥٦ هـ)، فهو أول معجم أندلسي، اعتمد فيه القالي على الرسائل اللغوية التي جُمعت من أفواه الأعراب إلى جانب معجم العين، الذي وصلت نسخته إلى الأندلس في أوائل القرن الرابع الهجري، وكذلك معجم ابن دُريد: جمهرة اللغة، ففيه ذكر كثير لابن دُريد. ولعلَّ أهم ما يتميز به معجم (البارع في اللغة) هو نسبة الأقوال إلى أصحابها. وقد عاون أبا علي القالي في صنع معجمه هذا تلميذه محمد بن الحسين الفهري الورَّاق، واستمر أبو علي القالي يعمل في هذا المعجم ومعه تلميذه حتى توفِّي أبو علي سنة ٣٥٦ هـ قبل أن يتمه ويهذبه، فتولَّى إتمامه وتهذيبه تلميذه الورَّاق مع تلميذ آخر لأبي علي هو محمد بن معمر الجيَّاني، فاستخرجاه من الصكوك والرقاع، وهذَّباه من أصوله التي بخط القالي وخطيهما، مما كتبا بين يديه، ولما كمل رُفع إلى الخليفة الحكم المستنصر بالله.

وللأسف الشديد لم يصلنا من هذه المعجم إلا قطعتان: إحداهما في المكتبة الأهلية بباريس، والثانية في المتحف البريطاني، وقد جمعهما د. هاشم الطعّان، ونشرهما في بيروت سنة ١٩٧٥م على ما فيهما من سقط واختلاف في الأوراق. وقد ذكر ابن خير الإشبيلي أن البارع كان يشتمل على خمسة آلاف ورقة. وقد تميَّز معجم (البارع) إلى جانب توثيق الأقوال ونسبتها إلى أصحابها بدقة الضبط عن طريقين: بيان الشكل، وبيان الوزن، فمثال بيان

الشكل: يُقال: كنا على جِدَّة النهر؛ بكسر الجيم وتشديد الدال وبالهاء. ويُقال: رجل له جَدٌّ؛ بفتح الجيم، أي له حظٌّ، والطريق الثاني بيان الوزن، كأن يقول: زُجٌّ وزِجَجَة وزِجاج، على مثال: فُعْل وفِعَلَة؛ بكسر الفاء وفتح العين، وفِعال؛ بكسر الفاء. ويبدو أن هذه كانت طريقة القالي في كتبه كلّها، يؤكد ذلك قول الحُميدي عنه: كانت كتبه على غاية التقييد والضبط والإتقان.

كما تميَّز البارع بالصبغة الأدبية مع كثرة الشعر الذي يستشهد به وطول مقطوعاته، كما تميَّز بالنوادر اللغوية والأخبار المتعلِّقة بالشعراء والعلماء، كما اتَّسم بالاستطراد على طريقة كتابه الأمالي، فقد يأتي بنصٍّ من النصوص اللغوية في معجمه، ثم يعقبه بتفسير غريب الألفاظ فيه، على طريقته في الأمالي. كما اعتنى عناية فائقة بلهجات القبائل العربية، مع ترجيح الأفصح منها، ويشهد ابن خير الإشبيلي على أن البارع زاد على معجم العين كثيرًا من المواد اللغوية والشواهد الشعرية قائلًا: زاد البارع على كتاب الخليل نيفا وأربعمائة ورقة مما وقع في العين مهملا، فأملاه مستعملًا، وممَّا قلَّل فيه الخليل فأملى فيه زيادات كثيرة، وممَّا جاء دون شاهد فأملى الشواهد فيه. وأمَّا المعجم الثالث الذي سار على درب (عين) الخليل فهو: تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، وهذا المعجم يشبه الموسوعة، وقد وصل إلينا كاملًا، وقيَّض الله - عزَّ وجلَّ - له كوكبة من المحققين، من أمثال: عبدالسلام هارون، ومحمد على النجار، ورشيد العبيدي، فخرج في سبعة عشر جزءًا في حُلَّة قشيبة وتحقيق جيِّد. وقد سمَّاه تهذيب اللغة، لأنه قصد من وراء معجمه هذا تنقية اللغة من الشوائب التي تسرَّبت إليها، يقول في مقدِّمته: وقد سمَّيت كتابي هذا تهذيب اللغة؛ لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أُدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالتها الأغبياء عن صيغتها، وغيَّرها الغُتْم عن سَنَنِها، فهذَّبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو

الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب. وقد جمع الأزهري في معجمه بين الرواية الشفوية التي استقاها من وقوعه في أسر القرامطة، وكانوا من الأعراب الخُلَّص الذين لم تفسد لغتهم، فأفاء منهم كثيرًا من الألفاظ الجمَّة، والنوادر اللغوية نثرها في مواقعها من معجمه، وبيَّن النصّ الموثَّق المكتوب عن اللغويين الثقات؛ كالخليل والأصمعي والكسائي وأبي زيد الأنصاري وغيرهم، وتوقَّف الأزهري عند ابن دريد، ولم يأخذ منه إلا قليلًا.

حرص الأزهري في معجمه على توثيق الأقوال ونسبتها إلى أصحابها، ولذا وجدنا في معجمه أسماء كثيرة للغويين ولمؤلفات ضاع كثير منها، وقد اتسعت المادة اللغوية عند الأزهري وزادت بكثير عمَّا كان عند الخليل وابن دريد، ومن نتائج توسعه في الأخذ عن اللغويين إتيانه بكثير من المواد والصيغ التي أهملها الخليل وابن دريد قبله، وقد سرد الألفاظ داخل المادة اللغوية دون ضابط أو نظام فقد يبدأ أحيانًا بالفعل، وقد يبدأ أحيانًا أخرى بالاسم، وقد يبدأ بالمزيد قبل المجرَّد فليس هناك خطة سار عليها الأزهري داخل المادة اللغوية، وإنما حشد الألفاظ والشواهد حَشْدًا. وقد اعتنى الأزهري في معجمه بالشواهد القرآنية، والقراءات، والأحاديث الشريفة، ومصطلحات الفقه الشافعي، كما اعتنى بنوادر اللغة، ونثرها في أماكنها من معجمه.

وقد برزت شخصية الأزهري في معجمه بشكل واضح، فقد كان كثيرًا ما يتدخَّل في المواد اللغوية مبيِّنًا رأيه، ومصدِّرًا ذلك بعبارة: (قلت)، مثل: وقال بعضهم: رجلٌ مُذَعْذَع: إذا كان دعيًّا. قلت: ولم يصحّ لي هذا الحرف من جهة من يوثق به، والمعروف بهذا المعنى: رجلٌ مُدَغْدَع.

اعتنى الأزهري في معجمه بالأعلام والبلدان حتى إنه ليمكن استخراج معجم للبُلْدان والأعلام من معجمه هذا. وقد نال هذا المعجم

إعجاب اللغويين الذين جاءوا بعده، الأمر الذي جعل صاحب اللسان يجعله أصلًا من الأصول الخمسة التي أقام عليها معجمه، قال في مقدِّمته: ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن ابن سيده المرسي، وهما من أمهات اللغة على التحقيق، وما عداهما بالنسبة إليهما ثنيات الطريق.

أمَّا المعجم الرابع الذي سار على درب الخليل فهو «المحيط في اللغة» للصاحب بن عبَّاد (ت ٣٨٥ هـ) وقد وصل إلينا كاملًا في أحد عشر جزءًا بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، عن دار عالم الكتب، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٤م.

وأول ما نلاحظه على «المحيط في اللغة» هو الاختصار؛ أي اختصار المادة اللغوية، وحذف الشواهد، وعدم ذكر أسماء اللغويين باستثناء الخارزنجي البشتي (ت ٣٤٨ هـ) صاحب كتاب تكملة كتاب العين، الذي اعتمد عليه الصاحب بن عبَّاد اعتمادًا كليًّا. حرص الصاحب بن عبَّاد في معجمه على كثرة الموادّ اللغوية مع الاختصار، وقد انفرد بكثير من الزيادات اللغوية التي لا وجود لها في المعاجم السابقة عليه، ولذا نسبها إليه أصحاب المعجم الذين جاءوا بعده، ونقلوا عنه انفراداته اللغوية؛ كمرتضى الزَّبيدي في تاج العروس، بل إن المعجم الكبير الذي يعمل مجمع اللغة العربية على إخراجه، وقد أخرج منه حتى سنة ٢٠١٠م ثمانية أجزاء، آخرها حرف الذال، يضع كثيرًا من التفسيرات اللغوية مصحوبة بعبارة: (عن ابن عبَّاد)، وهي مما انفرد به من أقوال لم ترد عند سابقيه، فجاء معجمه كأنه استدراك على المعاجم السابقة عليه.

وأمَّا آخر معجم في هذه المدرسة فهو (المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ)، الذي ألَّفه بأمرٍ من الأمير أبي الجيش الموفّق مجاهد بن عبدالله العامري أمير دانية، وكان هذا الأمير قد انتوى أن يضع معجمًا في اللغة بنفسه، لكن شواغل الحكم وأعباء الرياسة حالت دون

ذلك، فالتمس من يحقِّق له ذلك من علماء أهل بلدته، فرأى ابن سيده أطولهم يدًا، وأبعدهم مدًى، فأمره بالتأليف على حروف المعجم، فصنَّف له هذا المعجم: المحكم والمحيط الأعظم، فسار فيه على نهج أبي بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩ هـ) في مختصر العين، الذي رتَّبه على نهج الخليل بن أحمد في معجم العين، فقسَّمه إلى كتب بعدد حروف العربية، وقسَّم الكتب إلى أبواب: باب الثنائي المضاعف الصحيح، ثم باب الثلاثي الصحيح، ثم الثنائي المضاعف المعتلّ، ثم الثلاثي المعتلّ، ثم الثلاثي اللفيف، ثم الرباعي، ثم الخماسي، ثم السُّداسي، ثم الملحق بالسداسي. وقد أخذ ابن سيده تقسيمه هذا من الزُّبيدي في مختصر العين، ولا نبالغ إذا قلنا إن المحكم لابن سيده هو مختصر العين إلا أنه حشاه ووسَّع فيه، لعلَّ الإضافة التي أضافها ابن سيده هي: باب السداسي وباب الملحق بالسداسي، وضع فيهما ألفاظًا أعجمية وأسماء الأصوات، وهو أمر لا يوافقه عليه كثير من الصرفيين، إذ يذهب هؤلاء إلى أنه لا توجد ألفاظ سداسية الأصل، فأقصى ما يصل إليه الفعل من حروف أصلية هو أربعة، وأقصى ما يصل إليه الاسم أيضًا من حروف أصلية هو خمسة، كما أن الألفاظ الأعجمية لا تخضع للميزان الصرفي، فلا يصحّ وزنها، وإنما وُضع هذا الميزان للألفاظ العربية فقط.

اتبع ابن سيده داخل الأبواب نظام التقليبات الذي ابتدعه الخليل، وسار على دربه أصحاب هذه المدرسة، ولم يذكر الألفاظ المهملة، وإنما أورد في معجمه المستعمل فقط، وقد يأتي على هذا المستعمل بشواهد، وقد يورده دون شواهد، كما اعتنى ابن سيده في معجمه بالقضايا النحوية والصرفية اعتناء كبيرًا، وقد لاحظ ذلك أحمد فارس الشدياق في كتابه القيِّم: الجاسوس على القاموس، قال الشدياق: وهذه المناقشات النحوية التي نجدها في كتب النحو قد كلف بها وارتاح لها ابن سيده في المحكم كثيرًا، فما سنحت له فرصة للخوض فيها إلا انتهزها.

التفت ابن سيده في معجمه إلى الأقوال الشاذّة والأحكام النادرة، وذلك في النسب، والجمع، والتصغير، والمصادر، والأفعال، وإذا أورد صيغة مفعول لا فعل لها أشار إلى ذلك، أو أورد فعلًا لا مصدر له أشار إلى ذلك أيضًا.

وقد تغيّا ابن سيده من وراء معجمه غايتين: حسن التنظيم والإيجاز أو الاختصار، يقول في مقدِّمته: إن كتابنا هذا مشفوعٌ المثل بالمثل، مقترنٌ الشكل بالشكل، لا يفصل بينهما غريب، ولا أجنبيٌّ بعيدٌ ولا قريب، مهذَّب الفصول، مرتَّب الفروع بعد الأصول، هذا إلى ما تحلَّى به من التهذيب والتقريب، والإشباع والاتساع، والإيجاز والاختصار، مع السَّلامة من التكرار، والمحافظة على جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة.

نلمس في مقدمة ابن سيدة للمحكم تعاليًا وافتخارًا بنفسه وبمعجمه ونقدًا لاذعًا لمن سبقه من اللغويين؛ كابن السكيت، وأبي عبيد القاسم بن سلَّام، وابن الأعرابي، يحكي عن ابن السكيت قائلًا: أيُّ مُواقفة أخزى لواقفها من مقامة أبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت مع أبي عثمان المازني بين يدي أمير المؤمنين جعفر المتوكِّل، وذلك أنَّ أمير المؤمنين قال: يا مازنيّ، سل يعقوب عن مسألة من النحو، فتلكأ المازني، علمًا بتأخر يعقوب في صناعة الإعراب، فعزم المتوكل عليه، وقال: لابدَّ لك من سؤاله، فأقبل المازني يُجهد نفسه في التلخيص، وتنكّب السؤال الحوشي العويص، ثم قال: يا أبا يوسف، ما وزن ﴿ نَكْتَلْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ ﴾ [يوسف ٦٣]، قال له: نَفْعل، وكان هنالك قوم قد علموا هذا المقدار، ولم يؤتوا من حظ يعقوب في اللغة المِعشار، ففاضوا ضحكًا، وأداروا من الهُزْء فَلَكًا.

ويقول ابن سيده عن أبي عبيد القاسم بن سلَّام: وأيُّ شيء أدلُّ على ضعف المُنَّة، وسخافة الجُنَّة، من قول أبي عبيد القاسم بن سلام في كتابه الموسوم بالمصنَّف: العِفْرِية: مثال فِعْلِلَة، فجعل الياء أصلًا، والياء لا تكون

أصلًا في بُنَات الأربعة. يقول ابن سيده هذا عن أبي عبيد على الرغم من أنه كان يحفظ الغريب المصنَّف عن ظهر قلب، كما ذكر ذلك أبو عمر الطلمنكي.

ويقول ابن سيده عن ابن الأعرابي: وهل أدلّ على قلة التفصيل، والبعد عن التحصيل، والجهل بالتنتيج والتلقيح، وجودة الانتقاد والتنقيح، من قول أبي عبدالله بن الأعرابي في كتابه الموسوم بالنوادر: العدوّ: يكون للذكر والأنثى بغير هاء، والجمع: أعداء، وأعادٍ، وعُداة، وعِدًى، وعُدًى، فأوهم أنَّ هذا كلّه جمع لشيء واحد. وإنما أعداء جمع: عدوّ، وأمَّا أعادٍ فجمع الجمع، كسَّروا عَدُوًّا على أعداء، ثم كسَّروا أعداء على أعادٍ. وأمَّا عُداة فجمع عادٍ؛ كقاضٍ وقُضاة، ورامٍ ورُماة. وأمَّا عِدًى وعُدًى فاسمان للجمع؛ لأنَّ فِعَلًا وفُعَلًا ليسا بصيغتي جمع -.. فأين عِلْم أبي عبدالله بن الأعرابي بأسرار هذه الصيغ من عِلْمي، أو فهمه لغوامض تأولها من فهمي؟!، إلى غير ذلك مما لو تقصيته لأتعبت الخاطر، وملأت القماطر، لكني آثرت طريق التقليل، إذ أقل من ذلك كافٍ في التمثيل. وعلى الرغم من سهام النقد التي وجَّهها ابن سيده للغويين السابقين عليه فإن معجمه لم يخلُ من: التفسيرات اللغوية الخاطئة، والتصحيف والتحريف في بعض الألفاظ والشواهد، وإيراده بعض الألفاظ الواردة في معجم العين وجمهرة اللغة لابن دريد، ولقد لقيت هذه الألفاظ نقدًا من اللغويين؛ كابن فارس في المقاييس والمجمل.

وعلى الرغم من ذلك فقد اعتنى بالمحكم عدد من اللغويين الذين جاءوا بعده، فقد جعله ابن منظور أصلًا من الأصول الخمسة التي أقام عليها معجمه: لسان العرب، كما وضع الفيروزآبادي معجمه: اللامع المعلم العُجاب الجامع بين المحكم والعُباب، الذي أضرب عنه بعد أن أخرج منه خمسة مجلدات ليضع قاموسه المحيط، الذي هو قائمٌ على المحكم والعباب أيضًا.

ولا شك أن مدرسة التقليبات الصوتية قد خطت بالمعجم العربي خطوات إلى الأمام من (عين) الخليل إلى (محكم) ابن سيده، ولكن صعوبة البحث في هذه المعاجم بسبب الترتيب على المخارج والأبنية والتقاليب مهَّد السبيل إلى ظهور معاجم القافية التي رادها الجوهري، وسلك طريقه ابن منظور الذي قال في مقدمة معجمه عن صعوبة هذه المدرسة: ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، غير أنَّ كلا منهما مطلب عَسِر المهلك، ومنهل وَعِر المسلك، وكأنَّ واضعه شرع للناس موردًا عذبًا وحلأهم عنه، وارتاد لهم مرعى مريعًا ومنعهم منه، وفرَّق الذهن بين الثنائي والمضاعف والمقلوب، وبدَّد الفكر باللفيف والمعتلّ والرباعي والخماسي فضاع المطلوب، فأهمل الناس أمرهما، وانصرفوا عنهما.

٢ - مدرسة الموضوعات

لعلَّ مدرسة الموضوعات هي الأسبق في تاريخ المعجم العربي، وذلك لما سبقها من رسائل لغوية، يتناول كلٌّ منها موضوعًا من الموضوعات؛ كخلق الإنسان، والخيل، والسلاح، والإبل، والحشرات، والنبات، والشجر، والوحوش، وغيرها من هذه الرسائل التي مهَّدت لظهور معاجم الموضوعات، أو معاجم المعاني، أو معاجم المترادفات، أو معاجم المجالات الدلالية. ورائد هذه المدرسة هو أبو عبيد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤ هـ)، صاحب معجم «الغريب المصنَّف»، أول معجم للموضوعات، احتذى فيه كتاب الصفات للنضر بن شميل المازني (ت ٢٠٣ هـ) تلميذ الخليل بن أحمد، وكتاب الصفات يشتمل على خمسة أجزاء، يشتمل الجزء الأول منه على خَلْق الإنسان والجود والكرم وصفات النساء، ويشتمل الجزء الثاني منه على الأخبية والبيوت وصفة الجبال والشعاب والأمتعة، ويشتمل الجزء

الثالث منه على الإبل فقط، ويشتمل الجزء الرابع على الغنم والطير والشمس والقمر والليل والنهار والألبان والكمأة والآبار والحياض والأرشية والدّلاء وصفة الخمر، ويشتمل الجزء الخامس والأخير على الزرع والكرم والعنب وأسماء البقول والأشجار والرياح والسحاب والمطر والسلاح والفَرَس. والكتاب مفقود أو في حكم المفقود، ولو وُجد هذا المعجم لكان النضر بن شميل هو الرائد لمدرسة الموضوعات، فقد نقل أبو عبيد عنه كثيرًا في الغريب المصنَّف.

قسَّم أبو عبيد معجمه ثلاثين كتابًا، يحتوي كلّ كتاب عددًا من الأبواب، وهذه الأبواب تختلف طولًا أو قصرًا، فهناك أبواب تصل إلى سبع صفحات، وهناك أبواب لا تتجاوز عددًا من الأسطر. ومجموع أبواب المعجم تسعمائة وثلاثون بابًا، وأمَّا كتبه الثلاثون فهي:

١- كتاب خلق الإنسان.
٢- كتاب النساء.
٣- كتاب اللباس.
٤- كتاب الأطعمة.
٥- كتاب اللبن.
٦- كتاب الأمراض.
٧- كتاب الخمر.
٨- كتاب الدور والأرضين.
٩- كتاب الخيل.
١٠- كتاب السلاح.
١١- كتاب الطيور والهوام.
١٢- كتاب القدور وأواني الطعام.
١٣- نوادر الأسماء.
١٤- نوادر الأفعال.
١٥- كتاب الجبال.
١٦- كتاب الشجر والنبات.
١٧- كتاب المياه ونعوتها.
١٨- كتاب النخل.
١٩- كتاب الأزمنة والرياح والأيام.
٢٠- كتاب أمثلة الأسماء.
٢١- كتاب أمثلة الأفعال.
٢٢- كتاب الإبل.
٢٣- كتاب الغنم.

٢٤- كتاب الوحوش. ٢٥- كتاب السِّباع.
٢٦- أبواب متفرِّقة. ٢٧- كتاب الأضداد.
٢٨- أبواب متفرِّقة.
٢٩- كتاب الألفاظ (الأسماء المختلفة للشيء الواحد).
٣٠- كتاب الأجناس.

قال عنه أحد الدارسين: هذا المعجم من أجلِّ كتب اللغة، وأحسن ما صُنّف فيها، ومنزلته في كتب اللغة كمنزلة صحيح البخاري أو مسلم في كتب الحديث، جمع فيه أقوال أئمة اللغة وفرسانها، ودقَّق ورجَّح بين الأقوال، وتلقَّاه العلماء بعده بالرضا والقبول.

يحتوي هذا المعجم على ألف وثلثمائة وخمسة عشر بيتًا من الشعر، كما يشتمل على ستة وخمسين حديثًا شريفًا، ومجموع الألفاظ الواردة فيه سبعة عشر ألفًا وتسعمائة وسبعون لفظًا. وعلى الرغم من أنَّ أبا عُبيد قد بذل قصارى جهده في تدقيق معجمه ومراجعته فقد وُجِّهت إليه اعتراضات وانتقادات، فهذا أبو سعيد الضرير (محمد بن هبيرة الأسدي الكوفي) المعروف بصَعودا (ت ٢٩٥ هـ) يضع كتابًا مختصرًا بعنوان: ما أنكرته العرب على أبي عبيد القاسم بن سلام ووافقته فيه. وكذلك علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥ هـ)، يخصِّص جزءًا من كتابه: التنبيهات على أغاليط الرواة لنقد الغريب المصنَّف، وما وقع فيه من تصحيف ووهم. وأمَّا أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) فقد وضع كتابًا سمَّاه: علل الغريب المصنَّف، ذكره الصغاني في العباب الزاخر، وكان من جملة مصادره.

أمَّا عن مدى اهتمام العلماء بهذا المعجم، فقد كان ابن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ) يحفظه عن ظهر قلب، يحكي أبو عمر الطلَمنكي (أحمد بن محمد بن عبدالله) (ت ٤٢٩ هـ): دخلْتُ مُرْسية، فتشبَّث بي أهلها ليسمعوا

عليَّ الغريب المصنَّف، فقلت لهم: انظروا مَنْ يقرأ لكم وأُمسك أنا كتابي، فأتوني برجل ضرير يُعرف بابن سيده فقرأه عليَّ من أوله إلى آخره، فعجبت من حفظه[1].

ويُحكى أن الصغاني (ت ٦٥٠ هـ) قال يومًا لأصحابه: احفظوا غريب أبي عبيد القاسم بن سلاَّم، فمن حفظه مَلَك ألف دينار، فإني حفظته فملكتها، وأشرت على بعض أصحابي بحفظه وملكها[2].

وأمَّا عن مكانة أبي عبيد نفسه، فقد قال عنه ثعلب (أحمد بن يحيى): لو كان أبو عبيد في بني إسرائيل لكان عجبًا، وقال عنه الهلال بن العلاء الرقِّي: مَنَّ الله عز وجل على هذه الأمَّة بأربعة في زمانهم: بالشافعي تفقَّه بحديث رسول الله ﷺ، وبأحمد بن حنبل ثبت في المحنة، وبيحيى بن معين نفى الكذب عن حديث رسول الله ﷺ، وبأبي عبيد القاسم بن سلاَّم فسَّر الغريب من حديث رسول الله ﷺ ولولا ذلك لاقتحم الناس في الخطأ.

أمَّا أكبر معجم للموضوعات عرفته العربية حتى اليوم فهو المخصّص في اللغة، لأبي الحسن على بن إسماعيل بن سيده المُرْسي (ت ٤٥٨ هـ)، وهذا المعجم يُعدُّ أوفى وأشمل معجم من معاجم المعاني في تاريخ اللغة العربية، استعان ابن سيده في تأليفه بكلِّ ما كُتب قبله من رسائل لغوية، إلى جانب الغريب المصنَّف لأبي عبيد، يقول ابن سيده في مقدِّمته: فلما رأيت اللغة على ما أريتك من الحاجة إليها لمكان التعبير عمَّا نتصوره، وتشتمل عليه أنفسنا وخواطرنا أحببت أن أُجرِّد فيها كتابًا، يجمع ما تنشَّر من أجزائها شَعَاعًا، وتنثَّر من أشلائها حتى قارب العدم ضياعًا...وتأمَّلت ما ألَّفه القدماء في هذه اللسان المعربة الفصيحة، وصنَّفوه لتقييد هذه اللغة

(١) إنباه الرواة ٢/ ٢٢٦.

(٢) معجم الأدباء لياقوت ٩/ ١٩١.

المتشعبة الفسيحة، فوجدتهم قد أورثونا بذلك فيها علومًا نفيسة جَمَّة، وافتقروا لنا منها قُلُبًا خسيفة غير ذمَّة، إلا أني وجدت ذلك نشرًا غير ملتئم، ونثرًا ليس بمنتظم، إذ كان لا كتاب نعلمه إلا وفيه من الفائدة ما ليس في صاحبه، ثم إني لم أر لهم فيها كتابًا مشتملًا على جُلِّها، فضلاً عن كلِّها، فاشرأبَّت نفسي عند ذلك إلى أن أجمع كتابًا مشتملًا على جميع ما سقط إليَّ من اللغة إلا مالا بال به، وأن أضع على كل كلمة قابلة للنظر تعليلها، وأُحكم في ذلك تفريعها وتأصيلها، وإن لم تكن الكلمة قابلة لذلك وضعتها على ما وضعوه، وتركتها على ما ودعوه... وإني لما وضعت كتابي الموسوم بالمحكم والمحيط الأعظم مُجَنَّسًا لأدُلَّ الباحث على مظنة الكلمة المطلوبة أردت أن أعدل به كتابًا أضعه مُبوَّبًا حين رأيت ذلك أجدى على الفصيح المِدْرَه، والبليغ المفوَّه، والخطيب المِصْقع، والشاعر المُجيد المِدْقع، فإنه إذا كانت للمُسمَّى أسماء كثيرة، وللموصوف أوصاف عديدة تنقَّى الخطيب والشاعر منها ما شاءا، واتَّسع فيما يحتاجان إليه من سجع أو قافية، على مثال ما نجده نحن في الجواهر المحسوسة؛ كالبساتين تجمع أنواع الرياحين، فإذا دخلها الإنسان أهوت يده إلى ما استحسنته حاسّتا نظره وشمّه[1].

والمخصَّص في اللغة يقع في سبعة عشر سِفْرًا، وليس لهذه الأسفار عناوين، وإنما يقع كل سِفْر فيما يقارب المائتي صفحة، وباستقراء المعجم من أوله إلى آخره نجد المقدِّمة استغرقت خمس عشرة صفحة، بعدها كتاب خَلْق الإنسان، ويشتمل هذا الكتاب على عدد من الأبواب، أحيانًا يُكتب: باب كذا، وكثيرًا ما يكتب العنوان دون كلمة (باب)، ويستغرق كتاب خلق الإنسان السِّفر الأول كله والسفر الثاني منه إلى ص ١١٢، ثم يأتي بعده كتاب الأصوات، ثم كتاب الغرائز، ثم كتاب المَشْي، ثم كتاب المَلِك، ثم

(١) المخصص ١/ ١٠ - ١٤.

كتاب النساء، ثم كتاب اللباس، ثم كتاب الطعام، ثم كتاب المرض أو أبواب الأمراض، ثم كتاب الدور والأبواب، ثم كتاب السلاح، ثم كتاب الخيل، ثم كتاب الإبل، ثم كتاب الغنم، ثم كتاب الوحوش، ثم كتاب السِّباع، ثم كتاب الحشرات، ثم كتاب الطير، ثم كتاب الأنواء، ثم كتاب الدهور والأزمنة والأهوية والرياح، ثم كتاب النخل، ثم كتاب المكنيات والمبنيات والمثنيات، ثم كتاب الأضداد، ثم كتاب الأفعال والمصادر، ثم يختم معجمه بقضايا صرفية. قسَّم ابن سيده كتبه هذه إلى أبواب كثيرة لا يمكن إحصاؤها، وعناوين فرعية دون أن يذكر كلمة باب.

لقد كان للمخصَّص أثر كبير في المعاجم التي جاءت بعده؛ كاللسان والقاموس المحيط وتاج العروس، بل إن ثلاثة من الدارسين المعاصرين الذين وضعوا معاجم أخذوا عن مخصَّص ابن سيده، وهم: أحمد عيسى بك في معجم أسماء النبات، وأمين معلوف في معجم الحيوان، ومصطفى الشهابي في معجم الألفاظ الزراعية. ولعلَّ المآخذ التي أخذها الدارسون على ابن سيده في مخصصه أنه أسرف في عرض آراء الصرفيين وناقش كثيرًا من المسائل الصرفية، كما أنَّ تعريفاته لبعض النباتات والحيوانات جاءت مشوبة بالقصور والغموض، بل إنه أحيانًا يقول: معروف. كأنه يفترض في المتلقِّي أنه يعرف ذلك النبات أو ذلك الحيوان. كما يؤخذ عليه أنه يضع الألفاظ الخاصة بموضوع واحد دون نظام أو ترتيب، فباب السلاح تندرج تحته الألفاظ دون ترتيب أو نظام، وهكذا يجد الباحثون صعوبة في الوصول إلى بغيتهم، والمعجم بحاجة إلى قيام مجموعة من المحقِّقين لنشره نشرة علمية دقيقة مذيَّلة بالفهارس اللغوية، حتى يُستفاد منه الاستفادة المرجوَّة.

أمَّا المعجمي الثالث الذي سار على درب أبي عبيد وابن سيده فهو أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن عبدالله الطرابلسي، المعروف بابن الأجدابي (ت ٤٧٧ هـ) صاحب معجم: كفاية المتحفِّظ وغاية المتلفِّظ في اللغة، وهو

معجم على الموضوعات صغير إذا قورن بسابقيْه، قصد به ابن الأجدابي النشء والمتعلِّمة، فقد جعله خاليًا من الشواهد، وقصره على الأسماء فقط، ولم يذكر الأفعال أو الحروف.

قسَّم ابن الأجدابي معجمه خمسة وثلاثين بابًا، وأحيانًا يقسّم الباب إلى فصلين أو أكثر، وأحيانًا يكتفي بالباب فقط، بدأ معجمه بباب في صفات الرجال المحمودة، ثم باب في صفات النساء الممدوحة، ثم باب في الحُبِّ والموصوف به، ثم باب في أطوار عمر الإنسان، ثم باب في الحُلِيّ، ثم باب الإبل، وباب الخيل، وباب السلاح، وباب السّهام، وباب الدروع والبيض، وباب السِّباع والوحش، وباب الظباء، وباب البقر الوحشية، وباب الحمر الوحشية، وباب النعام، وباب الطير، وباب القفار والأرضين، وباب الرمال، وباب الجبال والأماكن المرتفعة والأحجار، وباب المحالّ والأبنية، وباب الرياح، وباب السحاب، وباب المطر، وباب السيول والمياه، وباب النبات، وباب النخيل، وباب الأطعمة، وباب الأشربة، وباب في أسماء الخمر، وباب في الآنية، وباب في اللباس، وباب في الطيب، وآخرها باب في الآلات وما شاكلها.

ويبدو أنَّ صغر حجم هذا المعجم وخلوه من الشواهد والخلافات سهَّل حفظه وساعد على انتشاره وثناء العلماء عليه، فقد قال عنه ياقوت الحموي: له مختصر في اللغة مشهور مستعمل جيِّد. وقال عنه أيضًا: وكتابه كفاية المتحفظ صغير الحجم كثير النفع. وقال عنه القفطي: وصنَّف في اللغة مقدمة لطيفة سمَّاها كفاية المتحفظ يشتغل بها الناس في الغرب ومصر. وقال عنه ابن الطيِّب الفاسي (ت ١١٧٠ هـ): واعتنى بهذا المختصر جمع من الأئمة المقتدى بهم واعتمدوه، وأكثر من النقل عنه الفيومي في المصباح المنير والدميري في (حياة الحيوان الكبرى)، وعدلوه بالمصنَّفات الكبار، كالصحاح والتهذيب والمجمل ونحوها.

يقول ابن الأجدابي في مقدمته: هذا كتاب مختصر في اللغة، وما يحتاج إليه من غريب الكلام، أودعناه كثيرًا من الأسماء والصفات، وجنَّبناه حوشي الألفاظ واللغات، وأعريناه من الشواهد، ليسهل حفظه، ويقرب تناوله، وجعلناه مغنيًا لمن اقتصر في هذا الفن، معينًا لمن أراد الاتساع فيه، وصنَّفناه أبوابًا.

وقد اهتمَّ به اللغويون اهتمامًا كبيرًا، فهذا قاضي الحرم جمال الدين محمد بن أحمد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الطبري (ت ٦٩٤ هـ) ينظمه في نحو ألف وثلثمائة بيت، وهذا محمد بن الطيب الفاسي يشرحه شرحًا وافيًا في كتابه: تحرير الرواية في تقرير الكفاية، وقد طُبع هذا الشرح بتحقيق د. على حسين البوَّاب في الرياض سنة ١٩٨٣م.

أمَّا الشاعر جمال الدين علي بن صالح العدوي فقد مدحه قائلاً:

مَنْ كانَ يطْلبُ في الغريبِ وَسيلةً ... مِنْ شاعرٍ أو كاتبٍ مُتَلَفِّظِ
أو كانَ يبْغِي في الكلامِ بَلاغةً ... فلْيحفَظَنَّ كِفَايةَ المُتَحَفِّظِ

٣ - مدرسة الأبنية

فكرة التأليف على الأبنية الصرفية فكرة جاءت مبكِّرة في بدايات مرحلة الجمع اللغوي، الذي بدأ في بداية القرن الثاني الهجري، فقد ذكر ابن النديم أن الكسائي (ت ١٨٩ هـ) وضع كتابًا في أبنية المصادر في العربية، وكذلك فعل النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ) تلميذ الخليل بن أحمد، والأصمعي (ت ٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥)، كما وصلت إلينا مؤلَّفات في أبنية الأفعال، ككتاب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ)، وكتاب بالعنوان نفسه للزجَّاج (ت ٣١١ هـ)،

وكتاب الأفعال لابن القوطية القرطبي الأندلسي (ت ٣٦٧ هـ)، وكتاب الأفعال للسرقسطي (ت ٤٠٠ هـ)، وكتاب الأفعال لابن القطَّاع (ت ٥١٥ هـ)، ولامية الأفعال لابن مالك النحويّ، وهي قصيدة لامية تربو على مئة بيت، تحدَّث فيها عن أبنية وتصريف الأفعال.

لكنَّ أول معجم وصل إلينا من معاجم الأبنية الصرفية هو ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠ هـ)، المولود في فاراب، وهو خال الجوهري صاحب الصحاح.

يقول الفارابي في مقدِّمته: عملْتُ فيه عَمَل من طبَّ لمن حبَّ، مشتملًا على تأليفٍ لم أُسْبقْ إليه، وسابقًا بتصنيف لم أُزاحَم عليه، وأودعته ما استُعمل من هذه اللغة، وذكره النحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم، مما وافق الأمثلـة التي مثّلْتُ، والأبنية التي أوردت، مما جرى في قرآن، أو أتى في سُنَّة، أو حديث، أو شعر، أو رجز، أو حكمة، أو سَجْع، أو مَثَل، أو نادرة.

ورتَّبْتُ كلَّ كلمة، فجعلتها أَوْلى بموضعها مما يقدمها ويعقبها، ليجدها المرتادُ لها في بقعتها بعينها رابضة من غير نصّ مطية، أو إدآب نَفْسٍ. وجعلته ستة كتب: أولهن: كتاب السالم، والثاني: كتاب المضاعف، والثالث: كتاب المثال، والرابع: كتاب ذوات الثلاثة، والخامس: كتاب ذوات الأربعة، والسادس: كتاب الهمز، وجعلْتُ كلَّ كتاب من هذه الكتب شطريْن: أسماءً وأفعالاً، وقدَّمت الأسماء في أمثلتها وأبوابها على الأفعال، ثم تلوتها بالأفعال مُبوَّبة على مراتبها ومدارجها، مقدِّمًا الأحقّ فالأحق منها، حتى أتيتُ على آخرها.

واستشهدْتُ بالأشعار الصحيحة المأثورة عن العلماء المتقنين لهذا الأمر، تيمُّنًا بهم، واقتفاءً لآثارهم، وإيثارًا للاتباع على الابتداع، ابتغاء وجه ربي

الأعلى الأعظم، الذي خلقني ولم أكُ شيئًا، ورجاء ثوابه في التماس منافع المسلمين بما تكلَّفْتُ من إنشاء هذا الكتاب[1].

مما سبق يمكننا معرفة المنهج الذي سار عليه الفارابي في معجمه، فقد قسَّمه ستة كتب، هي:

١- كتاب السالم، والسَّالم عنده هو ما سَلِم من حروف المدِّ واللِّين والتضعيف، من الأسماء والأفعال، نحو: عِلْم، وكَتَبَ.

٢- كتاب المضاعف؛ وهو ما كانت عينه ولامه من جِنْس واحدٍ، من الأسماء والأفعال، نحو: رَدٌّ، صدٌّ، عَدَّ، مَدَّ.

٣- كتاب المثال؛ وهو ما كانت فاؤه حرف عِلَّة واو أو ياء، من الأسماء والأفعال أيضًا؛ نحو: وَهْبٌ، يُسْرٌ، وَقَفَ، يَمُنَ.

٤- كتاب ذوات الثلاثة، ويقصد به الأجوف، أو ما كانت عينه حرفًا من حروف المدِّ أو اللين، من الأسماء والأفعال؛ نحو: قَوْل، بَيْع، صَامَ، دَانَ، وسمَّاه ذوات الثلاثة؛ لأن هذا الأجوف من الأفعال إذا أُسْنِدِ إلى تاء الفاعل، صار ثلاثة أحرف، فتقول في الفعل: غَارَ: غِرْتُ، وصَامَ: صُمْتُ، وهكذا.

٥- كتاب ذوات الأربعة، ويقصد به الناقص، أو ما كانت لامه حرفًا من حروف المَدِّ أو اللِّين، من الأسماء والأفعال؛ نحو: سَعْيٌ، جَرَى، دَعَا، وسمَّاه ذوات الأربعة، لأن الفعل الناقص إذا أُسْنِد إلى تاء الفاعل صار أربعة أحرف، فتقول في: حَكَى: حَكَيْتُ، وسعى: سَعَيْتُ.

٦- كتاب المهموز، ويقصد المهموز الفاء أو العين أو اللام من الأسماء والأفعال، نحو: أَخَذَ، سَأَلَ، قَرَأَ، أَكْل، بِئْر، عِبْء.

(١) ديوان الأدب ١/ ٧٤ وما بعدها.

* جعل الفارابي كلَّ كتاب من هذه الكتب الستَّةَ شطريْن: الأسماء أولًا ثم الأفعال ثانيًا.

* في قسم الأسماء رتَّبه بحسب التجرُّد والزيادة على النحو الآتي:

- الثلاثي المجرَّد، نحو: عِنَب.
- ما لحقته الزيادة في أوله، كزيادة الهمزة في: أصبع، والميم في: مَذْهَب.
- المثقَّل الحَشْو؛ أي المشدَّد العيْن؛ نحو: حِمَّص، سُكَّر.
- ما لحقته الزيادة بين الفاء والعيْن؛ نحو: طَابِع، وخَاتَم.
- ما لحقته الزيادة بين العين واللام؛ نحو: خِطاب، وسحاب.
- ما لحقته الزيادة بعد اللام؛ مثل: خِدَبّ.
- الرُّباعي وما يُلحق به؛ نحو: جَعْفر، ثَعْلب، جَوْهَر، صَيْقل.
- الخماسي وما يُلْحق به؛ نحو: جِرْدَحْل، سَفَرْجَل.

* وفي قسم الأفعال رتَّبه بحسب التجرُّد والزيادة على النحو الآتي:

- الثلاثي المجرَّد؛ نحو: كَتَبَ، ثَقَبَ.
- ما لحقته الزيادة في أوله؛ وهي الهمزة؛ نحو: أَتْرَبَ، أَحْسَنَ.
- المثقَّل الحشو؛ أي المشدَّد العيْن؛ نحو: كرَّم، رتَّب.
- ما لحقته الزيادة بين الفاء والعيْن؛ نحو: قاتَلَ، جَاذَبَ.
- الأبواب الثلاثة التي في أولها ألف وَصْل ممَّا له في الثلاثي أصل؛ نحو: اجتذب، انسحب، استصعب.
- ما لحقته الزيادة في أوله، وهي التاء مع تثقيل الحَشْو، نحو: تكلَّم، تقدَّم.

- ما لحقته الزيادة في أوله، وهي التاء، مع زيادة بين الفاء والعيْن، نحو: تجاذب، تَصَالَح.
- باب الألوان وما يشبهه، نحو: احمرَّ، احمارَّ.
- باب الرباعي من الأفعال، وما يُلْحق به، وما زيد فيه؛ نحو: زَعْفَرَ، دَحْرَجَ، اطمأنَّ، افرنقع.

* رَاعَى الفارابي في الثلاثي المجرَّد من الأسماء الذي له تسعة أوزان أن يبدأ بالمفتوح الفاء والمُسكَّن العيْن؛ لأن الفتحة أخفّ الحركات؛ فبدأ بباب فَعْل: الثَّرْب، والثَّقْب، والجَدْب، والجَنْب، والحَرْب. وما يَلْحق به: فَعْلة: الرَّقْمة، واللَّحْمة، فَعْليّ: البَرْديّ، والقَلْعِيّ، ثم بعد الفتح يأتي الضمّ: فُعْل: التُّرْب، والثُّقْب، والشُّرْب، وما يُلْحق به: فُعْلة: التُّرْبة، والخُطْبة، فُعْليٌّ: السُّخْرِيّ، والكُرسيّ. ثم بعد الضمّ يأتي الكسر: فِعْل: التِّرْب، السِّرْب، الشِّعْب، وما يلحق به: فِعْلة: الحِقْبة، المِنْحة، الفِطْرة، فِعْليّ: الخِطْميّ. ثم بعد ذلك باب: فَعَل؛ بفتح الفاء والعيْن، وفَعَلة، وفَعَليّ، ثم باب فَعُل؛ بفتح الفاء وضمّ العين، ثم باب فَعِل؛ بفتح الفاء وكسر العين، ثم باب فُعَل؛ بضمِّ الفاء وفتح العين، ثم باب فُعُل؛ بضم الفاء والعين، ثم باب فِعَل؛ بكسر الفاء وفتح العين. وهكذا يأتي الفتح ثم الضمّ ثم الكسر.

ومعجم ديوان الأدب يقع في خمسة أجزاء، وقد نشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بتحقيق د. أحمد مختار عمر، وقد خُصِّص الجزء الخامس للفهارس الفنية بما فيها المواد اللغوية المرتبة ترتيبًا هجائيًّا؛ ليسهل على الباحث الوصول إلى مراده، دون أن يعنِّي نفسه في معرفة وزن الكلمة التي يريد البحث عنها.

وقد رتَّب الفارابي موادّه اللغوية تحت كلِّ بناء أو وزن بحسب الحرف

الأخير؛ على نظام القافية، ففي باب فَعْل تأتي الكلمات على هذا النحو: السَّرْد، الشهْد، الفَهْد، النَّجْد، البَحْر، التَّمْر، الحَبْر، الدَّهْر... إلخ.

ولعلَّ الذي حمل الفارابي على أن يرتِّب معجمه على هذه الطريقة ما شاع في القرن الرابع الهجري من حرص الشعراء والكُتَّاب على السجع وحسن التقسيم وشيوع المحسنات البديعية، فأحسّ الفارابي بحاجة هؤلاء إلى معجم يلبِّي حاجتهم، ولذا سمَّاه ديوان الأدب، فجاء أول معجم سار على نظام الأبنية، فاستفاد منه أيضًا الصرفيون كثيرًا، ولا عجب فقد كان أبو العلاء المعرِّي يحفظه عن ظهر قلب، وقد قرأه الجوهري على خاله بفاراب، ونسخه بخطِّ يده، وقد كان لهذا المعجم أثر كبير فيما جاء بعده من معاجم، وخاصة صحاح الجوهري.

وقد سار على درب الفارابي نشوان بن سعيد بن نشوان اليمني الحِمْيري (ت ٥٧٣ هـ) في معجمه الكبير: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، وقد طُبع هذا الكتاب في دار الفكر بدمشق في ثلاثة عشر مُجلَّدًا، بتحقيق نخبة من الأساتذة، وعن منهجه الذي سار عليه يقول الحميري في مقدِّمته: وقد صنَّف العلماء - رحمهم الله تعالى - في ذلك كثيرًا من الكتب... فمنهم من جعل تصنيفه حارسًا للنَّقْطِ، وضبطه بهذا الضبط، ومنهم من حرس تصنيفه بالحركات، بأمثلة قدَّروها وأوزان ذكروها، ولم يأت أحد منهم بتصنيف يحرس جميع النقط والحركات، فلما رأيت ذلك ورأيت تصحيف الكتَّاب والقرَّاء حملني ذلك على تصنيفٍ يأمن كاتبه وقارئه من التصحيف، يحرس كلّ كلمة بنقطها وشكلها، ويجعلها مع جنسها وشكلها، ويردّها إلى أصلها، جعلْتُ فيه لكل حرف من حروف المعجم كتابًا، ثم جعلْتُ له ولكلِّ حرف معه من حروف المعجم بابًا ثم جعلْتُ كلّ باب من تلك الأبواب شطريْن: أسماءً وأفعالًا، ثم جعلْتُ لكلِّ كلمة من تلك الأسماء والأفعال وزنًا ومثالًا، فحروف المعجم تحرس النقط وتحفظ

الخط، والأمثلة حارسة للحركات والشكل... فكتابي هذا يحرس النقط والحركات جميعًا[1].

قسَّم نشوان الحميري معجمه إلى ثمانية وعشرين كتابًا بعدد حروف الهجاء، مرتَّبة حسب الترتيب الهجائي المعروف، فبدأ بالهمزة، وتلاه بكتاب الباء، ثم كتاب التاء، ثم كتاب الثاء إلى أن نصل إلى باب الياء.

- قسَّم الحميري كلّ كتاب من هذه الكتب إلى جزأيْن: جزء للمضاعف من الأسماء والأفعال، وجزء لغيره من الأسماء والأفعال من غير المضاعف.
- قسَّم الحميري كلَّ جزء من هذيْن الجزأيْن السابقين: المضاعف، وغير المضاعف إلى شطريْن: شطر للأسماء، وشطر للأفعال، وكان يبدأ بشطر الأسماء ثم الأفعال.
- قسَّم الحميري كلَّ شطر إلى قسميْن: مجرد ومزيد، وبدأ بالمجرد الثلاثي، ثم المزيد، ثم الرُّباعي، ثم الخماسي.

وإذا وازنَّا بين ديوان الأدب وشمس العلوم وجدنا البون بينهما شاسعًا، فديوان الأدب معجم مختصر، أهمل كثيرًا من المسائل الفقهية والكلامية، والتزم الفصيح المشهور، في حين لم يقف شمس العلوم عند حدود، ولم يتقيَّد بقيود، فكان يحشد تحت المادة اللغوية كلّ ما يمكن حشده من ألوان العلوم والمعارف، فديوان الأدب يقع في خمسة أجزاء، وشمس العلوم يقع في ثلاثة عشر جزءًا، فالكتاب مليء بأخبار الملوك ومعرفة منافع الأشجار وطبائع الأحجار، وعلوم القرآن والقراءات القرآنية والتفسير والنجوم والنحو والصرف والعروض ومصطلح الحديث والفرق الإسلامية.

(١) انظر مقدمة شمس العلوم ١/ ٢.

وقد عدَّه القفطي في إنباه الرواة ١/ ٥٣ شرحًا لمعجم ديوان الأدب، كما وصفه خير الدين الزركلي في الأعلام بأنه دائرة معارف على ترتيب المعجم، ووصفه د. حسين نصار في المعجم العربي نشأته وتطوره ١/ ١٨٣: وليست قيمته فيما يحويه من لغة وإنما فيما يحويه من المعارف الأخرى، ووصفه د. أحمد مختار عمر بقوله: إن القاضي نشوان متأثر بالفارابي في منهجه، وأمَّا ما خالفه فيه فأشياء يسيرة لا يظهر فيها عنصر الابتكار أو التفوق، وإن خطت بالمعجم العربي خطوة إلى الأمام.

وأمَّا المعجمي الثالث الذي سار على طريقة الأبنية فهو جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في معجمه: مقدِّمة الأدب، وقد قسَّمه الزمخشري خمسة أقسام: القسم الأول: في الأسماء، والقسم الثاني: في الأفعال، والقسم الثالث: في الحروف، والقسم الرابع: في تصريف الأسماء، والقسم الخامس: في تصريف الأفعال.

ومن هذا الكتاب ثلاث نسخ مخطوطة في دار الكتب تكوِّن من الكتاب نسخة كاملة، ويبدأ الزمخشري بمقدِّمة صغيرة أبان فيها عن أنَّه قسَّم معجمه خمسة أقسام، بدأه بالأسماء، وجعل قسم الأسماء أبوابًا على نظام الموضوعات لا على الأبنية، فقد جمع تحت كلّ باب من أبواب الأسماء الكلمات التي تدور حول موضوع واحد؛ فبدأه بباب جمع فيه الألفاظ الدالَّة على الأزمنة، ثم بباب يتعلَّق بالسموات وصفاتها، وما فيها من نجوم وكواكب، ثم بباب في الأرض وصفاتها، وما فيها من معادن وأحجار، وقد وضع الكلمات دون ضابط أو نظام، فالألفاظ الدالَّة على الزمن وردت هكذا: وقت، حين، أَجَل، أوان، إبَّان، دهر، حِقَب. أمَّا قسم الأفعال فقد اتبع فيه نظام الأبنية، قسَّم الأفعال أربعة أقسام: الثلاثي المجرَّد، ثم الثلاثي المزيد، ثم الرباعي، ثم الأفعال غير المتصرِّفة، وتحت كلّ قسم من هذه الأقسام الأربعة أبواب هي: باب الصحيح والمهموز - باب المضاعف -

باب المعتلّ الفاء والعين واللام - باب المعتلّ الفاء واللام. وقد رتَّب الزمخشري الكلمات في معجمه ترتيبًا هجائيًّا بحسب الحرف الأخير كديوان الأدب، وقد مال الزمخشري في معجمه إلى الاختصار الشديد، وخلوّه من الشواهد، واهتم فقط بإثبات اللفظ وذكر تصاريفه. ولعلَّ الإضافة الحقيقية التي أضافها الزمخشري لمعجم ديوان الأدب للفارابي هو أنَّه خصَّص قسمًا في معجمه للحروف، في حين خلا ديوان الأدب من الحروف، واكتفى بالأسماء والأفعال. فقد قسَّم الزمخشري الحروف إلى ثلاثة فصول: فصل في الحروف التي تجرُّ الأسماء - وفصل في الحروف التي تنصب الأسماء - وفصل في الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

وفي قسم الأفعال زاد الزمخشري على الفارابي قسميْن: قسمًا للأفعال الجامدة، وقسمًا للأفعال المبنية للمجهول. كما أضاف بعض الأبنية التي لم ترد في ديوان الأدب؛ كوزن: تَمَفْعَل.

أمَّا القسمان: الرابع والخامس من مقدِّمة الأدب والخاصان بتصريف الأسماء والأفعال فقد تناول فيهما الزمخشري موضوعات تمسّ النحو والصرف؛ كالإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتصغير، والنَّسَب.

٤ - مدرسة القافية

يُعدُّ أبو البشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (ت ٢٨٤ هـ) رائدًا في فكرة وضع معجم عربي على نظام القافية؛ فقد سبق الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) صاحب الصحاح في الاهتداء إلى هذا النظام المعجمي، الذي أفاد الشعراء والأدباء والمتعلِّمين، وصرف النظر عن المدرسة الصوتية التي رادها الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ).

واسم معجمه التقفية في اللغة، سمَّاه بهذا الاسم؛ لأنه مؤلَّف على نظام القوافي؛ أي على ترتيب الألفاظ وفق نهايتها، فإذا أردنا معرفة: السَّقْب التمسناه في باب الباء، وإذا شئنا معرفة: الجفير التمسناه في باب الرَّاء.

قسَّم البندنيجي معجمه ثمانية وعشرين بابًا بعدد حروف الهجاء في العربية، وبدأها بباب الألف، وقسَّم باب الألف إلى ثلاثة أقسام: الألف الممدودة: أباء، فباء، خِباء، حرباء، شتاء، والألف المهموزة: نبأ، ظمأ، كلأ، واللألأة، والصأصأة، والدأدأة، وأخيرًا الألف المقصورة: القفا، البِلى، الطَّلا، العُلا.

ومن الملاحظ على معجم التقفية أنَّه لم يضع الكلمات بحسب أصولها وإنما وضع الكلمات بما فيها من أصول أو زيادة، ولم يجرِّد الكلمة من حروف الزيادة ويضعها بحسب أصول حروفها، كما أنَّه فلم يراع ترتيب الحرف الأول للكلمات، فجاءت كلمة: هباء قبل: حرباء، ونبأ قبل: ظمأ. وقد كان هدفه الأساسي هو تقديم القوافي للشعراء، ولذا نجده في معجمه يكرِّر جملة: (قافية أخرى)، كما أننا نجده يسرد بعض الكلمات دون شرحها وتوضيح معانيها، الأمر الذي يجعلنا في النهاية نسلِّم ريادة مدرسة القافية للجوهري، لأنه وضع معجمًا بمفهوم المعجم، وأحكم نظام القافية، كما أحكم فكرة الباب للحرف الأخير، والفصل للحرف الأول.

ولا قياس بين صحاح الجوهري، وكتاب التقفية في اللغة، فصاحب كتاب التقفية كان يرمي إلى أن يصنِّف كتابًا يجمع فيه ما تيسَّر جمعه من الألفاظ التي تشترك في قافية واحدة، ويقسِّمها تقسيمًا يتساهل فيه مع الأبنية، فهو يجمع الكلمات: صغير وكبير ومقدور ومُثير في مكان واحد لمجيء الراء قافية بصرف النظر عن أصول هذه الكلمات وأوزانها.

وقد طُبع المعجم في عام ١٩٧٦م باسم: التقفية في اللغة، بتحقيق د. خليل إبراهيم العطية، وصدر عن وزارة الأوقاف العراقية.

أمَّا معجم «تاج اللغة وصحاح العربية» الشهير بالصِّحاح، بكسر الصاد وفتحها، بكسْر الصاد، جمع صحيح؛ كالصِّغار جمع صغير، وبفتح الصَّاد: الصَّحاح مصدر للفعل: صحَّ صَحاحًا.

كان الجوهري يهدف من وراء معجمه إلى غايتين: الأولى: أن يقدِّم اللغة صحيحة فصيحة نقية خالية من كُدْرة اللحن أو الرداءة، ولذا قال السيوطي: وأول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، ولهذا سمَّى كتابه الصحاح[1]، ويقول الجوهري نفسه في المقدِّمة: أودعت هذا الكتاب ما صحَّ عندي من هذه اللغة التي شرَّف الله تعالى منزلتها.

أمَّا الغاية الثانية إفادة الشعراء والكُتَّاب من معجمه وتيسير الأخذ منه، ولذا رتَّبه ترتيبًا هجائيًّا بحسب الحرف الأخير (القافية).

أخذ الجوهري المعجم العربي إلى نظام جديد بهر العيون، وبقي من جاءوا بعده محافظين على هذا النظام حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري، بل إن أكبر المعاجم العربية ارتضت نظام الجوهري؛ كصاحب اللسان، وصاحب تاج العروس، وهذا الأخير أكبر معجم عرفته العربية حتى اليوم.

أتى الجوهري بنظام جديد أخذ نواته الأولى من البندنيجي (ت ٢٨٤ هـ)، صاحب معجم التقفية في اللغة، ومن خاله الفارابي (ت ٣٥٠ هـ)، صاحب ديوان الأدب الذي رتَّب الألفاظ داخل الأبنية بحسب حرفها الأخير.

يقول الجوهري في مقدمة معجمه: فإني قد أودعْتُ هذا الكتاب ما صحَّ عندي من هذه اللغة التي شرَّف الله تعالى منزلتها، وجعل علم الدين

(١) المزهر ١/ ٤٩.

والدنيا منوطًا بمعرفتها، على ترتيب لم أُسبق إليه، وتهذيب لم أُغلب عليه، في ثمانية وعشرين بابًا، وكلّ باب منها ثمانية وعشرون فصلًا، على عدد حروف المعجم وترتيبها، إلا أن يُهمل من الأبواب جنسٌ من الفصول، بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية.

قسَّم الجوهري معجمه ثمانية وعشرين بابًا، بعدد حروف المعجم، خصَّص الباب الأول للهمزة، رصد فيه كل ألفاظ اللغة المنتهية بالهمزة، ثم باب الباء لما آخره باء، ثم باب التاء لما آخره تاء، وجعل الباب الأخير من المعجم للواو والياء معًا، وختم معجمه بباب الألف اللينة التي ليست مهموزة ولا منقلبة عن واو أو ياء.

قسَّم الجوهري أبوابه إلى فصول تبعًا للحرف الأول من الكلمة، فباب الهمزة يشتمل على ثمانية وعشرين فصلاً: باب الهمزة – فصل الهمزة، باب الهمزة – فصل الباء، باب الهمزة – فصل التاء، وهكذا إلى أن نصل إلى نهاية باب الهمزة – فصل الواو والياء، ثم ينتقل بعد ذلك إلى باب الباء – فصل الهمزة.

اعتمد الجوهري في معجمه على المادة الأصلية للكلمة طارحًا حروف الزيادة، وهى فكرة ارتادها الخليل بن أحمد في معجمه العين، وسارت عليها المعاجم العربية حتى اليوم.

يُحسب لمعجم الجوهري أنه تخلَّص من الاضطراب والتكرار والفوضى التي كانت تحيط بالمعاجم السابقة عليه، خاصة عند أصحاب مدرسة التقليبات الصوتية: العين، وتهذيب اللغة، والبارع.

اهتمَّ الجوهري في معجمه بالأوزان الصرفية للمفردات، كما تعرَّض لكثير من القضايا النحوية، وكان يقطع فيها برأيه، ولذا قيل: الجوهري أنحى اللغويين، قال عنه الخطيب التبريزي: وقد أتى الجوهري بأشياء

حسنة، وتفاسير مشكلات من اللغة. كما اهتم الجوهري في معجمه بلغة العامَّة التي تسرَّبت إلى المتخصصين وشاعت على ألسنتهم، فيقول في مادة (حدأ): ومنه قولهم: حِدَأ حِدَأ، والعامَّة تقول: حَدَا حَدَا؛ بالفتح غير مهموز. وفي مادة (سلح): سَيْلحون: قرية، والعامَّة تقول: سَالحون. وفي مادة (صفح): يُقال: ضربه بصُفْح السَّيْف، والعامَّة تقول: بصَفْح السيف، مفتوحة؛ أي بعُرْضه. وفي مادة (نبذ): يُقال: نَبَذْتُ نبيذًا؛ أي اتخذته، والعامَّة تقول: أنبذْتُ. وفي مادة (قبر): والقُبَّرة: ضرْبٌ من الطير، والعامَّة تقول: القُنْبُرة.

اهتم الجوهري في معجمه بالألفاظ المعرَّبة التي دخلت العربية من الفارسية وغيرها، واستعملها العرب وتصرَّفوا فيها، ففي مادة (جرب): والجَوْرب مُعرَّب، والجمع: الجوارِبة، والهاء للعُجْمة، وفي مادة (حبب): والحُبُّ: الخابية، فارسي مُعرَّب، والجمع حِبَاب وحِبَبَة. وفي مادة (دلب): والدولاب: واحد الدواليب، فارسي مُعرَّب. وفي مادة (رزب): وأما المرازبة من الفرس فمعرَّب، الواحد: مَرْزُبان؛ بضمِّ الزاي.

بل إن الجوهري قد يضع مجموعة من العلامات لمعرفة الألفاظ غير العربية، ففي مادة (جبت): الجِبْت: كلمة تقع على الصنم والكاهن والساحر، ونحو ذلك، وفي الحديث: «الطِّيَرة والعيافة والطَّرْق من الجِبْت»، وهذا ليس من محض العربية؛ لاجتماع الجيم والتاء في كلمة واحدة من غير حرف ذولقي.

وفي مادة (صرج): الصَّاروج: النُّورة وأخلاطها، فارسي مُعرَّب، وكذلك كل كلمة فيها صاد وجيم، لأنهما لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب. وفي مادة (قبح): القَبْج: الحَجَل، فارسي مُعرَّب، لأن القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب.

اهتمَّ الجوهري بالكلام المولَّد الذي استُحدث في عصره، ففي مادة (جبر): والجَبْر: خلاف القَدَر. قال أبو عبيد: هو كلام مولَّد. وفي مادة (وغر): أوغر العامل الخراج؛ أي استوفاه، وقد يُسمَّى ضمان الخراج إيغارًا، وهي لفظة مولَّدة. وفي مادة (عجج): والعُجَّة؛ بالضمِّ: هذا الطعام الذي يتخذ من البيض، أظنُّه مولَّدًا.

اتبع الجوهري منهجًا معياريًّا في معجمه على طريقة: قل ولا تقل، للوصول إلى أعلى مراتب الفصاحة والصِّحة اللغوية، ففي مادة (ردج): واليرندج والأرندج: جلْد أسود، ولا يُقال: الرَّندج، وفي مادة (صنج): وصَنْجة الميزان، مُعرَّب، ولا تقل: سَنْجة؛ بالسِّين.

وفي مادة (نهج): وأنهج الثوبُ: إذا أخذ في البِلَى، ولا يُقال: نَهَجَ، ولكن: أَنْهَجَ. وفي مادة (لقح): ورياح لواقح، ولا يُقال: ملاقح. وفي مادة (ملح): هو ماءٌ مِلْحٌ، ولا يُقال: مَالحٌ إلا في لغة رَدِيَّة، وسمك مليح ومملوح، ولا يُقال: مالح. وفي مادة (ندح): ولي عن هذا الأمر مندوحة، ولا تقل: مَمْدوحة. وفي مادة (شيخ): وتصغير شيخ: شُيَيْخ، ولا تقل: شُوَيْخ.

ومعجم الصحاح طُبع في ستة أجزاء بتحقيق د. أحمد عبدالغفور عطار، عن دار العلم للملايين، بيروت. وهي أفضل طبعات الكتاب، وقد قامت حول الصحاح دراساتٌ، فمنهم مختصر له، ومنهم مكمل له، ومنهم ناقدٌ له، ومنهم كاشف لغوامضه، وأشهر مختصراته: تهذيب الصحاح للزنجاني (ت ٦٥٦ هـ)، ومختار الصحاح للرازي (ت ٧٦٠ هـ)، وأشهر مكملاته: التكملة والذيل والصلة للصغاني (ت ٦٥٠ هـ)، وأشهر نقد له: التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح، لابن برِّي المصري (ت ٥٨٢ هـ)، أمَّا كتاب غوامض الصحاح للصلاح الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، فلا يعني بغريب اللغة أو حوشيها، وإنما يعني بغموض الاشتقاق، وصعوبة رد الكلمة إلى أصلها، خصوصًا إذا كان الباحث غير متمرِّس بعلم الصرف

وشعابه ومسالكه الوعرة، فقد استخرج الصفدي الأبنية التي وجد فيها صعوبة في ردها إلى أصولها، وإعادة ترتيبها على نسق جديد بحسب أوائل الحروف مع مراعاة الثواني والثوالث في الترتيب.

وأشهر الذين ساروا على درب الجوهري من أصحاب المعاجم: الصغاني (ت ٦٥٠ هـ) في العُباب، ومجمع البحرين، والتكملة والذيل والصلة، وابن منظور المصري (ت ٧١١ هـ) في لسان العرب، ومجد الدين الفيروزابادي (ت ٨١٧ هـ) في القاموس المحيط، ومرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) في تاج العروس من جواهر القاموس، وميرزا محمد علي الشيرازي (ت ١٢٧٥ هـ) في معجمه معيار اللغة، وأحمد فارس الشدياق (ت ١٣٠٥ هـ) في معجمه: الجاسوس على القاموس، الذي يُعدّ من أحسن الكتب التي نقدت القاموس المحيط خاصَّة، والمعجمات العربية عامَّة.

نموذج من مدرسة القافية

حاشية ابن بري على صحاح الجوهري

المسمَّاة: «التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح»

إذا جاز لنا أن نصنِّف علماء اللُّغة إلى مبدعين ونُقَّاد؛ فإن ابن بَرِّي (ت ٥٨٢ هـ) يمكن وضعه ضمن علماء اللغة النقَّاد الذين يضعون أمامهم أعمال اللغويين الكبار في ميزان النقد اللغوي الموضوعي، فيفنِّد آراءهم، ويستكمل جوانب النقص في أعمالهم، ويزيل ما وقعوا فيه من وهم، دون ازدراء لهم أو انتقاص من شأنهم، ولا يقدر على هذه المهمَّة إلا من تخطَّى مرحلة الإبداع إلى مرحلة النقد، وصارت قامته أعلى مِمَّن ينقدهم أو مساوية لها.

ويبدو أن وظيفة ابن بري في الدولة الفاطمية ورئاسته لديوان الإنشاء طبعته بطابع الناقد ذي العين الفاحصة المُمحِّصة، الذي تُعرض عليه مكتوبات الدولة لإقرارها وتمحيصها، وإصلاح ما بها من خَلَلٍ خفيّ.

وفكرة الحواشي على كتب كبار اللغويين فكرة قديمة تقوم على النقد والتمحيص للكتاب المحشَّى، إلى جانب الشرح والتصويب، ولذا فالحاشية أعلى شأنا من الشرح أو التهذيب أو الاختصار أو إعادة الترتيب؛ لأنها تقوم اليوم مقام التحقيق الذي يحرص على سلامة النصِّ المحقَّق ويصوِّبه ويوضِّح غامضه، ولا يتأتَّى للمُحشِّي ذلك إلا بعد أن يقف على النصِّ وقوف المُتمكِّن القادر على إحكام نسجه مرَّة أخرى وإزالة ما علق به من شوائب الأوهام.

* * *

فابن بَرِّي – إذن – لغويٌّ من طراز فريد، ولذا وجدناه يسلك في

حواشيه على الصحاح مسلكًا متميزًا، ويضع لنفسه منهجًا صارمًا التزم به في كلِّ حواشيه.

وإذا كان الصغاني قد صرَّح في آخر التكملة بأنه جمع مادته مِمَّا يربو على ألف مصدر فإن ابن بَرِّي – لا شك – قد جمع مادته مِمَّا لا يقلّ عن ذلك أيضًا؛ فكلا الكتابين قريبٌ في الحجم؛ هذا في ستة أجزاء، وذاك في ستةٍ أيضًا، وإن كان كتاب ابن بَرِّي يزيد قليلاً.

اعتمد ابن بَرِّي – إذن – على مصادر غزيرة، ما بين كتب في تفسير القرآن الكريم، وغريب الحديث، والمعاجم العربية، وكتب اللغة، وكتب النحو، وكتب التاريخ، والأنساب، ودواوين الشعر التي لا يمكن حصرها.

أمَّا ما يتعلَّق بالمواد اللغوية ونقصد بها جذور الكلمات وحروفها الأصول التي تتولَّد عنها المشتقات والمصادر والأفعال والأسماء والجموع وغيرها من الصيغ الصرفية. ومن خلال استقرائنا لهذه المواد اللغوية أمكننا رصد منهجه فيها من خلال ما يلي:

١- خالف ابن بَرِّي الجوهري في جذور بعض الكلمات، وأشار إلى ضرورة نقلها من مكانها الذي وضعها فيه الجوهري إلى مكان آخر؛ هو من وجهة نظره الصحيح والمناسب؛ ففي مادة (جأجأ) ذكر الجوهري الجيء مثال: الجِيع، وهو دعوة الإبل لتشرب، قال ابن بَرِّي: صواب هذا أن يذكره في فصل (جيأ). وفي مادة (حبطأ) ذكر الجوهري: الرَّجُل الحَبَنْطأ والحَبَنْطى؛ بلا همز: المُنْتفِخ الجوف. قال ابن بَرِّي: صواب هذا أن يُذكر في فصل (حبط)؛ لأن الهمزة والنون زائدة ليست بأصلية، ولهذا قيل: حَبِطَ بَطْنُه.

٢- استدرك ابن بَرِّي على الجوهري موادّ لغوية كاملة أهملها الجوهري تمامًا، ولم ترد في معجمه، ووردت في معاجم أخرى جاءت قبله أو بعده؛

جاءت قبله في العيْن، والجمهـرة والجيـم (الحـروف)، والمنضَّد، وجاءت بعده في المُحْكم والمخصَّص والجامع في اللغة، وقد أهملها الجوهري، إمَّا لأنها في نظره أقلّ فصاحةً، أو لأنها من غريب اللغة، أو لأنَّه لم يطَّلع عليها ولم يسمع بها، ولم يكتف ابن بَرِّي باستدراك هذه الموادّ التي أهملها الجوهري، بل ساق عليها الشواهد التي تؤكِّد صحة استعمالها وفصاحتها، وقد استدرك عليه ابن برِّي في **باب الهمزة**: (أبأ) و(أتأ) و(أثأ) و(بثأ) و(ورأ)، **وفي باب الباء** (حنطب)، **وفى باب التاء**: (بوت)، **وفي باب الحاء**: (يوح)، **وفى باب السين**: (أرس).

٣- استكمال البنية الصرفية للمادة اللغوية الواردة عند الجوهري، وذلك عن طريق: إيراد صيغ اشتقاقية أهملها الجوهري، وهي واردة ومستعملة في المعاجم قبله، أو بعده؛ كإيراد مصادر لأفعال أغفلها الجوهري أو إيراد أفعال لمصادر وردت في المعاجم الأخرى ولم ترد عند الجوهري، أو إيراد جموع لكلمات لم يذكر لها الجوهري جمعًا، أو أورد بعض الجموع وأغفل بعضها، ولا يكتفي ابن برّي بالاستكمال فقط، وإنما يسوق من الشواهد الشعرية والنثرية ما يُؤكِّد صحة ما جاء به، مُردِّدًا جملته المكرورة: «وأهمل الجوهري من هذا الفصل»، والعبارة دالَّة على أن الجوهري ذكر المادة اللغوية، ولكنه أهمل منها بعض الصيغ الصرفية، فمن ذلك في مادة: (برأ): لم يذكر الجوهري بَرَأْتُ أَبْرُؤُ – بالضمِّ في المستقبل – وقد ذكره سيبويه، وأبو عثمان المازني، وغيرهما من البصريين، وفي مادة (بوب) قال ابن برّي: وقد أهمل الجوهري من هذا الفصل قولهم: بابةٌ، والجمع: بابات، وهي تستعمل في الحساب، والحدود، والكتاب.

٤- تصويب البنية الصَّرفية للمادة اللغوية الواردة عند الجوهري، مع الإتيان بالشواهد الشعرية والنثرية وأقوال اللغويين لتأكيد صواب ما جاء به؛ ففي مادة (بدأ) ذكر الجوهري: البَدْء والبَدْأة: النصيب من الجَزُور؛ بفتح

الباء فيهما. قال ابن برّي: ذكر أبو عبيد في باب الميسر من غريب المصنَّف: البُدْأَة؛ بالضمِّ.

٥- استكمال الجوانب النحويَّة التي تعرَّض لها الجوهري تعرُّضًا خفيفًا موجزًا، ففي مادة (سوأ) ذكر الجوهري: سُؤْتُ به ظَنًّا، وأَسَأْتُ به الظنّ. قال ابن بَرّي: إنَّما نكَّر ظَنًّا؛ لأنَّه ينتصب على التمييز، وأمَّا أَسَأْتُ به الظنّ، فإن الظنَّ مفعول به، ولهذا أتى به مَعْرِفة؛ لأنَّ أَسَأْتُ مُتَعَدٍّ، ويُقال: أَسأْتُ به، وإليه، وعليه، وله، وكذلك أحسنْتُ.

٦- تصويب أوهام الجوهري النحويَّة، مع الإتيان بالشواهد وأقوال النحويين ليؤكِّد صِحَّة ما جاء به من تصويب؛ ففي مادة (بهت) ساق الجوهري مشطورًا هو:

* سُبِّي الحُمَاةَ وابْهَتِي عليها *

وزعم أنَّ (على) في البيت مُقْحَمة؛ أي زائدةٌ. قال ابن بَرّي: إنما عَدَّى (ابْهَتِي) بعلى؛ لأنَّه بمعنى افترى عليها، والبُهْتان: افتراء، كما قال سبحانه: ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ ﴾ الممتحنة ١٢، ومثله ممَّا عُدِّي بحرف الجرّ حملاً على معنى فِعْلٍ يقاربه في المعنى قوله سبحانه: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ النور ٦٣، تقديره: يخرجون عن أمره، لأنَّ المخالفة خروج عن الطاعة، ويجب – على قول الجوهري – أن يجعل (عن) في الآية زائدة، كما جعل (على) في البيت زائدة، و(عن) و(على) ليستا مِمَّا تزادان كالباء.

٧- استكمال الجوانب الدلالية للألفاظ التي قصَّر الجوهري في إتمام كلّ معانيها المتعدِّدة مع الإتيان بالشواهد التي تؤكِّد صحة استعمال هذه الدلالات المُستكملة التي أوردها ابن بَرّي؛ ففي مادة (حبب) ذكر الجوهري: الحُبّ: المَحَبَّة، وكذلك الحِبُّ؛ بالكسر، والحِبُّ أيضًا: الحبيب، مثل: خِدْن وخَدِين. فأضاف ابن بَرّي: الحبيب يجيء تارة بمعنى المُحِبّ،

وتارة بمعنى المحبوب، وشاهد الأول بيتُ المخبَّل، ثم ساق البيت، وشاهد الثاني بيت ابن الدُّمينة، ثم ساقه أيضًا، وقال أيضًا: وقد جاء الحِبُّ بمعنى القُرْط، ثم ساق شاهدًا على ذلك للراعي النميري.

٨- تصويب الجانب الدلالي الذي ورد عند الجوهري وَهْمًا؛ ففي مادة (كفأ) عَرَّف الجوهري الإكفاء في الشعر بأن يُخالف الشاعر بين قوافيه فيجعل بعضها ميمًا وبعضها طاء. قال ابن بَرِّي: صوابه أن يقول: وبعضها نونًا، لأن الإكفاء إنما يكون في الحروف المتقاربة في المخرج، وأمَّا الطاء فليست من مخرج الميم. وفي مادة (ببب) ذكر الجوهري رَجَزًا شاهدًا على أنَّ بِبَّة: اسم جارية. قال ابن بَرِّي: هذا سَهْو؛ لأنَّ بِبَّة ها هُنا: لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطَّلب بن هاشم، والرجز لأمِّه هند بنت أبي سفيان، وكانت ترقِّصه بهذا الرَّجَز.

٩- عنايته بالتصحيف والتحريف الذي وقع فيه الجوهري، والتنبيه إليه، وذِكْر الصواب، ثم سوق الشواهد التي تؤكد صحة ما جاء به؛ ففي مادة (سعب) ساق الجوهري بيتًا لابن مقبل، قد حُرِّف عَجُزه:

... ماءِ الضَّالَة اللَّجِزِ.

وفسَّره بقوله: أراد اللَّزِج، فقلبه. قال ابن بَرِّي: هذا تصحيف تَبِع فيه الجوهري ابنَ السِّكيت، وإنما هو اللَّجِن؛ بالنون؛ لأن قبله...، وذكر البيت الذي قبله، فظهرت القافية بالنون لا بالزَّاي.

١٠- عنايته باللغات الواردة عن العرب في صحاح الجوهري، فإن ذكر الجوهري لغةً واحدةً فقط ذكر ابن بَرِّي بقية اللغات الأخرى؛ كأن يقول: وهما لغتان، أو: وهما ثلاث لغات، أو: وهي لغة لتميم، أو: هي لغة لأهل الحجاز... إلخ، ومن ذلك في مادة (نقر) ذكر ابن بَرِّي أنَّ النَّقْرْ؛ بضمِّ القاف وسكون الرَّاء أصله: النَّقْرُ، فنُقلت حركة الراء في الوقف على الساكن

قبلها، وهي لغة لبعض العرب، يقولون: هذا بَكُرْ، ومَرَرْتُ بِبَكِرْ، وقد قرأ بعضهم: ﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ﴾ العصر ٣ بكسر الباء وسكون الرَّاء: الصَّبِرْ. وفي مادة (فيض) ذكر الجوهري أنَّه لا يُقال: قد فاض الرجلُ ولا قد فاضت نفسه. قال ابن برِّي: فاظت نفسُه؛ بالظاء لغة قيس، وبالضاد لغة تميم.

* أمَّا ما يتعلَّق بالشواهد:

لعلَّ أهم ما تتميز به حاشية ابن بَرِّي على الصحاح هو هذا الحشد الكبير من الشواهد الشعرية التي ساقها لدعم هذا المعجم، ظهر ذلك جليًّا في معجم «لسان العرب» الذي جعل هذه الحاشية أصلاً من أصوله الخمسة التي قام عليها، ولم ير صاحب اللسان في ذلك تزيُّدًا، فلم يكن الشاهد الشعري عند ابن بَرِّي لونًا من الترف العقلي، بل جاء تدعيمًا وتوثيقًا لدلالات الألفاظ، بل وتصويبًا أيضًا، وكشفت شواهد الشعر عند ابن بَرِّي عن معين لا ينضب لديه من أشعار العرب، مع صحة ودقَّة فيما أورد.

وقد انصبَّ اهتمام ابن بَرِّي على الشاهد الشعري من ثلاثة جوانب: جانب يتعلَّق بنسبة الأبيات إلى أصحابها، وجانب يتعلَّق بمناسبة الأبيات وما يدور حولها من أحداث، وجانب يتعلَّق بمَتْن الأبيات نفسها.

* أمَّا من حيث نسبة الأبيات إلى أصحابها، فقد تجلَّى ذلك فيما يلي:

١- قام ابن بَرِّي بنسبة الأبيات التي أوردها الجوهري دون نسبة؛ وهو أمر تفوَّق فيه ابن بَرِّي على الجوهري نفسه، وأثبت سعة اطلاعه على أشعار العرب؛ فما من بيت أو بعض بيت أورده الجوهري إلا وجدنا ابن بَرِّي يكمل البيت وينسبه إلى صاحبه؛ فعلى سبيل المثال ساق الجوهري في مادة (أوأ) قول الشاعر: أَصَكَّ مُصَلَّم...

قال ابن بَرِّي: البيت لزُهَيْر بن أَبي سُلْمى. وفي مادة (بدأ) قول الشاعر: ثُنْيَانُنا... قال ابن بَرِّي: البيت لأوس بن مغراء السَّعدي.

وطريقة ابن بَرِّي في ذلك أن يقول: وذكر الجوهري في هذا الفصل بيتًا أو رَجَزًا لم يُسمِّ قائله؛ وهو، ثم يذكر البيت، ويقول: البيت لفلان، وقد لا يكتفي بالنسبة؛ بل يزيد عليها: وتمامه كذا إن كان ناقصًا، أو: وروايته المشهورة كذا، أو: وقبله كذا، أو: وبعده كذا، أو: ومناسبته كذا، أو: معناه كذا، ففي مادة (دأدأ) ذكر الجوهري بيتًا ولم ينسبه. قال ابن بَرِّي: البيت لأبي دُواد الرُّؤاسي، واسمه...، منسوب إلى...، وهذا البيت يُضْرب مثلاً في... إلخ.

ولم يندّ عن ابن بَرِّي إلا عدد قليل من الأبيات التي لم ينسبها؛ معلِّقًا على أحدها بقوله: «هذا البيتُ غُفْلٌ لا يُعرف قائله»؛ كما في مادة (شقص).

٢- قام ابن بَرِّي بتصويب ما نسبه الجوهري خطأ من أبيات لغير أصحابها، ولم يكتف بالتصويب فقط، وإنما جاء بالدليل الذي يثبت صحة ذلك، كأن يذكر ما قبله أو ما بعده أو القصيدة أو المناسبة التي قيلت فيها؛ ففي مادة (خرص) ذكر الجوهري رَجَزًا نسبه لحُميد بن ثور. قال ابن بَرِّي: هو حُميد الأرقط.

وفي مادة (درص) ذكر الجوهري بيتًا نسبه لطُفَيْل الغنوي. قال ابن بَرِّي: ذكر ابن السكيت أن البيت لقيس بن زهير... وذكر أبو سهل الهروي عن الأخفش أنَّه لشُرَيْح بن الأحوص.

٣- قام ابن بَرِّي بتحديد اسم الشاعر وتوضيح شيء عنه إذا اتفق في لقبه أو كُنْيته مع شاعر آخر أو أكثر، وكذلك إن اتفق في اسمه الأول مع آخر، ولم يوضِّح الجوهري من هو أو يستكمل اسمه، وإذا ذكر الجوهري الشاعر منسوبًا لقبيلته دون تحديد اسمه؛ كأن يقول: قال الهُذَلي، أو: قال

التغلبي قام ابن بَرِّي بتحديد اسم الشاعر كاملاً وكُنيته، ولا يمنع ذلك من أن يتعرَّض لتفسير اللقب أو الكنية إذا كانت مرتبطة بحدث أو موقف، ولا يمنع أيضًا من بيان الأصل الاشتقاقي الذي جاء منه اسم الشاعر أو لقبه في تسلسل عجيب ومهارة فائقة؛ ففي مادة (عرض) ورد بيت نسبه الجوهري للتغلبي، ولم يُسمِّه؛ منه: لِكُلِّ أُناسٍ من مَعَدٍّ...

قال ابن بَرِّي: هو الأخنس بن شهاب. وفي مادة (حطط) ذكر الجوهري عَجُزَ بيت نسبه للهُذَلي؛ وهو:

... كَقَرْنِ الشمس لَيْس بِذي حَطَاطِ

قال ابن بَرِّي: هو المتنخَّل، وصدره: وَوَجْهٍ قد جَلَوْتُ...

وقد بلغ من تمكُّن ابن بَرِّي أنَّ الجوهري قد يذكر بعض بيتٍ، قد يكون صدرًا أو عَجُزًا، ثم يقول: قال الهُذَلي، فإذا بابن بَرِّي يحدِّد البيت كاملاً، ويحدِّد اسم الشاعر؛ كما في مادة (خرق) ذكر الجوهري للهُذَلي:

وإِنَّهما لَجَوَّابَا خُرُوقٍ...

قال ابن بَرِّي: الهُذَلي هو معقل بن خُوَيْلد، وعَجُز البيت:

... وشرَّابان بالنُّطَفِ الطوامي.

٤- حرص ابن بَرِّي على أن يأتي بأبيات منسوبة إلى أصحابها؛ لدعم دلالات لا شاهد لها عند الجوهري، فكلُّ ما جاء به من أبيات كانت منسوبة إلاَّ في القليل النادر، وجملته المشهورة: والشاهد عليه قول فلان، واسمه كذا، وهو غير فلان الشاعر الذي اتفق معه في الكُنية أو اللقب، وانظر في باب القاف المواد الآتية: (أسق)، (ألق)، (أوق)، (برق)، (بلعق)، (بلق)، (جلق).

* أمَّا فيما يتعلَّق بمناسبة الأبيات التي ساقها الجوهري أو ساقها ابن

بَرِّي وما يدور حولها من أحداث فقد ظهر تفوُّق ابن بَرِّي في ذلك، فما من مناسبة مرتبطة ببيت من أبيات الشعر إلا ذكرها ابن بَرِّي ناقلاً صورة صادقة للأحداث التي قيلت فيها الأبيات، مستعينًا بكتب أيام العرب وتاريخهم، مُردِّدًا جملته المكرورة بعد كل شاهد: (وسبب هذا الشعر أنَّ... إلخ).

* ومن أمثلة إتمام البيت، واستكمال صدره وعجزه: في مادة (أصص) ذكر الجوهري عَجُز بيتٍ لعديٍّ؛ هو:

...مَتَى أرى شَرْبًا حَوَالَيْ أَصِيصْ؟

قال ابن بَرِّي: هو عديّ بن زيد، وصدره: يَا لَيْتَ شِعْرِي وأَنَا ذُو غِنًى...

* ومن أمثلة حرص ابن بَرِّي على تحقيق الرواية الصحيحة للبيت ما ورد في مادة (مدح) فقد ذكر الجوهري بيتًا لأبي ذؤيب شاهدًا على الأماديح في جمع أُمْدُوحة؛ وهو:

لَوْ كانَ مِدْحَةُ حَيٍّ مُنْشِرًا أَحَدًا...

أَحْيَا أَبَاكُنَّ يا لَيْلَى الأَمَادِيحُ

قال ابن برِّي: الرواية الصحيحة التي رواها الأصمعي: (أَنْشَرَتْ أحدًا) مكان: (مُنْشِرًا)، وأَحْيَا أُبُوَّتَكَ الشُّمَّ الأَمَادِيحُ. وإنما كان (أَنْشَرَتْ) أحسن من (مُنْشِرًا)؛ لأنَّه ذكَّر المؤنَّث، وكان حقه أن يقول (مُنْشِرةً) وفيه ضرورة من هذا الوجه.

وبعد أن بيَّنا المنهج الذي سلكه ابن بَرِّي في حواشيه على الصحاح من ثلاثة جوانب: المصادر، والمادة اللغوية، والشواهد يمكننا تسجيل بعض الملاحظات العامة الآتية:

١- جاءت حاشية ابن بَرِّي دَعْمًا للصحاح وإكمالاً له دون زراية أو انتقاص منه، ففي مواد لغوية كثيرة ظهر انتصار ابن بَرِّي للجوهري، وترجيح رأيه على غيره، ومحاولة التماس العُذْر له في أوهام صريحة.

ففي مادة (أوأ) ذكر الجوهري الآء؛ شَجَرٌ، واحدته: آءة. قال ابن برِّي: الصحيح عند أهل اللغة أنَّ الآء ثَمَر السَّرْح... والعُذْر للجوهري في ذلك أنَّهم قد يُسمّون الشجر باسم ثَمَره، فيقول أحدهم: عندي في بُستاني: التُّفاح، والسفرجل، والمشمش، وهو يريد الأشجار، فيعبِّر بالثمرة عن الشجرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ ﴾ عبس ٢٧-٢٩.

وقد بلغ من تقديره للجوهري أنَّه قد ينتصر له من كبار اللغويين، ففي مادة (مرج) انتصر له من الهروي صاحب الغريبيْن؛ فالهروي عرَّف المَرْجَان بأنَّه البُسَّذُ، وهو جَوْهَرٌ أحمر، والجوهري عرَّفه بأنه صغار اللؤلؤ، فقال ابن بَرِّي: والذي عليه الجمهور أنَّه صغار اللؤلؤ، كما ذكر الجوهري، والدليل على صحة ذلك قول امرئ القيس،... ثم ساق بيتيْن شاهديْن على ذلك.

وفي مادة (زور) انتصر ابن بَرِّي للجوهري من أبي عبيدة معمر بن المثنى، فقد ذكر أبو عبيدة بيتًا نسبه ليحيى بن منصور، ونسبه الجوهري للأغلب. قال ابن بَرِّي: وقد وَجدْتُ هذا الشعر للأغلب العجلي في ديوانه كما ذكر الجوهري. وأمَّا في مادة (أفف) فقد رجَّح ابن بَرِّي رأي الجوهري على شيخ النُّحاة سيبويه؛ فقد ذكر سيبويه أنَّ: تَئِفَّة على وزن فَعِلَّة، وذكر الجوهري أنها على وزن تَفْعِلَة. قال ابن بَرِّي:

والظاهر مع الجوهري، بدليل قولهم: على إِفِّ ذلك وإِفَّانِه، قال أبو علي الفارسي: الصحيح عندي أنها تَفْعِلَة.

٢- اعتمد ابن بَرِّي في وضع حاشيته على نسخةٍ من الصحاح بخط

الجوهري نفسه، وعلى جانبيها حاشية شيخه ابن القطَّاع، فابن القطاع هو الذي أدخل صحاح الجوهري إلى مصر، وهو أول من وضع عليه تعليقاته، ويبدو أن حاشيته على الصحاح كانت قليلة متناثرة، لا ترقى أن تكون في كتاب، ولا شك أن ابن بَرِّي استفاد من هذه الحاشية، بل علَّق عليها، وصحَّح أوهام ابن القطاع فيها أيضًا.

٣- مال ابن بَرِّي في بعض الأحيان إلى الاستطراد والتوسيع، وإتمام الفائدة ببعض النكت اللغويَّة اللطيفة التي لم ير ابن منظور منها بأسًا في إيرادها بكاملها في «اللسان»، فمن ذلك ما تعرَّض له في مادتي (حول) و(خول) من معاني الحال والخال، وصوغ ذلك شعرًا، وفي مادة (وسط) في التفرقة بين الوَسْط؛ بإسكان السين والوَسَط؛ بفتحه، وفي مادة (عهب) تعرَّض لمن سُمِّي في الجاهلية بمُحمَّدٍ. وفي مادة (خلف) فرَّق ابن بَرِّي بين الخَلْف؛ بإسكان اللام والخَلَف؛ بفتحه. وفي مادة (رضع) فرَّق بين: مُرْضِع ومُرْضِعَة، وبيَّن مذهب البصريين والكوفيين في ذلك.

والناس قد يختلفون في ذلك، فمنهم مَنْ يعدُّه تزيُّدًا، ومنهم مَنْ يَعدُّه فائدة؛ كابن منظور الذي أورد ذلك كلَّه بتمامه.

ومهما يكن من أمر فإنَّ حواشي ابن بري هي أدقُّ وأوفى ما وُضع حول صحاح الجوهري، يرفع تلافيها من قَدْر الصّحاح ويضاعف الإفادة منه، وكنّا نأمل أن تُتاح لمعاجمنا الكبيرة هذه العين الناقدة الفاحصة عين ابن بَرِّي على الصحاح، فهى نموذج يُحتذى في النقد اللغوي الموضوعي الذي يبني ولا يهدم، ويُتمّ ولا ينقص، ولو أُتيح للصحاح – كما اقترح المرحوم علي النجدي ناصف – أن يُذيَّل بهذه الحاشية القيِّمة ويجمعهما نطاق واحد، لكانت الفائدة أكبر، ولكان الرجوع إلى الملاحظات أيسر، لا يكلِّف المطَّلع التماسها في غير مكانها المأمول.

٥- المدرسة الهجائية

هم أصحاب المعاجم التي رُتِّبت ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا، وهو الترتيب الذي وضعه نصر بن عاصم (ت ٩٠ هـ)، فقد جعل الحروف المتشابهة متجاورة: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ.... إلخ، وهو غير الترتيب الأبجدي الذي ورثته العربية عن اللغة السامية الأم: أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط... إلخ، ورائد هذه المدرسة هو جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) صاحب معجم (أساس البلاغة)، وعلى الرغم من ريادة الزمخشري لهذه المدرسة فقد سبقه معجميون رتَّبوا معاجمهم ترتيبًا هجائيّا، لكنهم لم يحُكموا النظام، ولم يلتزموا ترتيب الحرف الثاني والثالث كما فعل الزمخشري، فقد سبق الزمخشري في الترتيب الهجائي أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ) في معجمه (الجيم)، وابن دُريد (ت ٣٢١ هـ) في معجمه (جمهرة اللغة)، وأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في معجميه: مقاييس اللغة، ومجمل اللغة، وأبو المعالي محمد بن تميم البرمكي اللغوي (ت ٣٩٧ هـ)، ثم جاء الزمخشري فأحكم النظام والتزم ترتيب الحرف الثاني والثالث، فنُسبت المدرسة إليه، وقد سار على دربه الفيومي (٧٧٠ هـ) في المصباح المنير، وقد ارتضت المعاجم الحديثة التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والتي أصدرها المسيحيون الشوام طريقة الزمخشري، وصارت هي الطريقة المعمول بها والمتبعة الآن. وإذا أردنا أن نلقي الضوء على روَّاد هذه المدرسة وعلى معاجمهم، متبعين التدرُّج التاريخي، فإننا سنبدأ بمعجم الجيم لأبي عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني، المولود بالكوفة سنة ٩٤ هـ، والمتوفَّى سنة ٢٠٦ هـ، فقد عمَّر طويلًا، وعاش مئة وثماني عشرة سنة، وسمَّى معجمه الجيم؛ لا لأنه بدأ بحرف الجيم؛ كمعجم العين الذي بدأ بحرف العين، وإنما الجيم في اللغة هو الدِّيباج، فسمَّاه الجيم؛ لنفاسته وعلوِّ قيمته كالدِّيباج، وهذا المعجم له اسمان آخران: كتاب الحروف، وكتاب اللغات، قال

الفيروزآبادي عنه: وله كتاب في اللغة سمَّاه الجيم، كأنَّه شبهه بالدِّيباج؛ لحسنه. ولكن المرحوم إبراهيم الإبياري – محقِّق الجزء الأول – يرجِّح أن يكون الشيباني قد جَارَى الخليل بن أحمد، فسمَّى معجمه الجيم؛ لأن صوت الجيم من الأصوات المجهورة الشديدة، ولم يسمِّه الألف أو الباء أو التاء أو الثاء، ويزيد ويقوِّي ترجيحه هذا أن هناك كتابيْن لم يصلا إلينا، اسمهما الجيم؛ أحدهما للنضر بن شميل (ت ٢٠٤ هـ)، والآخر لشمر بن حمدويه (ت ٢٥٥ هـ)، يقول الفيروزآبادي في كتابه: البُلْغة في تاريخ أئمة اللغة عن شمر: وألَّف كتابًا في اللغة كبيرًا على حروف المعجم، ابتدأ فيه بحرف الجيم، فسُمِّي كتاب الجيم، وكان ضنينًا به لم يُنسخ في حياته، ففُقد بفقْده، ولم يُوجد منه إلا بعض شيء. قسَّم الشيباني معجمه إلى عشرة أجزاء، وقسَّم الأجزاء إلى أبواب وخصَّص لكلِّ حرف من حروف المعجم بابًا، فالجزء الأول يشتمل على خمسة أبواب: الألف، والباء، والتاء، والثاء، والجيم، والجزء الثاني يشتمل على باب الحاء فقط، والجزء الثالث يشتمل على ثلاثة أبواب: الخاء والدال والذال، والجزء الرابع يشتمل على حرف الراء فقط، والجزء الخامس يشتمل على ثلاثة أبواب: الزَّاي والسين والشين، والجزء السادس يشتمل على خمسة أبواب: الصاد والضاد والطاء والظاء والعين، والجزء السابع يشتمل على بقية العين وباب الغين، والجزء الثامن يشتمل على بابيْ: الفاء والقاف، والجزء التاسع يشتمل على بابيْ: الكاف واللام، والجزء العاشر والأخير يشتمل على خمسة أبواب: الميم، والنون، والواو، والهاء، والياء.

افتتح الشيباني معجمه بباب الألف، رصد فيه كلّ كلمة مبدوءة بالألف (الهمزة) دون أن يراعي في الترتيب الحرف الثاني والثالث، بل يحشد في هذا الباب كلّ الكلمات التي تبدأ بالهمزة الأصلية، فقد افتتح معجمه بالكلمات الآتية: الأوق، ثم الألب، ثم المأفول، ثم الأفيق، ثم

الأزوح، إلى أن يصل إلى نهاية باب الألف، وآخره كلمة: الإِدَة. ثم ينتقل إلى باب الباء، فيفتتحه بكلمة: البُهْرة، ثم البَرْكة، ثم البَسيل، ثم البَدِغ، وهكذا إلى أن يصل إلى باب الياء.

قدَّم الشيباني حرف الواو على حرف الهاء، مخالفًا ترتيب نصر بن عاصم الذي قدَّم الهاء على الواو.

وضع الشيباني مفردات اللغة بحسب أصولها، بعد تجريدها من حروف الزيادة، فالمأفول وضُعت في باب الهمزة؛ لأن أصلها (أفل)، ويلاحظ على معجم الجيم أنه اشتمل على غريب الألفاظ ونادرها، كما أقام الشيباني على هذه الألفاظ شواهد الشعر والرَّجز.

اعتنى الشيباني في معجمه بالترادف من الألفاظ؛ كي يستفيد منها الشعراء والكُتَّاب على غرار ما صنع أصحاب معاجم الموضوعات، ففي باب اللام: مادة (لمع) يقول: إذا ضرب الكبش أو التيس الشاة قيل: قد لَمَعَها، ولَفَعها، ووَلَقها، ومَشَقَها، وأصابها، ووَخَطَها، وقَفَطها، وهَرَطَها، وفي باب القاف: مادة (قشع): والقَشْع، والضَّفْن، والكَسْع: أنْ تَضْرِب الضَّرْع بكفَّيْك ثم تحلب. وفي باب الميم: مادة (منن): المَنَن مثل القَمَن والصَّدَد: القَصْد.

راعى الشيباني في معجمه الفروق الدلالية بين الألفاظ، ففي باب اللام: مادة (لكع): اللكْع: حَلَبٌ، والمَتْر: حَلَبٌ بطرْف الإصبعيْن، والبَزْم: حَلَبٌ بوسط الإصبعيْن، والضَّفُّ: حَلَبٌ بالكفِّ والأصابع كلِّها.

اعتمد الشيباني في جمع مادة معجمه على الرواية الشفوية؛ فقد رحل إلى البادية وشافه الأعراب في خيامهم، ونثر ذلك في معجمه، كما اعتمد على الرسائل اللغوية التي جمعها اللغويون قبله، فمعجمه يجمع بين الرواية الشفوية والنصّ المكتوب.

وقد قام مجمع اللغة العربية بالقاهرة بنشر هذا المعجم على مخطوطة وحيدة محفوظة في مكتبة الأسكوريال بأسبانيا، وحقَّق الجزء الأول المرحوم إبراهيم الإبياري سنة ١٩٧٤م، وحقَّق الجزء الثاني المرحوم عبدالعليم الطحاوي سنة ١٩٧٥م، وحقَّق الجزء الثالث المرحوم عبدالكريم العزباوي سنة ١٩٧٦م، واشتمل الجزءالرابع على الفهارس الفنية بإشراف الأستاذ مصطفى حجازي – حفظه الله –.

أمَّا المعجم الثاني الذي ينتمي إلى هذه المدرسة هو: جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دُريد (ت ٣٢١ هـ)، المولود بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ والمتوفَّى ببغداد عن ثمانية وتسعين عامًا. سمَّى ابن دُريد معجمه جمهرة اللغة، لأنه اختار له الجمهور؛ أي المشهور من كلام العرب، وأرجأ الوحشي المستنكر.

تجنَّب ابن دُريد طريقة الخليل في معجمه (العين)، وهي ترتيب الحروف على المخارج واتبع الترتيب الألفبائي، وعلَّل ذلك بقوله: وأملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاشٍ، والعجز لهم شامل، فسهَّلنا وعره، ووطَّأنا شأْزه، وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة، إذ كانت بالقلوب أعلق، وفي الأسماع أنفذ، وكان عِلْم العامَّة بها كعِلْم الخاصَّة، وطالبها من هذه الجهة بعيدًا من الحيرة، مُشْفيًا على المراد.

قسَّم ابن دريد معجمه إلى أحد عشر بابًا، هي:

١- باب الثنائي الصحيح، نحو: بَتَّ، وعدَّ، وشدَّ، وردَّ.

٢- باب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرَّر نحو: زَلْزل، وعسعس، وبجبج وبحبح، وألحق به الرباعي المكرَّر المهموز، نحو: بأبأ، وتأتأ، وثأثأ.

٣- باب الثنائي المعتلّ وما تشعَّب منه، نحو: توى وأتى، وألحق به ما كان منتهيًا بالهمز، نحو: بوأ، ووثأ.

٤- باب الثلاثي الصحيح وما تشعَّب منه؛ نحو: ثبت، وجبت، وهذا الباب يشغل ما يقرب من ثلثي المعجم.

٥- باب الثلاثي يجتمع فيه حرفان مِثْلان، في موضع الفاء والعين أو العين واللام أو الفاء واللام من الأسماء والمصادر؛ نحو الخَبَب، والتَّخْت، والزَّزُّ.

٦- باب الثلاثي الذي عين الفعل منه أحد حروف اللين؛ نحو: باب، وبيْب، وسوس، وقد ألحق به الثلاثي المهموز، نحو: خبأ، وأبد.

٧- باب النوادر في الهمز، نحو: أَنَتَ، وأَرِن، وقد ألحق به اللفيف في الهمز؛ نحو: أَنَأَ، وأَبَأ. كما ألحق به المقصور في الهمز، نحو: الكلأ، والمَلَأ، والصَّدَأ، والظَّمَأ.

٨- باب الرُّباعي الصحيح، نحو: البُحْتُر، والبُرْثُن، والثَّعْلَب.

٩- باب الرُّباعي المعتلّ، وقد ذكر ابن دُرَيْد تحته كلمات غير معتلَّة، كالرباعي الذي فيه حرفان مثلان، نحو: دَرْدَق، ودَهْدق، وكُرْكم، كما أورد تحته الثلاثي المضعَّف الآخر، نحو: عِكَبّ، وخِدَبّ، ومن هذا الباب: سُؤْدد، ورِمْدِد، كما ألحق به الثلاثي المضعَّف العين؛ نحو: الجُمَّل، والدُّمَّل، والقُمَّل.

١٠- باب الخماسي وما لحق به من الحروف الزوائد؛ نحو الفَرَزْدقة، والهَمَرْجل، والشَّمَرْدَل، والزَّبَرْجد، والخُزَعْبل.

١١- أبواب النوادر؛ كأسماء الأيام والشهور في الجاهلية، والحروف التي يقوم بعضها مقام بعض، وما تكلَّمت به العرب من كلام العَجَم... إلخ من النوادر.

رتّب ابن دُريد الألفاظ تحت كلِّ باب من الأبواب الأحد عشر ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا، ثم اتبع نظام التقاليب في كلِّ مادة لغويَّة، مع بيان المهمل منها والمستعمل.

وقد اقتضى نظام التقاليب أن يبدأ ابن دُريد في كلّ باب بالحرف الذي يلي الحرف المخصَّص له الباب، ففي حرف الخاء مثلًا، يبدأ بالخاء والدال، فالخاء والذال، فالخاء والراء إلى أن يصل إلى الخاء والياء، لأن الخاء والأحرف التي تسبقها في الترتيب الهجائي مرَّ ذكرها في الأبواب السابقة، ولذا وجب على من يطلب المادة اللغوية أن ينظر في أول حروفها ترتيبًا، سواء أكان هذا الحرف في أول المادة أم في وسطها، أم في آخرها، نحو مادة (رجع) تُطلب في الجيم؛ لأن الجيم أسبق في الترتيب الهجائي من الراء والعين.

ويرجع الاضطراب الذي حدث في الجمهرة إلى أن ابن دُريد أملاه إملاءً ولم يكتبه بنفسه، وبسبب تعدُّد الإملاء تعدَّدت نُسخ المعجم وتباينت بعض ألفاظه، يقول ابن دريد في خاتمة الكتاب: فإن كنَّا أغفلنا من ذلك شيئًا لم يُنكر علينا إغفاله، لأنَّا أمليناه حفظًا، والشذوذ مع الإملاء لا يُدفع.

ولم نجد أحدًا من أصحاب المعاجم تعرَّض للنقد اللاذع كابن دُريد، فهذا الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في مقدِّمة تهذيب اللغة يقول: ومِمَّن ألَّف في عصرنا الكتب، فُوسِم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجمهرة. وهذا إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه يطعن في كتاب الجمهرة ويقول إنه مسروق من كتاب العين؛ وممَّا قاله رجزًا.

ابنُ دُريـــدٍ بَقَـــرهْ وفيـــه عِـــيٌّ وشَرَهْ

ويدَّعـي مـن حُمْقـه وضْعَ كتابِ الجمْهَرهْ
وهْو كتابُ العـين إلْ لَا أنَّه قـد غَـيَّرَهْ

طُبع معجم جمهرة اللغة لابن دريد للمرَّة الأولى في حيدر أباد الدَّكن بالهند من سنة ١٣٤٤ هـ إلى سنة ١٣٥١ هـ بعناية المستشرق الألماني فريتس كرنكو (سالم الكرنكوي بعد إسلامه) في أربعة أجزاء، خصَّص الجزء الرابع للفهارس الفنية، ثم نشره نشرةً علمية دقيقة سنة ١٩٨٧م د. رمزي منير بعلبكي، في بيروت عن دار العلم للملايين في ثلاثة أجزاء من القطع الكبير مشتملًا على فهارس فنية متنوعة.

وممَّن ينتمي إلى هذه المدرسة أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) صاحب: مقاييس اللغة، ومجمل اللغة، ويُرجِّح المرحوم عبدالسلام هارون – محقِّق المقاييس – أن ابن فارس ألَّف المقاييس بعد المجمل قائلًا: لا يُساورني الريب أن المقاييس من أواخر مؤلفات ابن فارس، فإن هذا النضج اللغوي الذي يتجلَّى في المقاييس من دلائل ذلك، كما أنَّ الناظر في المعجمين يلمس القوة في المقاييس، ويجد أن ابن فارس في المجمل إذا حاول الكلام في الاشتقاق فإنما يحاوله في ضعف والتواء، كما أنَّه في المجمل يترك بعض المسائل اللغوية على عِلّاتها، على حين ينقدها في المقاييس نقدًا شديدًا. جرى ابن فارس في معجميه: المجمل والمقاييس على طريقة فذَّة بين أصحاب المعاجم، فهو لم يرتب موادهما على أوائل الحروف وتقليباتها كما صنع ابن دُريد في الجمهرة، ولم يطردها على أبواب أواخر الكلمات كما ابتدع الجوهري في الصحاح، وكما فعل ابن منظور والفيروزابادي في اللسان والقاموس المحيط، ولم ينسقها على أوائل الحروف فقط كما صنع الزمخشري في أساس البلاغة والفيومي في المصباح المنير، ولكنه سلك طريقًا خاصًّا به، لم يفطن إليه أحد من العلماء ولا نبَّه عليه.

* قسم ابن فارس معجميه إلى كتب بعدد حروف الهجاء، تبدأ بكتاب الهمزة، وتنتهي بكتاب الياء، فجاء المعجمان في ثمانية وعشرين كتابًا.

* قسَّم ابن فارس كلّ كتاب من هذه الكتب الثمانية والعشرين ثلاثة أبواب: باب الثنائي المضاعف والمطابق. – باب الثلاثي الأصول من الموادّ. – باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية (الرباعي والخماسي).

* رتَّب ابن فارس الألفاظ تحت كلّ باب من هذه الأبواب الثلاثة ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا، ولكنه في ترتيب الحرف الثاني والثالث من (باب الثلاثي الأصول من المواد)، و(باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية) اتبع نظامًا غريبًا، فإذا كان في (باب الجيم) مثلًا فإنه يرتِّب الحرف الثاني لما جاء بعد حرف الجيم، جحخ، جخد، جدذ، جذر، جرز، جـ ز س، جسش، جشص، إلى أن يصل إلى: جوي، ثم يعود للحروف التي قبل الجيم: جأب، جبت، جتت، جثج. فقط؛ لأن المادة التي بعد ذلك ذكرها في أول الباب، وهي (جحخ)، فإذا كان في باب العين فإن أول مادة منه تكون: عغف، ثم: عفق، ثم عقك، ثم عكل إلى أن يصل إلى: عوي، ثم يعود لاستكمال الحروف السابقة على حرف العين: عأب، عبت، عتث إلى أن يصل إلى: (عظع)، وبذلك يكون قد استكمل العين، وهكذا في سائر المعجميْن المجمل والمقاييس.

* طرح ابن فارس في معجميه فكرة التقاليب الصوتية، واستبدل بها فكرتين جديدتين على المعجم العربي طبَّقهما تطبيقًا حاسمًا في معجميه، وكان لهما أكبر الأثر في المعاجم التي جاءت بعده؛ خاصة معاجم الصغاني (ت ٦٥٠ هـ)، والمعجم الكبير لمجمع اللغة العربية، والفكرتان هما: الأصول أو المقاييس، والنحت، وتدور فكرة الأصول أو المقاييس حول إيجاد معنى عام تدور حوله المادة اللغوية، وهي محاولة ربط المعاني الجزئية التي تدور حولها المادة بالمعنى العام، أو هي محاولة كشف الستار عن المعنى

الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة اللغوية؛ ففي مادة (عقق) يقول ابن فارس: العين والقاف أصل واحد يدلّ على الشقّ، وإليه يرجع فروع الباب بلطف نظر. وفي باب (أبب) يقول: اعلم أنَّ للهمزة والباء في المضاعف أصلين: أحدهما المرعى، والآخر القصد والتهيؤ. أما الأول فقول الله ﷻ: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس ٣]، وأما الثاني: أبَّ الشيءُ: إذا تهيأ واستقامت طريقته. ويقصد ابن فارس بالأصل (المعنى العام)، وفكرة المقاييس أو الأصول هي نفسها فكرة الاشتقاق الكبير أو الأكبر عند ابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ)، وهي أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثة للكلمة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرَّف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد؛ نحو: (ك ل م) و(ك م ل) و(م ك ل) و(م ل ك) و(ل م ك) و(ل ك م) على أنك إن أمعنت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعضها من بعض، وإذا تأملت ذلك وجدته بإذن الله، لأن المعاني وإن اختلفت مُعنَّياتها آوية إلى مضجع غير مُقضٍّ، وآخذ بعضها برقاب بعض[1]. فالكاف واللام والميم استعمل منها خمسة أصول، وأُهمل منها (ل م ك)، وهي تدور حول القوة والشدَّة. أمَّا القاف والواو واللام فإن تراكيبها الستة مستعملة كلها لم يُهمل شيء منها، وكلُّها تدور حول الخفة والحركة، ويحكي ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) أنه كان إذا أشكل عليه الحرف: الفاء أو العين أو اللام استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصل المثال الذي ذلك الحرف فيه.

ويبدو أن فكرة الأصول أو المقاييس واتت ابن فارس لسببين: أحدهما فكرة تقليب الأصول التي اتبعها الخليل في معجم العين، وسار على دربه

(١) الخصائص ١/ ٥ – ١٣ ، ٢/ ١٣٥.

ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) في الجمهرة، والأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في تهذيب اللغة. ثانيهما أن ابن فارس كان يؤمن إيمانًا قويًّا بوجود رابطة بين أصوات اللغة ومدلولها، كابن جنِّي تمامًا، الذي عقد بابًا في الخصائص سمَّاه باب الأصوات المسموعات.

* طبَّق ابن فارس فكرة الأصول على بابين فقط من الأبواب الثلاثة لكلِّ كتاب من كتب المعجم، وهذان البابان هما: باب الثنائي المضاعف والمطابق. وباب الثلاثي الأصول من الموادّ.

* لم يطبق ابن فارس فكرة الأصول أو المقاييس على باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية (الرباعي والخماسي)؛ لأنه طبَّق عليه فكرته الثانية، وهي فكرة النَّحت. كما لم يطبِّق فكرة الأصول على الموادّ اللغوية التي شكَّ فيها كمادة (بلز)، وكذلك الموادّ المعرَّبة، كمادة (أجص) التي منها الإِجَّاص، والمواد التي حدث فيها إبدال صوتي، كمادة (أثن) التي تُبدل إلى (هثن)، والمواد التي حدث فيها قلب مكاني كمادة (جبذ)، والمواد المتعلِّقة بأسماء النباتات والأماكن والأعلام والألقاب؛ كمادة (دعد)، والمواد التي حدث لها إتباع، كمادة (بيص) التي تتبع (حيص)، يُقال: وقع في حيص بيص.

أمَّا الفكرة الثانية التي طبَّقها ابن فارس في معجميه بحسم فهي فكرة (النحت) وطبَّقها على ما زاد على ثلاثة أحرف من المواد اللغوية الرُّباعية أو الخماسية الأصول، فهو يرى أن الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت؛ فالبُحْتُر، وهو القصير المجتمع الخَلْق منحوت من الباء والتاء والراء: بتر، ومن: الحاء والتاء والراء: حتر. والضِّبَطْر: الرجل الشديد، منحوت من: ضَبَطَ وضَبَرَ، والقَلْفَع: ما يبس من الطين، منحوت من ثلاث كلمات: قَفَعَ وقَلَعَ وقَلَفَ.

قسَّم ابن فارس الألفاظ الرباعية والخماسية الأصل قسمين: **منحوت**، كالألفاظ السابقة: البحتر والضبطر والقلْفع، **وموضوع**، وهو ما وضعه العرب على حالته ولا مجال له في النحت أو الاشتقاق، فمن أمثلة الرُّباعي الذي وُضع وَضْعًا: البَهْصَلة: المرأة القصيرة، والبُخْنُق: البُرْقع، والبُرْزُل: الضخم، والبَحْزَج: ولد البقرة، ومن الأفعال: بَرْشَطَ اللحمَ: شَرْشره، وبَرْهَمَ الرجُلُ: إذا أدام النظر، وبَرْشَمَ: إذا وَجَم وأظهر الحزن. كما أشار ابن فارس إلى ألفاظ في العربية أصلها يجمع بين النحت وحروف الزيادة، فالفعل اسْلَنْطَحَ الذي بمعنى انبسط منحوتٌ من: (سطح) وزيدت فيه اللام والنون تعظيمًا ومبالغة. والجِعْنَاظ: سيِّئ الخُلُق، منحوت من الجظّ والجْعظ، والنون زائدة.

*** جوانب الاتفاق والاختلاف بين المجمل والمقاييس:**

١- جوانب الاتفاق:

- يشترك المعجمان في المادة اللغوية التي يحتويان عليها، ولكنها في المجمل جاءت على وجه الاختصار، وفي المقاييس جاءت على وجه البسط والانفساح. - اتفق المعجمان في المنهج وطريقة العرض، فقد قسَّم ابن فارس المعجميْن إلى كتب، بعدد حروف العربية، وقسَّم كلّ كتاب إلى ثلاثة أبواب: باب الثنائي، وباب الثلاثي، وباب ما زاد على الثلاثي من الرباعي والخماسي، كما رتَّب الألفاظ في المعجميْن ترتيبًا هجائيًّا تنازليًّا، نحو: تث، تج، تح... تي، تأ، تب (هذا في الثنائي)، ونحو: تثج، تجح، تحخ، ت خ د ... توي، تأب، تبت، تتث (هذا في الثلاثي وما فوقه).

٢- جوانب الاختلاف:

- معجم المقاييس أكثر نضجًا، وأشدّ اهتمامًا بنقد الألفاظ وبيان زيفها وصحيحها، الأمر الذي يؤكِّد أن المقاييس هو آخر مؤلفات ابن فارس.

- اعتنى ابن فارس في المقاييس بأقوال اللغويين ونسبتها إلى أصحابها، مع كثرة الشواهد والأمثال.

- اهتم ابن فارس في المقاييس بالعبارات المجازية والتراكيب الجاهزة.

- لم يكن المقاييس معجمًا عامًّا للغة، وإنما جاء معجمًا خاصًّا يدافع عن فكرتين: الأصول (المقاييس) والنحت.

- تفوَّق المجمل على المقاييس في العناية بالأعلام والبلدان والنباتات، وذلك لخروجها عن فكرة الأصول التي اعتنى بها ابن فارس في المقاييس. طُبع معجم (مقاييس اللغة) في القاهرة في ستة أجزاء بتحقيق د. عبدالسلام هارون، عن مكتبة البابي الحلبي، سنة ١٩٦٩م.

وطُبع معجم (مجمل اللغة) في معهد المخطوطات العربية بالكويت في ستة أجزاء أيضًا بتحقيق د. هادي حسن حمودي سنة ١٩٨٠م، كما طبع في بيروت في مؤسسة الرسالة في مجلَّدين كبيريْن بتحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان سنة ١٩٨٤م.

ونصل الآن إلى رائد هذه المدرسة وهو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) صاحب معجم (أساس البلاغة)، وصاحب معجم (مقدِّمة الأدب) الذي ينتمي إلى مدرسة الأبنية.

قصد الزمخشري من معجمه (أساس البلاغة) بيان مراسم البلاغة في أقوال العرب ليسمو منها إلى مراسمها في القرآن الكريم؛ الذي نزل بلغتهم وعلى سننهم في التعبير، ومن أهم ما يتميز به هذا المعجم هو عنايته بعبارات المبدعين، واستعمالات البلغاء، وصوغها في تراكيب مسجوعة، وفصله الكلام الحقيقي عن الكلام المجازي، يقول الزمخشري في مقدِّمة المعجم: ومن خصائص هذا الكتاب تخيُّر ما وقع في عبارات المبدعين، وانطوى تحت استعمالات المفْلقين، أو ما جاز وقوعه فيها، وانطواؤه تحتها، من التراكيب

التي تملُح وتحسُن، ولا تنقبض عنها الألسن، ومنها تأسيس قوانين الخطاب والكلام الفصيح، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح. رتَّب الزمخشري معجمه ترتيبًا هجائيًّا بحسب الحرف الأصلي الأول مع مراعاة الثاني والثالث في الترتيب، فجاء معجمه في ثمانية وعشرين بابًا بعدد حروف الهجاء. وقسَّم المادة اللغوية قسمين: القسم الأول للكلام الحقيقي، والقسم الثاني للكلام المجازي، افتتحه بقوله: (ومن المجاز). وفسَّر ألفاظ اللغة بسجعاتٍ عالية الجودة، واستدلَّ على أقواله بشواهد من القرآن والحديث والشعر العربي والأمثال العربية والأقوال المأثورة، نسب بعضها لأصحابها، وبعضها غير منسوب.

- جاءت لغة الزمخشري في معجمه عاليةً، وكأنَّه صنع معجمه هذا للشعراء والأدباء، أو كما قال: لمن كان له حظٌّ من الإعراب، وأصاب ذَرْوًا من علم المعاني، وحظي برشٍّ من علم البيان، وكانت له قريحة صحيحة، وسليقة سليمة.

- بيَّن الزمخشري في مقدِّمة معجمه سبب ترتيبه له ترتيبًا هجائيًّا بقوله: وقد رُتِّب على أشهر ترتيب متداولًا، وأسهله متناولًا، يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعةً على طَرَف الثُّمام وحَبْل الذِّراع، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع، وإلى النظر فيما لا يُوصل إلا بإعمال الفكر إليه، وفيما دقَّق النظر فيه الخليل وسيبويه.

- ومن نماذج تفسيره عن طريق الجمل المسجوعة، قوله في باب الهمزة، مادة (أبب): اطلب الأمر في إبَّانه، وخُذه برُبَّانه؛ أي أوله، وتقول: فلانٌ رَاعَ له الحَبُّ، ،وطاع له الأبّ، أي زكا زرعه واتسع مرعاه.

- أسقط الزمخشري كثيرًا من الموادّ اللغوية التي كانت موجودة في المعاجم السابقة عليه، فمادة (أبب) تأتي بعدها مباشرة مادة (أبد)، ويرجع

السبب في ذلك إلى أن هذه المواد لا تتفق مع الفكرة العامَّة التي بنى عليها الزمخشري معجمه، وهي فكرة تهدف إلى إقامة معجم بلاغي لا معجم لغوي، ينهل منه الأدباء والشعراء، فهو المعجم العربي الوحيد الذي عُني عناية شديدة بالمجاز، وقد تأثرت به المعاجم التي جاءت بعده، كالمصباح المنير للفيومي، وتاج العروس للزَّبيدي.

وقد اختصر ابن حجر العسقلاني هذا المعجم، واقتصر على ما فيه من المجاز في معجم صغير سمَّاه (غِراس الأساس)، وقد حققه د. توفيق شاهين، ونشرته مكتبة وهبة، بالقاهرة، سنة ١٩٨٧م.

أما معجم (أساس البلاغة) فقد طُبع في دار الكتب المصرية بالقاهرة، بتصحيح ومراجعة الشاعر عبدالرحيم محمود.

وممَّن سار على دَرْب الزمخشري في الترتيب الهجائي الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) في معجمه (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير).

نموذج من المدرسة الهجائية

المصباح المنير للفيومي

يُعدُّ معجم «المصباح المنير» للفيومي (ت ٧٧٠ هـ) من أهمِّ المعاجم العربية؛ لأسباب عديدة؛ منها أنَّه بنى معجمه هذا على غير ما فعل سابقوه من أصحاب المعاجم، الذين كان يأخذ بعضهم عن بعض على أساس المادة التى جمعها اللغويون في القرن الثاني الهجري؛ والتي تُعدُّ أساس المعاجم العربية حتى اليوم. فالفيومي بنى معجمه على نصٍّ فقهي؛ هو كتاب «الشرح الكبير» لعبد الكريم الرافعي (ت ٦٢٣ هـ)، الذي شرح به كتاب «الوجيز في فقه الشافعي» لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، وكأنَّ الفيومي يلفت انتباهنا إلى أننا يمكننا أن ندفع عجلة المعجم العربي إلى الأمام بتوسيع روافد هذا المعجم؛ عن طريق صنع معجم لغوي صغير لكلِّ كتاب في الفقه، أو الجغرافيا، أو الرحلات، أو التاريخ، أو الطب... إلخ.

هذه المعاجم الصغيرة، أو كما يسميها المستشرقون المسارد اللغوية مع مرور الزمن يمكن أن تكوِّن ما نسميه بالمعجم التاريخي للغة العربية. هذا هو السبب الأول، أمَّا السبب الثاني فيرجع إلى أنَّ الفيومي فتح بابًا جديدًا من دقة الضبط لمن جاء بعده من أصحاب المعاجم، وأهمهم: الفيروزابادي (ت ٨١٧ هـ) في القاموس المحيط، ومرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) في تاج العروس، فقد كان ضبط المعجم قبل الفيومي متمثِّلاً في الحركات المعروفة؛ الضمة والفتحة والكسرة والسكون والشدَّة، أمَّا الفيومي فقد اتبع طريقة فريدة من نوعها في الضبط؛ فقد ضبط الأفعال بذكر بابها من خلال فعل مشهور؛ نحو: بَثَرَ الجِلْدُ بَثْرًا من باب قَتَل، وبثقتُ الماءَ بَثْقًا من بابْ ضَرَبَ وقَتَلَ (ص ٣٦)، وهكذا في كلِّ الأفعال يمكننا معرفة ضبط ماضيها ومضارعها من خلال الفعل المشهور. أمَّا الأسماء فقد ضبطها عن طريق التمثيل لوزنها بألفاظ مشهورة؛ نحو: البَهْرَج مثل جَعْفر (ص ٦٤).

والتُّحفة وزان رُطْبة (ص ٧٣). وقد يزيد في دقة الضبط بالتمثيل للأسماء ثم التوضيح بالشرح، نحو: إِهاب والجمع أُهُبٌ بضمتين على القياس مثلُ كتاب وكُتُب (ص ٢٨). بل لقد بالغ الفيومي في التمثيل للأسماء بما يتفق معها وزنًا ومعنًى؛ نحو: فَحُشَ الشيءُ فُحْشًا مثل قبُحَ قُبْحًا وزنًا ومعنىً (ص ٤٦٣).

أمَّا السبب الثالث فيرجع إلى حرص الفيومي في معجمه على أن يقدِّم اللغة نقية صافية مُحاطة بسياج الدِّقة؛ ولذا نجده يشير في معجمه إلى اللغات العالية، واللغات الضعيفة، واللغات الشاذة، كما نبَّه كثيرًا إلى اللفظ المولَّد، واللفظ العامىّ، واللفظ الملحون، هذا الحرص على بيان مستوى الاستعمال اللغوي يجعل معجمه متميِّزًا عن غيره من المعاجم الأخرى؛ ولذا اعتمد في مصادره على صحاح الجوهري؛ لأنه أول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه، وعلى ديوان الأدب للفارابي؛ لأنه أول معجم عربي سار على نظام الأبنية، فكَسْرُ الباء في الإِبط غير ثابت (ص ٢). وتشديد الباء في الأَبِ لغة قليلة (ص ٢-٣). والعامَّة تخصُّ المأتم بالمصيبة (ص ٣). كما تخفِّف التشديد في الأَتُّون (ص ٣). والإنجانة لغةٌ تمتنع الفصحاء من استعمالها (ص ٦). وفتح الباء في البِرْطِيل عامِّيّ لفقد وزن فَعْليل في العربية (ص ٤٢). والفعل بَرْهَنَ مولَّد (ص ٤٦). وفتح الباء في البِطِّيخ عامّي لفقد فَعِّيل بالفتح (ص ٥١). والعامَّة تظنُّ الصحو لا يكون إلا ذهابَ الغيم، وليس كذلك، **وإنما الصحو تفرُّق الغيْم مع ذهاب البَرْد** (ص ٣٣٤). **والفعل يتصدَّق بمعنى يعطى**، والعامَّة تجعله بمعنى يسأل (ص ٣٣٦). وفتح الصاد في الصُّندوق عامِّيّ (ص ٣٣٦). والصّوفيّ كلمة مولَّدة (ص ٣٥٢). وهكذا في المعجم كلِّه يشير إلى المستوى اللغوي المستعمل. أمَّا السبب الرابع فيرجع إلى أنَّ الفيوميّ قدَّم معجمه في لغة سهلة بسيطة؛ سواء في شرحه أو في تعليقه أو في اقتباسه من الآخرين، وكأننا نشعر أن واحدًا في العصر الحديث هو الذي

صنع هذا المعجم، وليس الفيومي الذي عاش في القرن الثامن الهجري؛ فنحن في حديثنا الآن نستعمل كثيرًا: ومن هنا نقول، ومن هنا يحدث، وقد وجدتُ هذا الاستعمال عند الفيومي في الصفحة الأولى مرَّتين في قوله: ومن هنا قيل الثمرة الرطبة هي الفاكهة، ومن هنا وُصف الفرس الخفيف.. وكثيرًا ما استعمل كلمة: المديون بدلًا من المدين، على عادة المصريين في ذلك الوقت وحتى اليوم، كما أدخل (ال) التعريف على كلمة غير، وبعض، وكلّ، على الرغم من أن ذلك ممتنع عند بعض النحويين؛ ولكنه شائع في الاستعمال اللغوي، كما استعمل كلمة الحيوانات جمعًا للحيوان كما نستعملها اليوم، على الرغم من أن كلمة الحيوان تُطلق على المفرد والجمع؛ لأنه مصدر تحوَّل إلى اسم، كما أشار هو إلى ذلك في مادة: (حيو). أمَّا السبب الخامس فيرجع إلى أنَّ الفيومي أدخل في معجمه لغة عصره؛ فكثير من الألفاظ التي وردت عنده لا وجود لها في معجم سابق عليه بمدة وجيزة؛ بل ربَّما كان معاصرًا له بعض الوقت؛ وهو لسان العرب لابن منظور (ت٧١١ هـ)؛ فالصندل الذي يشبه الخفّ وفي نعله مسامير لا وجود له في اللسان، ولا في المعاجم السابقة على الفيومي (ص ٣٣٦). وكذلك المداس الذي ينتعله الإنسان (ص ٢٠٣). والمِكْعَب وزان مِقْوَد هو المداس لا يبلغ الكعبين (ص ٥٣٥). والوِزْرَة كساء صغير لا وجود له في المعاجم السابقة عليه بما فيها لسان العرب (ص ٦٥٧). وكذلك: الآبنوس، والآزاذ، والأستاذ، وإيلاق، والبَبْغاء. وكأني بالفيومي وقد فتح الباب ليقف اللفظ العربي في العصر الجاهلي إلى جوار اللفظ العربي الذي عاش في العصر الإسلامي، إلى جوار اللفظ الذي عاش في عصر الفيومي، وقد تأكد فتح هذا الباب عند أكبر وأهم معجمين جاءا بعد الفيومي؛ وهما القاموس المحيط، وتاج العروس.

أمَّا السبب السادس فيرجع إلى كثرة المصطلحات الموجودة في معجم

الفيومي؛ وعلى رأسها المصطلحات الإسلامية التي هي صُلب المعجم، ثم المصطلحات الطبية، والمصطلحات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والأدبية وأسماء النبات، والحيوان، والأعلام، وبخاصة الصحابة والأماكن التي تتصل بحياة الرسول ﷺ في مكة والمدينة مثل: بدر، أُحُد، الخندق، يثرب، طيبة، الأبواء... إلخ، بل إن تعريفه للمصطلح جاء وافيًا شاملًا في لغة دقيقة؛ ومن يقرأ في المصباح يشعر أنه أمام موسوعة شاملة في لغة سهلة دقيقة صحيحة.

أمَّا السبب السابع فيرجع إلى أن الفيومي فرَّق في معجمه بين الدلالة اللغوية والدلالة الفقهية، وبيَّن أهمية هذه التفرقة في فهم قضايا الدين وأحكامه الشرعية؛ نحو البَدَنَة هل هى الناقة أو البقرة، وكيف نطبِّق قوله ﷺ: «تُجْزئ البَدَنةُ عن سبعة»، إلى جانب عنايته بحروف المعاني وبيان دلالتها المتعدِّدة في القرآن الكريم والحديث الشريف، وكذلك عنايته باشتقاق أسماء الأعلام، وأصلها اللغوي.

الإطار العام للمعجم:

١- بدأ الفيومي معجمه بمقدِّمة قصيرة ومركَّزة أبان فيها عن دوافع تأليفه لهذا المعجم بقوله: إني كنت جمعتُ كتابًا في غريب شرح الوجيز للإمام الرافعي، وأوسعت فيه من تصاريف الكلمة، وأضفت إليه زيادات من لغة غيره ومن الألفاظ المشتبهات والمتماثلات ومن إعراب الشواهد وبيان معانيها وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر... وسمّيته المصباح المنير في غريب الشرح الكبير.

٢- أبان في المقدّمة أيضًا المنهج الذي انتهجه في معجمه وطريقته في ترتيب هذا المعجم، وأنه ضبط الأفعال بذكر بابها على مثال مشهور، وكذلك

الأسماء بذكر وزنها ومثيلها المشهور، وطريقته في ترتيب الأسماء المعتلَّة العين بالألف، والمهموزة العين، وترتيبه للأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف، مما سنعرض له في ثنايا البحث.

٣- ذيَّل الفيومي معجمه بخاتمة مُسْهبة تصل إلى ثلاثين صفحة أوضح فيها كثيرًا من القضايا الصرفية التي تمثِّل إشكالاً لدى المتعلِّمين والمبتدئين. وهي خاتمة غاية في الأهمية لكل باحث في اللغة وفي قضاياها الصرفية.

٤- أنهى الفيومي كتابه بذكر مصادره التي استعان بها في هذا المعجم، وقد بلغت سبعين مُصنَّفًا ما بين مطوَّل ومُختصر.

٥- قسَّم الفيومي معجمه إلى تسعة وعشرين كتابًا، وهي عدد حروف الهجاء في اللغة العربية مُضيفًا إليها «لا» بين الواو والياء، وجعل كلَّ كتاب يشتمل على حرف من الحروف الهجائية بدءًا من الهمزة وانتهاءً بالياء، وراعى الترتيب الهجائي في الحرفيْن الثاني والثالث. ولم أجد أحدًا من أصحاب المعاجم أدخل «لا» في ترتيب معجمه إلا الفيومي، وقد عدَّها ابن جني من حروف الهجاء في العربية قائلًا: اعلم أنَّ هذه الألف هي التي بعد اللام قبل الياء، في آخر حروف المعجم، وهي التي في قولنا «لا»، وإنما لم يُجز أن تُفرد من اللام وتُقام بنفسها؛ لأنها ساكنة، والساكن لا يمكن ابتداؤه، فدُعمت باللام ليقع الابتداء بها، وإنما خصوا اللام لدخول الألف عليها في التعريف، فكما أدخلوا الألف قبل اللام كذلك أدخلوا اللام قبل الألف في «لا»؛ ليكون ذلك ضربًا من التعاوض بينهما.

٦- بلغ مجموع الجذور اللغوية التي اشتمل عليها المصباح المنير ألفًا وأربعمائة وثلاثين جذرًا ما بين جذور ثلاثية وغير ثلاثية، وجذور عربية الأصل وجذور معرَّبة، وهو عدد كبير من الألفاظ استطاع

الفيومي أن يخرجه من كتاب فقهيٍّ واحد؛ ولذا نجد كثيرًا من الجذور اللغوية الأخرى أهملها الفيومي، لا لسبب إلا لعدم وجود ألفاظها في غريب الشرح الكبير للرافعي، في الوقت نفسه هناك جذور لغوية أضافها الفيومي لا وجود لها في المعاجم السابقة عليه وخاصة لسان العرب؛ لأن هذه الجذور تتصل بدلالات فقهية، أو ألفاظ شاعت في عصر الفيومي، أو مصطلحات، أو أعلام.

٧- تفاوتت المداخل اللغوية في الطول والقصر، فمنها ما لا يتعدى سطورًا ومنها ما يتجاوز الصفحات، تبعًا لوجود المصطلحات الفقهية والمناقشات اللغوية التي يقحمها الفيومي على هذه المداخل ويرى أنها مُهمَّة، ويضعها تحت عنوان: فائدة، إلى جانب عنايته بحروف المباني والمعاني وبيان وظائفها النحوية ومعانيها المتعدِّدة.

ترتيب المداخل:

١- في بداية الأمر رتَّب الفيومي معجمه ترتيبًا هجائيًا، بعدد حروف المعجم، ثم قسَّم كل حرف منها إلى قسمين: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسَّم الأسماء إلى ثلاثة: مكسور الأول، ومضموم الأول، ومفتوح الأول، أمَّا الأفعال فقد قسَّمها بحسب أوزانها، فجاء عمله أشبه بمعجم للأبنية كديوان الأدب، وقد أحسَّ الفيومي بصعوبة هذا الترتيب، حيث افترقت بالمادة الواحدة أبوابه، فوعرت على السالك شعابه، وامتدحت بين يدي الشادي رحابه، فجرَّ إلى ملل ينطوي على خلل. فاختصر مادته اللغوية، وجمع بين الأفعال والأسماء في مكان واحد، وأعاد تنظيمه مرَّة أخرى.

٢- ارتضى الفيومي طريقة الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في أساس البلاغة، فرتَّب معجمه ترتيبًا هجائيًا حسب الحرف الأول، وراعى في الترتيب

الحرف الثاني والثالث، ويبدو أن هذه الطريقة كانت هي النهج المعروف والسبيل المألوف في عصر الفيومي، بل في عصر الزمخشري نفسه؛ فالزمخشري يقول عنها في مقدِّمة أساس البلاغة: وقد رُتِّب الكتاب على أشهر ترتيبٍ مُتداوَلاً، وأسهله متناولاً، يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعةً على طَرَف الثُّمام وحبل الذراع، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع. كما يُعلِّل الفيومي سبب اختياره لهذه الطريقة بقوله: ليسهل تناوله بضمٍّ منتشره، ويقصر تطاوله بنظم منتشره.

٣- اتَّبع الفيومي في ترتيب الأسماء المعتلَّة العين بالألف طريقة خاصة؛ فإن عُرف انقلاب الألف عن الواو أو الياء وُضعت في مكانها من الواو أو الياء؛ فالباب في: بوب؛ لأن الألف أصلها الواو بدليل الجمع أبواب، والدار في: دير؛ لأن أصل الألف ياء بدليل الجمع ديار، والنار في: نير؛ لأن أصل الألف ياء؛ بدليل الجمع نيران، أمَّا إن جُهل أصل الألف؛ كأن تكون من أصل غير عربي نحو: التاج، والعاج، والخان، أو كأن يكون هناك خلاف حول أصلها نحو: الآفة والخامة فإن الفيومي يجعلها مكان الواو؛ لأن العرب ألحقت الألف المجهولة بالمنقلبة عن الواو.

٤ - الاسم المهموز العين نحو: فَأْس، بِئْر، بُؤْس إن انكسر ما قبل الهمزة جعلها الفيومي مكان الياء؛ لأنها تُسهَّل إليها عند التخفيف؛ فالبئر، والذئب، والرِّئم، والظِّئر، في: بير، ذيب، ريم، ظير، وإن انضمَّ ما قبل الهمزة جعلها الفيومي مكان الواو؛ لأنها أيضًا تُسهَّل إليها؛ فالبؤس، والسؤر، والشؤم، واللؤم في: بوس، سور، شوم، لوم، أمَّا إذا انفتح ما قبل الهمزة نحو: فَأْس، ورأس، وشأن، وضأن فإن الفيومي يجعلها مكان الواو؛ لأنها تُسهَّل إلى الألف، والألف المجهولة كواو فاس وراس وشان وضان.

٥- الاسم أو الفعل المهموز اللام عامله الفيومي معاملة المعتلّ الآخر بالياء؛ فالقُرْء، والبَدْء، والعِبْء، في: قرى، بدى، عبى، والأفعال: بدأ، وقرأ، ونشأ في: بدى، قرى، نشى، وبذلك اعتبر الفيومي الهمزة لا صورة لها، وإنما تُكتب بما تُسهَّل إليه.

٦- إذا كانت الكلمة زائدة على ثلاثة أحرف ووافق ثالثها لام ثلاثي مستعمل ذكرها الفيومي بعد الثلاثي؛ فكلمة البُرْعم ذكرها بعد (برع)، والبُرْقع بعد (برق)، والبسملة بعد (بسم)، والبطريق بعد (بطر)، والقمطر بعد (قمط)، والبرجاس بعد (برج). فإن لم يوافق ثلاثيها لام ثلاثيٍّ مُسْتعمل فإن الفيومي يلتزم في ترتيبها الحرف الأوَّل والثاني والثالث ويجعلها في أول المادة أو الجذر اللغوي؛ فالإِصْطَبْل في (إصط)، وأبيورد في (أبى)، وأذربيجان فى (أذر) وبعدها (إذ)، والغَلْصمة في (غلص) وبعدها (غلب)، وبَبَّان في (ببن) وبعدها (ببر)، والبغشور في (بغش) وبعدها (بغت)، والبنفسج في (بنف) وبعدها (بنج)، والبوشنج في (بوش) وبعدها (بوب)، والعثكال في (عثك) وبعدها (عثش)، وتِرْمِذ في (ترم) وبعدها (ترب)، والخِرْوَع في (خرو) وبعدها (خرف). ويغلب على هذه الكلمات التي لا يوافق ثلاثيها لام ثلاثي مستعمل أنها أعجمية الأصل، أو جامدة لا يُشتق منها، وتسهيلاً للبحث عنها فقد عدَّ الفيومي جميع حروفها أصولًا، بل وصدَّر بها مادته اللغوية.

٧- اتَّبع الفيومي طريقة تعليمية في الإبانة عن مكان الألفاظ في معجمه، بوضع اللفظة في المكان الشائع المشهور بين المبتدئين، ثم الإشارة بعد ذلك إلى أصلها اللغوي، وإعادة شرحها والكلام عنها في مادتها الأصلية؛ نحو كلمة: الاست، ففي مادة (أست) يقول الفيومي: همزته وصل ولامه محذوفة، والأصل: سته وسيأتي (ص ١٤). وكلمة الابن،

ففي مادة (أبن) يقول: همزته وصل، وأصله: بنو وسيأتي (ص ٢). وكلمة الاثنين، في مادة (أثن) يقول: الاثنان في العدد، ويوم الاثنين همزته وصل، وأصله: ثني وسيأتي (ص ٥). وكلمة الاسم، في مادة: (أسم) يقول: همزته وصل، وأصله: سمو وسيأتي (ص ١٥). وكلمة البرتكان في مادة: برت يقول: البرتكان وزان زعفران: كساء معروف وسيأتي في (برك) تمامه (ص ١٤). وكلمة تبوك في مادة: تبك يقول: هو فعل مضارع في الأصل وتقدَّم في تركيب (بوك) (ص ٧٢). ويضع الجاورس في أول كتاب الجيم، ويقول: يأتي في تركيب: جرس (ص ٨٩) كلّ هذا يؤكد حرص الفيومي على أن يسهِّل على الباحث الألفاظ بوضع الحروف الثلاثة الأُوَل منها في المعجم ثم الإشارة إلى جذرها الأصلي بعد ذلك.

٨- في كثير من الأحيان يضع الفيومي الكلمة التي حدث لها إبدال صوتي في الجذر اللغوي لها بعد الإبدال ثم الإشارة في داخل الشرح إلى الإبدال الذي حدث لها تيسيرًا للوصول إلى الكلمة؛ مثل كلمة: التقوى والفعل يتَّقي نجده في مادة: تقى، ثم يشير داخل الشرح: وأصل التاء واو لكنهم قلبوا (ص ٧٦). وكلمة التُّهمة وضعها في مادة: تهم، ثم أشار إلى أن أصل التاء الواو؛ لأنها من الوهم (ص ٧٨). وكلمة التُّؤَدَة وضعها في: تود، وأشار إلى أن أصل التاء فيها واو (ص ٧٨). وكلمة التُّخمة وضعها في : تخم، ثم أشار إلى أن التاء مبدلة من الواو؛ لأنها من الوخامة (ص ٧٣). وكذلك التُّحفة (ص ٧٣). واتَّكأ (ص ٧٦). أصلهما: (وحف)، (وكأ). وعلى الرغم من أن الفيومي وضع هذه الكلمات في مواد لغوية بعد حدوث الإبدال فإنه عاد مرَّة أخرى وشرح هذه الكلمات في مكانها الأصلي قبل الإبدال؛ فالتقوى عنده في مادتين، (تقى)، (وقى)، وهكذا بقية الكلمات.

سادسًا: الجهود المعجمية لمجمع اللغة العربية

تتبدَّى جهود مجمع اللغة العربية في ميدان الصناعة المعجمية من خلال مجالين اثنين: مجال التأليف، ومجال التحقيق.

١- في مجال التأليف:

نصَّ المجمع في مرسومه الذي صدر سنة ١٩٣٤م على أنَّ من أهم أغراضه أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وقد ألزم نفسه بذلك منذ بداية نشأته، فقد كوَّن في دورته الأولى «لجنة المعجم» ضمَّت كبار اللغويين من المصريين والعرب والمستشرقين، وهذه هي المعاجم التي أخرجها:

* المعجم اللغوي التاريخي: فكّر المجمع في وضع معجم تاريخي للغة العربية على غرار معجم أكسفورد التاريخي للغة الإنجليزية، يهدف إلى تتبع ألفاظ اللغة العربية من أول نصٍّ وردت فيه إلى اليوم، مع بيان ما حدث لها من تغير في بنيتها أو مدلولها. وقد أسند المجمع هذه المهمة إلى المستشرق الألماني أوجست فيشر – عضو المجمع آنذاك – والذي أبلى في ذلك بلاء حسنًا، وقام بجهود مضنية توَّجها بإعداد مقدِّمة أوضح فيها منهجه وخُطته ونموذجًا لهذا المعجم، ولم يتردَّد المجمع في أن يُجيبه إلى ذلك، وأمدّه بوسائل العون المختلفة، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فأوقفت كلّ شيءٍ وباعدت بين فيشر ومصر، وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى قعد به المرض، وحال بينه وبين العودة إلى مصر حتى مات سنة ١٩٤٩م.

وقد طبع المجمع مقدِّمة فيشر وموادّ من حرف الهمزة إلى مادة: (أبد) فيما يقرب من مئة صفحة، وجعل عنوانه: المعجم اللغوي التاريخي لأوجست فيشر.

بعد رحيل فيشر قرَّر المجمع وضع ثلاثة معجمات: كبير ووسيط ووجيز:

* **المعجم الكبير**: يكون ديوانًا عامًّا للغة، جامعًا شواردها وغريبها، مبينًا أطوار كلماتها وما طرأ على بعضها من توسُّع في الاستعمال أو تغيُّر في المعنى في عصور اللغة المختلفة، مستشهدًا بالشعر والنثر في أي عصر قيل فيه، مثبتًا الألفاظ الطارئة التي دعت إليها ضرورات التطور، وفرضها تقدم الحضارة ورقي العلم.

وقد صدر الجزء الأول منه سنة ١٩٧٠م مشتملًا على حرف الهمزة، في نحو سبعمائة صفحة، عدّه المجمع مجرَّد تجربة دعا المتخصصين في اللغة من عرب ومستعربين إلى قراءتها وتسجيل ما يمكن أن يلاحظوه عليها، ثم توالى صدور الأجزاء التالية، فصدر الجزء الثاني مشتملًا على حرف الباء، والجزء الثالث مشتملًا على حرفيْ التاء والثاء، والجزء الرابع مشتملًا على حرف الجيم، والجزء الخامس مشتملًا على حرف الحاء، والسادس مشتملًا على حرف الخاء، والسابع مشتملًا على حرف الدال، والثامن صدر سنة ٢٠١١م مشتملًا على حرف الذال، وقد دفع المجمع إلى المطبعة بالجزأين: التاسع والعاشر مشتمليْن على حرفي الراء والزاي (٢٠١٢م).

وقد أقام المجمع هذا المعجم على ثلاثة جوانب أساسية: جانب منهجي هدفه الأول دقة الترتيب ووضوح التبويب، وجانب لغوي يصوِّر اللغة تصويرًا كاملًا، فيجد فيها طلاب القديم حاجتهم، ويقف عشّاق الحديث على ضالتهم، وجانب موسوعيٌّ يقدِّم ألوانًا من العلوم والمعارف تحت أسماء المصطلحات أو الأعلام.

أما عن المنهج الذي سار عليه المجمع في معجمه الكبير فهو:

١- رتَّب المواد على حسب أصولها وفق الحرف الأول فالثاني فالثالث من حروف الهجاء، على نحو ما جرى عليه الزمخشري في «أساس البلاغة»، والفيومي في «المصباح المنير».

٢- ذكر في صدر المادة نظائرها السامية (العبرية، والآرامية، والحبشية) إن وُجدت، وكُتبت الكلمات السامية بحروف لاتينية، متلوَّة بالنطق العربي التقريبي، ورُدَّت الكلمات المعرَّبة إلى أصولها.

٣- ذُكرت بعد النظائر السامية المعاني الكلية للمادة، على ضوء ما ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة، مع إضافة بعض المعاني الكلية من خلال مدلولات المادة نفسها، ورُتِّبت متدرِّجة من المعاني الأصلية إلى المعاني الفرعية، ومن الحسية إلى المعنوية، ومن المعاني الحقيقية إلى المعاني المجازية،

٤- قُدِّمت الأفعال على الأسماء، وقُدِّم الفعل الثلاثي على الرباعي، والمجرَّد على المزيد، واللازم على المتعدي،

٥- رُسِمتْ حركة عين المضارع من الفعل الثلاثي فوق خط أفقي صغير أو تحته هكذا: * آدُ أَوْدًا. (وهذا يعني أن المضارع مضموم العين) * آدِ أَيْدًا. (المضارع مكسور العين).

٦- ذكرت المصادر والمشتقات بعد الأفعال، مع مراعاة الترتيب الهجائي، كما روعي تقديم المصادر الثلاثية على المصادر غير الثلاثية.

٧- استشهد المجمع على المواد اللغوية ما أمكن الاستشهاد توضيحًا للمعنى وتأييدًا للاستعمال، ورُتِّبت الشواهد كالآتي: القرآن الكريم، ثم الحديث الشريف، ثم النصوص النثرية كالأمثال وغيرها، ثم الشعر.

* **المعجم الوسيط**: جاء هذا المعجم استجابةً لطلب وزارة المعارف سنة ١٩٣٦م من المجمع أن يسعفها بمعجم حديث، بحيث لا يقل في نظامه عن أحدث المعجمات الأجنبية، محكم الترتيب، واضح الأسلوب، سهل التناول، مشتملًا على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير، وعلى مصطلحات العلوم والفنون وقد لبَّى المجمع طلب الوزارة وأخرج المعجم الوسيط مشتملًا على نحو ثلاثين ألف كلمة وستمائة صورة، يقع في جزأين كبيريْن يحتويان على نحو ١٢٠٠ صفحة في ثلاثة أعمدة، مرتبًا ترتيبًا هجائيًّا بحسب الحرف الأول ومراعيًا في الترتيب الحرف الثاني والثالث.

وقد صدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٦١م، وقد كلَّف المجمع لجنة لتطوير المعجم الوسيط وتحديثه، ليخرج في ثوب جديد.

وأمَّا الرموز التي استعملها المجمع في هذا المعجم فهي:

١- (ج) : لبيان الجمع.

٢- (ـــ) : لبيان ضبط عين المضارع بالحركة التى توضع فوقها أو تحتها.

٣- (و –) : للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد.

٤- (مو) : المولَّد، وهو اللفظ الذى استعمله الناس قديمًا بعد القرن الرابع الهجري.

٥- (مع): للمُعرَّب، وهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية وغيَّره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب.

٦- (د) : للدخيل، الذى دخل العربية كما هو دون تغيير مثل: الأكسجين.

٧ – (مج) : للفظ الذي أقره مجمع اللغة العربية.

٨- (محدثة): للفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث، وشاع في لغة الحياة اليومية العامة، كلفظة المؤبَّد.

* **معجم ألفاظ القرآن الكريم**: صدرهذا المعجم سنة ١٩٧٠م في مجلَّدَيْن كبيريْن، يشتمل المجلد الأول على الحروف الهجائية من الهمزة إلى الضاد، والمجلد الثاني من الطاء إلى الياء، وهو مرتب ترتيبًا هجائيًّا على طريقة الزمخشري في «أساس البلاغة»، وقد سار هذا المعجم على منهج واضح محدَّد، يذكر الكلمة القرآنية؛ ثم يبيِّن معناها، ثم يذكر السّور والآيات التي وردت فيها الكلمة، ثم عدد مرَّات ورودها في القرآن الكريم، مراعيًا تفسير الكلمات في ضوء السياق الذي وردت فيه، وهذا العمل شبيه بعمل المرحوم محمد فؤاد عبدالباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، الذي أمضى فيه عشر سنوات ونهض به وحده، وشبيه بالعمل العظيم الذي قام به المستشرق الهولندي أ. فنسنك وتلاميذه: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

٢- في مجال التحقيق:

حين صدر المرسوم بإنشاء مجمع اللغة العربية الملكي في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢م نصَّت المادة الثالثة منه على: أنْ ينشر – على الطريقة العلمية – من النصوص القديمة ما يراه لازمًا لأعمال المعجم ودراسات فقه اللغة. وسوف نرصد – باختصار – المعاجم التي حقَّقها ونشرها المجمع منذ نشأته حتى اليوم.

* التكملة والذيل والصلة، لرضي الدِّين الحسن بن محمد الصاغاني (ت ٦٥٠ هـ)، وهو استدراك لما فات الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) في معجمه «تاج اللغة وصحاح العربية»، أو ما نسيه من المعاني والاستعمالات، أو ما

وقع فيه من وهم أو خطأ، فكتاب «التكملة» - كما يدل اسمه - أُريد به أن يكمل كتاب الصّحاح، وهو مع هذا معجم غزير اللغة يكاد يقرب في حجمه من القاموس المحيط.

وقد أعدّ المجمع لإخراجه عُدّته، فجمع أقدم أصوله وأوثقها، وتوافر له من ذلك أربع مخطوطات، وقد أسند المجمع تحقيقه إل ثلاثة من العلماء الذين لهم قدَم صدقٍ في النشر والتحقيق، وهم الأساتذة: عبد العليم الطحاوي، وإبراهيم الإبياري، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. وعهد بمراجعة تحقيقه إلى ثلاثة من أعضائه، وهم الأساتذة: عبدالحميد حسن، ود. محمد مهدي علاَّم، ود. محمد خلف الله أحمد، وقد خرج المعجم في ستة أجزاء، وذلك في سنة ١٩٧٩م.

* معجم الجيم، لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ)، الذي رتَّبه ترتيبًا ألفبائيًّا بحسب الحرف الأول منه، دون مراعاة لترتيب ما يليه من الحروف، وتأتي أهمية هذا المعجم من اشتماله على مادة لغوية مستصفاة من شعر القبائل، ومن غريب اللغة، وقد نقل عنه أبو عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـ) كثيرًا في كتابه «سمط اللآلي» كما نقل عنه الصاغاني (ت ٦٥٠ هـ) في «التكملة»، والسيوطي في «المزهر».

وقد اعتمد محققو معجم الجيم على نسخة وحيدة كانت محفوظة في مكتبة الأسكوريال بأسبانيا، وهي نسخة سقيمة، رديئة الخط يشوبها اضطراب في مواضع غير قليلة منها.

وقد أسند المجمع تحقيقه إلى ثلاثة من ذوي الخبرة الطويلة في تحقيق النصوص اللغوية، هم الأساتذة: إبراهيم الإبياري، وعبدالعليم الطحاوي، وعبدالكريم العزباوي، وعهد بمراجعته إلى ثلاثة من أعضائه، هم: الأستاذ محمد خلف الله أحمد، ود. محمد مهدي علاَّم، والأستاذ عبدالحميد حسن. وقد خرج المعجم في ثلاثة أجزاء في سنوات ٧٤، ٧٥،

١٩٧٦م، وخُصِّص الجزء الرابع للفهارس الفنية، وقام بها ثلاثة من خبراء المجمع وهم الأساتذة: محمد علي الزميتي، ومحمد عبدالعزيز القلماوي، وعبدالوهاب عوض الله.

* التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح، لابن برّي المصري (ت ٥٨٢ هـ) أو ما يُعرف بحواشي ابن برِّي على الصحاح، وهذه الحواشي هي أسبق التعليقات النقدية على صحاح الجوهري، ولأهميتها فقد جعلها ابن منظور (ت ٧١١ هـ) أحد الأصول الخمسة التي بنى عليها معجمه «لسان العرب»، وهي: تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، والصحاح للجوهري، والنهاية لابن الأثير، وحواشي ابن برِّي.

ولم يعثر المجمع على نسخة كاملة من حواشي ابن برِّي، فأخرج ثلاثة أجزاء منه مخطوطة، وأخرج الثلاثة الأخرى من «لسان العرب» لابن منظور، وقد حمل غلاف الأجزاء المكملة (من الرابع إلى السادس) عبارة: برواية ابن منظور.

وقد خرج الجزء الأول من هذه الحواشي بتحقيق مصطفى حجازي، والجزء الثاني بتحقيق عبدالعليم الطحاوي، والجزء الثالث بتحقيق رجب عبدالجواد، والجزء الرابع بتحقيق عبدالصمد محروس، والجزء الخامس بتحقيق عبدالوهاب عوض الله، والجزء السادس والأخير بتحقيق إقبال زكي سليمان.

* ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠ هـ) وهو أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية، كما أنه سبق الجوهري إلى فكرة الباب والفصل، وترتيب الألفاظ بحسب الحرف الأخير، وقد قام بتحقيق المعجم د. أحمد مختار عمر، وراجعه د. إبراهيم أنيس، وقد أخرجه المجمع في خمسة أجزاء مشتملًا على الفهارس الفنية. وقد استفاد منه كثير من القدماء، واتخذوه مصدرًا من مصادرهم، من هؤلاء: الثعالبي في «فقه

اللغة وسر العربية»، والصاغاني في «التكملة» و«العباب»، وابن مالك النحوي في «إكمال الإعلام بمثلَّث الكلام»، والفيومي في «المصباح المنير»، والسيوطي في «المزهر»، وأبو الطيب الفاسي في «إضاءة الراموس».

كما أثنى عليه العلماء ووصفوه بأرفع الصفات، فسمّوا معجمه: الجامع لديوان الأدب، وعدّوه ميزان اللغة ومعيار العربية، وكان أبو العلاء المعرِّي يحفظه عن ظهر قلب.

* التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة، لمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، جاء هذا الكتاب تعبيرًا عن إعجاب الزَّبيدي بالصاغاني صاحب «التكملة» على صحاح الجوهري، فرغب في أن يستدرك على صاحب القاموس المحيط ما فاته من لغة كما فعل الصاغاني مع صحاح الجوهري، كما أنه أراد أن يدفع ما توهَّمه بعض الناس من أن صاحب القاموس قد جمع اللغة كلها ولم يفته شيء منها.

وقد أخرج المجمع هذا الكتاب في ثمانية أجزاء، وأسند تحقيق الأجزاء: الأول والثاني والخامس والسادس إلى أ. مصطفى حجازي عضو المجمع، كما أسند تحقيق الجزأين: الثالث والرابع إلى د. ضاحي عبدالباقي، كما أسند تحقيق الجزء السابع إلى أ. عبدالوهاب عوض الله، والجزء الثامن والأخير إلى د. السيد مصطفى السنوسي. وقد صدرت أجزاؤه تباعًا من سنة ١٩٨٦م إلى ٢٠٠٦م.

وأمَّا عن المنهج الذي سار عليه الزَّبيدي في تكملته فهو لا يختلف عن الصاغاني في تكملته على الصحاح، وابن برِّي في حواشيه على الصحاح أيضًا، فهو مثلهما ينسب الأشعار والأرجاز إلى قائليها، أو يصوِّب وهمًا وقع فيه الفيروزابادي في القاموس المحيط.

* **كتاب الشوارد أو ما تفرَّد به بعض أئمة اللغة**، للحسن الصغاني (ت ٦٥٠ هـ)، تحقيق مصطفى حجازي ومراجعة د. مهدي علَّام، ١٩٨٣م، ويعني بشوارد اللغة غرائبها ونوادرها، وجاء الكتاب في أربعة أقسام: تناول في القسم الأول الشواذّ من القراءات مَعْزوَّة كلّ قراءة إلى من قرأ بها. أمَّا القسم الثاني وهو ما تفرَّد به يونس بن حبيب؛ فقد حكى فيه عنه ثمانى وستين ومئة كلمة، وأمَّا القسم الثالث وهو ما تفرَّد به أبو حاتم السجستاني من كتابه المفقود، وهو كتاب «تقويم المفسد والمزال عن جهته من كلام العرب»، وأمَّا القسم الرابع، وهو من سائر كتب اللغة وشروح شوارد الأشعار، وتُقدَّر مادته بأكثر من ثلاثة أرباع الكتاب، ولم ينبِّه الصغاني إلى المصدر الذي استمدَّ منه شوارد هذا القسم إلا نادرًا.

* **كتاب «دفع الإصر عن كلام أهل مصر»**، لجمال الدين يوسف بن زكريا المغربي (ت ١٠١٩هـ)، وملحق به الأبواب المفقودة من الكتاب كما أوردها مختصرة محمد بن أبي السرور (ت ١٠٨٧هـ) فى كتابه «القول المقتضب» فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب»، تحقيق عبدالمحسن محمود جودة، ومراجعة أ.د. محمد حسن عبدالعزيز، ط الأولى ٢٠١٤م. وقد جعله المغربي معجمًا ألفبائيًّا حسب الحرف الأخير، على نظام مدرسة القافية، بدءًا بباب الهمزة وفصل الهمزة وانتهاءً بباب الياء وفصل الهمزة، على غرار اللسان والقاموس المحيط وتاج العروس.

* كتاب «الوشاح» وتثقيف الرماح في ردِّ توهيم المجد الصِّحاح، لأبي زيد عبدالرحمن بن عبدالعزيز المغربي التادلي، تحقيق د. عاطف المغاوري، ومراجعة أ.د. محمد حماسة عبداللطيف، ٢٠٠٩م، والتادلي في هذا المعجم يردُّ أوهام الفيروزابادي عن الجوهري في الصِّحاح، على غرار الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق.

سابعًا: من مشكلات المعجم العربي

١- مشكلة تحديد الجذور

ثمة فكرة مُهمَّة تنبَّه لها الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) عند وضع معجمه «العين»؛ وهي أنَّه ما من كلمة في العربية إلا ولها جذر لغوي؛ أي حروف أصول تتولَّد عنها، وبالاشتقاق يتم توليد الكلمات من هذه الجذور، ولذا فقد نظم الخليل في معجمه المفردات تبعًا لأصولها فقط، وغضَّ البصر عن الحروف الزوائد.

وقد ظلَّت فكرة الخليل هذه هي السائدة بين كلّ المعاجم العربية، فلم يخرج معجم واحد منذ الخليل حتى الآن عن الأخذ بفكرة الجذر أو الأصل، اللهمّ إلا كتب المعرَّب والدخيل؛ كالمعرَّب للجواليقي (ت ٥٤٠ هـ)، وشفاء الغليل للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦١ هـ)؛ لأن أصحاب هذه الكتب يؤمنون بأن الكلمة المعرَّبة كلّ حروفها أصول، ولا سبيل إلى الاشتقاق منها.

أمَّا بقية المعاجم العربية فقد أقامت مداخلها على أساس الجذر اللغوي للكلمات، من منطلق أن اللغة العربية لغة اشتقاقية تنمو بالاشتقاق، بل إن الاشتقاق هو أهم وسيلة لتوليد الألفاظ، عن طريقه تنمو اللغة وتتسع ويزداد ثراؤها، فالاشتقاق مثل موادّ البناء التي منها تؤسس الأبنية، أو كتلك المعادن التي منها الطائرات والساعات... إلخ.

وعلى الرغم من أخذ المعاجم العربية بفكرة الجذر اللغوي وتطبيقها تطبيقًا صارمًا فإن أصحاب هذه المعاجم اختلفوا فيما بينهم حول أصل الجذر اللغوي لكثير من مفردات اللغة، وترتَّب على ذلك وضع هذه المفردات في أكثر من موضع تحت أكثر من جذر أو أصل، وأُعيد شرح وتفسير هذه المفردات بشواهدها كاملة في أكثر من موضع في المعجم

الواحد، كما اختلفت الجذور اللغوية لهذه المفردات في المعاجم المتعدد، فاختلف موضع كلّ كلمة في كلّ معجم تبعًا لجذرها اللغوي في هذا المعجم أو ذاك.

ولم يسلم من هذه الآفة معجم واحد من معاجمنا العربية القديمة بدءًا من عين الخليل وانتهاءً بتاج العروس للزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ).

تتجلَّى هذه الظاهرة بشكل واضح في الكلمات التي وردت في أكثر من موضع في المعجم الواحد تحت أكثر من جذر، أو وردت في مواضع متعدِّدة تحت جذور متعدِّدة في أكثر من معجم؛ وسوف نرصد هذه الظاهرة في إطار المعجم الواحد، ثم في إطار أكثر من معجم.

١- في إطار المعجم الواحد:

نأخذ على سبيل المثال لا الحصر هذه الظاهرة في «تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري، فقد أعاد معظم الكلمات المنتهية بالهمزة مرَّةً أخرى فى نهاية معجمه في باب الواو والياء بقوله: «وكل ما فيه من الهمزة فهي مُبدلة من الياء أو من الواو، نحو القضاء أصله: قضاي؛ لأنه من قضيتُ، ونحو العزاء أصله عَزَاو؛ لأنه من عَزَوْتُ، ونحن نشير في الواو والياء إلى أصولها». **فالبدء** والبديء بمعنى الأول عنده في مادتي (ب د أ) و(ب د ي)، وامرأة **بَذِئة** في (ب ذ أ) و(ب ذ ي)، والبارئ والبريَّة في (ب ر أ) و(ب ر ي).

كما أن هناك كلمات غير مهموزة الآخر في الصحاح وردت في موضعين تحت جذرين مختلفين؛ منها على سبيل المثال لا الحصر:

قَبَأَ: أكل وشرب، في (ق ب أ) و(ق أ ب)، والأرطى: شجر ينبت في الرمال، في (أ ر ط) و(ر ط ي)، والأَرْيُقُ: الدَّاهية، في (أ ر ق) و(و ر ق)، واسْت الدَّهْر: القِدَم، في (أ س ت) و(س ت ه)، والإِشْفى: المِثْقَب، في (أ

ش ف) و(ش ف ي)، والإستبرق: الديباج الغليظ، في (ب ر ق) و(س ر ق)، والسِّتُّ: عَدَدٌ بعد الخمس، في (س ت ت) و(س د س)، والأحد: الواحد، في (أ ح د) و(و ح د).

وقد زادت هذه الظاهرة عند ابن منظور (ت ٧١١ هـ) في «لسان العرب المحيط»؛ فقد وردت لديه كلمات مشروحة ومُفسَّرة بشواهدها في موضعين من معجمه، وهناك مفردات في ثلاثة مواضع، بل لقد بلغ الأمر مداه؛ فقد وردت بعض المفردات في أربعة مواضع، وفي خمسة مواضع، وفي ستة مواضع، وفي كلّ موضع تتكرر الكلمة هي هي بشرحها وشواهدها، ويرجع السرّ في تكرار هذه المفردات تحت جذور متعدِّدة إلى أن اللسان في حقيقته ليس معجمًا واحدًا بل خمسة معاجم، حاول ابن منظور التنسيق بينها، ولَمَّا كانت هذه المعاجم الخمسة لا تنتمي إلى مدرسة معجمية واحدة، فقد نجم عن ذلك اختلاف الجذور اللغوية لكثير من الكلمات تبعًا لرؤية كلّ صاحب معجم، فلديه معجمان ينتميان إلى مدرسة القافية هما: صحاح الجوهري وحواشي ابن بري (ت ٥٨٢ هـ)، ومعجمان ينتميان إلى مدرسة التقليبات الصوتية، هما تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ)، ومعجم يتبع المدرسة الهجائية وهو «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، ومن الكلمات التي وردت في اللسان في موضعين تحت جذرين لغويين ما يأتي:

بتأ في المكان: أقام، في (ب ت أ) و(ب ت و)، والبطء: المَهَلُ، في (ب ط أ) و(ب ط ي)، والمُحْبَنْطِئ: العظيم البطن، في (ح ب ط) و(ح ب ط أ)، والبداية: نقيض النهاية، في (ب د أ) و(ب د ي)، والبذاءة: الفُحْش، في (ب ذ أ) و(ب ذ ي)، والبريَّة: الخَلْق، في (ب ر أ) و(ب ر ي)، والزيُّ: الهيئة، في (ز و ي) و(ز ي ي).

وهناك كلمات وردت في اللسان في ثلاثة مواضع تحت ثلاثة جذور لغوية منها: الإنبجانية: كساء، في (أ ن ب ج) و(أ ن ب ج ن) و(ن ب ج)، والتابوت: الصندوق، في (ت ب ت) و(ت و ب) و(ت ب ه)، والباز: طائر، في (ب أ ز) و(ب و ز) و(ب ز و).

وهناك كلمات وردت في اللسان في أربعة مواضع تحت أربعة جذور لغوية مختلفة، منها: **العَرَبُون** التي وردت في (أ ر ب) و(ر ب ن) و(ع ر ب) و(ع ر ب ن)، وكلمة **الأوشاب** التي وردت في (أ ش ب) و(ب و ش) و(و ب ش) و(و ش ب)، وكلمة **السَّنَة** بمعنى العام، وردت في (س ن ت) و(س ن ه) و(س ن و) و(س ن ي)، بل لقد وصل الأمر إلى ورود بعض الكلمات في ستة مواضع تحت ستة جذور لغوية؛ مثل كلمة (بغداد) التي وردت في: (ب غ د د) و(ب غ د ذ) و(ب غ ذ د) و(ب غ ذ ذ) و(ب غ د ن) و(م غ د ن).

ولم تقف هذه الظاهرة عند الصحاح واللسان فحسب وإنما امتدت إلى القاموس المحيط وتاج العروس، ففي كتاب «الجاسوس على القاموس» لأحمد فارس الشدياق في النقد الحادي والعشرين للقاموس المحيط خصَّصه الشدياق لما ذكره الفيروزآبادي في موضعين غير منبِّه عليه، وربما اختلفت روايته فيه، وقد جاء هذا النقد في ثلاث وعشرين صفحة، ذكر فيها الكلمات التي أوردها الفيروزابادي في موضعين تحت جذرين مختلفين.

وعلى الرغم من نقد الزَّبيدي لصاحب القاموس فإنه هو نفسه لم يسلم معجمه (تاج العروس) من هذه الظاهرة؛ بل إن تاج العروس الذي يُعدُّ أكبر معجم عرفته العربية حتى اليوم تفشَّت فيه هذه الظاهرة بصورة يصعب معها الإحصاء؛ فلقد كان الزَّبيدي في معجمه كحاطب ليلٍ لا يترك شاردة أو واردة إلا ذكرها في معجمه، وعدَّد للكلمة الواحدة أكثر من جذر لغوي، وذكرها في أكثر من موضع، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

الفَرْتَنَى: المرأة الفاجرة في (ف ر ت) و(ف ر ت ن)، واسْتَأْتَتِ الناقة: طلبت الفَحْل في (أ ت ي) و(س ت و)، **والحومان**: نوع من النبات في (ح و م) و(ح م ن)، **واقتنَّ** الوعل: انتصب في (ق ت ن) و(ق ن ن)، بل إن كلمة (**الذَّرية**) وردت عنده في ثلاثة مواضع: (ذ ر أ) و(ذ ر ر) و(ذ ر ي).

٢- في إطار أكثر من معجم:

إذا كانت الكلمة في المعجم الواحد تتكرر في أكثر من موضع لاحتمالها جِذْرين أو أكثر فإن تعدُّد مواضعها في أكثر من معجم أمرٌ بَدَهيٌّ وطَبَعي؛ لاختلاف وجهة نظر كلّ معجم حول الأصل اللغوي للكلمة؛ فكلمة **الإستبرق** عند الأزهري في «تهذيب اللغة» في الأصل الخماسي (س ت ب ر ق)، وفي صحاح الجوهري في موضعين (ب ر ق) و(س ر ق)، وفي اللسان في ثلاثة مواضع: (إ س ت ب ر ق) و(ب ر ق) و(س ر ق)، وفي القاموس المحيط في موضعين: (ب ر ق) و(س ر ق)، وكلمة **السندس** في صحاح الجوهري في (س د س)، وفي اللسان والقاموس المحيط في (س ن د س)، **والشَّمَرْدَل** : الفَتِيُّ من الإبل في مقاييس اللغة لابن فارس في (ش م ر)، وفي اللسان في الخماسي (ش م ر د ل)، **والخُبَعْثِن**: القوي الشديد من الرجال في مقاييس اللغة لابن فارس في (خ ب ث) وفي صحاح الجوهري في (خ ث ن) وعند ابن منظور في اللسان (خ ب ع ث ن)، **والزَّوَنْكل**: القصير في صحاح الجوهري وتكملة الصاغاني في (ز ك ل)، وفي اللسان والقاموس في (ز ن ك ل)، **والسِّرْحال**: الذئب في القاموس في (س ر ح) وخالفه صاحب التاج فوضعه في (س ر ح ل)، **والسَّلْسبيل** في صحاح الجوهري في (س ب ل)، وفي تكملة الصاغاني والقاموس المحيط في (س ل ل)، وفي اللسان (س ل س ل)، وفي تاج العروس في (س ل س ب ل).

أسباب الخلاف حول الجذر اللغوي للكلمات:

١- ما حدث لكلمات اللغة من إبدال صوتي عند الاستعمال؛ فالإبدال

الصوتي معناه إحلال صوت محلّ صوت في الاستعمال اللغوي، فيظهر للكلمة صورتان: قبل الإبدال وبعده، فيقوم صاحب المعجم بوضع الصورتين تحت جذرين لغويين في مكانين مختلفين، وبهذا توضع الكلمة بصوتها المبدل مرَّةً وبصوتها المبدل منه مرَّة أخرى، ثم يقوم صاحب المعجم بشرح الكلمة وتفسيرها في الموضعين كأنه لا علاقة لإحداهما بالأخرى، أو كأَنهما كلمتان مختلفتان تمامًا، والأمثلة على ذلك تفوق الحصر، سأذكر بعضها من «لسان العرب» لابن منظور: الأبُّ والوبُّ في (أبب) و(وبب)، وأبَّخه ووبَّخه في (أبخ) و(وبخ)، وأبر النخل ووبَّره في (أبر) و(وبر)، وأبز وهبز في (أبز) و(هبز)، وأبش وهبش، وأبص وهبص، وأبهل وعبهل.

وهكذا تعامل أصحاب المعاجم مع الكلمة التي حدث لها إبدال صوتي على أنها كلمتان تستقلُّ إحداهما عن الأخرى، على الرغم من أن الشرح والتفسير والشواهد في الموضعين هو هو دون تغيير إلا تغييرًا طفيفًا.

٢- شقَّ عدد كبير من الألفاظ الأعجمية طريقه إلى اللغة العربية منذ العصر الجاهلي، وبعض هذه الألفاظ مع كثرة الاستعمال من جانب وتعدُّد المستعملين من جانب آخر أخذ عددًا من الأشكال أو الصور، وقد ترتب على هذه الأشكال أو الصور جذور لغوية متعدِّدة تتناسب مع كلِّ شكل أو صورة؛ فأصحاب المعاجم جعلوا الجذر اللغوي لكلمة (الطسّ): ط س س، أما الطَّسْت فجعلوا جذرها اللغوي (ط س ت)، والطّش: (ط ش ش)، والطَّشْت: جذرها (ط ش ت)، على الرغم من أنها كلمة واحدة في لغتها الفارسية، لكنها في الاستعمال العربي أخذت عدة صور وترتب على ذلك تعدُّد الجذور اللغوية للكلمة، أمَّا كلمة: الأرز فجذرها (أرز)، والرُّزُّ جذرها (رزز) وأمَّا الرُّنْز فجذرها (رنز)، وقس على ذلك السِّرْبال والسروال والشروال، ففي التاج لها ثلاثة جذور هي: (سربل) و(سرول) و(شرل).

وهكذا ترتَّب على تباين صور الاستعمال اللغوي للكلمات المعرَّبة من ناحية وتباين موقف أصحاب المعاجم من المعرَّب من ناحية أخرى ورود كلمات كثيرة تحت جذور لغوية متعدِّدة في المعجم الواحد فضلًا عن المعاجم المتعدِّدة.

٣- تحقيق الهمز وتخفيفه في الاستعمال اللغوي عند العرب، فلقد كان الحجازيون لا يهمزون، والتميميون يهمزون، وهذا استعمال فصيح وذاك استعمال فصيح أيضًا، فاضطر أصحاب المعاجم إلى ذكر الكلمة التي أُستُعملت استعمالين بتحقيق الهمز وتخفيفه في موضعين: موضع الهمز وموضع التسهيل أو التخفيف، وقد ظهر هذا جليًّا في معاجم القافية؛ كصحاح الجوهري، ولسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس، فالكلمات المهموزة اللام التي وردت في باب الهمزة أُعيدت مرَّة أخرى في باب المعتلّ بالواو أو بالياء، وكأنها من الأصلين؛ لأنها أُسْتُعملت تارة مهموزة وتارة مخفَّفة.

٤- ما حدث لبعض كلمات اللغة من قلب مكاني بتقديم صوت على صوت في الكلمة الواحدة، الأمر الذي أدَّى إلى أن يصبح للكلمة شكلان: شكل قبل القلب؛ نحو: جذب، وشكل بعد القلب: جبذ، فتعامل أصحاب المعاجم مع الكلمة على أنها كلمتان، فوضعوها تحت جذرين مختلفين: (ج ذ ب) و(ج ب ذ) وفي كلا الموضعين أعادوا الشرح والتفسير كأنهما كلمتان مختلفتان من أصلين مختلفين، وباستقراء بعض المواد اللغوية في اللسان اتضحت الظاهرة في الآتي: اضمحلَّ وامضحلّ في (ضمحل) و(مضحل)، وعميق ومعيق في (عمق) و(معق)، ويئس وأيس في (يـ أ س) و(أ ي س) وحَمْتٌ ومَحْتُ في (حمت) و(محت)، ورَهْسَمَ ورَهْمَسَ) في (رهسم) و(رهمس).

٥- ما حدث للخط العربي من تصحيف في النَّقْط وتحريف في الضبط والشكل، وخاصة ما أخذه أصحاب المعاجم من مادة لغوية مكتوبة في الصُّحف من قبل، فلقد كان أصحاب هذه المعاجم يجمعون مادتهم من مصادر متعدِّدة، وكان النصيب الأوفر من هذه المادة اللغوية مأخوذًا مما كان مكتوبًا من قبل، والقليل من هذه المادة جمعوه من أفواه الأعراب، ولذا وقعوا في كثير من أوهام التصحيف والتحريف، وقد ساعد على ذلك سهولة تصحيف الخط العربي وخلوّه في ذلك الوقت من النقط والضبط، الأمر الذي أدّى إلى أن يرصد أصحاب المعاجم الكلمة صحيحة مرَّةً ومُصحَّفةً مَرَّةً أخرى كأنها كلمة أخرى تحت جذرين لغويين مختلفين، ولم يسلم من التصحيف كبار اللغويين، فقد نُقل عن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) أنَّه صحَّف كلمات كثيرة رُويت في معجم العين.

ولا شك أن التصحيف والتحريف يؤديان إلى تغيير أصل الكلمة، وهذا التغيير يؤدي إلى أن تصبح الكلمة كلمتين، فيورد أصحاب المعاجم الكلمتين تحت جذرين مختلفين؛ مرَّة قبل التصحيف ومرَّة بعد التصحيف، وآية معرفة التصحيف والتحريف في المعاجم أن تجد تعريف الكلمتين تعريفًا واحدًا، والشرح والتفسير هو هو في الكلمتين، ففي اللسان: الأُداف: الذَّكَر، في (أدف)، ثم في (أذف): (الأُذاف: الذَّكَر، وفي مادة (أرخ): الأَرْخ: الفتيُّ من بقر الوحش، وفي مادة (أزخ): الأَزْخ: الفتي من بَقَر الوحش، وفي مادة (تعر): جُرْحٌ تعَّار: يسيل منه الدم، وفي مادة (تغر): الكلام نفسه، وفي مادة (نعر) كذلك، وفي مادة (نغر) كذلك أيضًا، وبذلك وردت الكلمة تحت أربعة جذور: (تعر) و(تغر) و(نعر) و(نغر).

٦- ما حدث لبعض كلمات اللغة من الإعلال؛ ترتَّب عليه خلاف بين اللغويين حول أصل الحرف الذي حدث له الإعلال، وامتدّ هذا

الخلاف إلى أصحاب المعاجم، فاضطر بعضهم إلى أن يضع الكلمة في موضعين أو أكثر على قدر الآراء التي اُخْتُلف فيها، ثم يعيد شرحها وتفسيرها ويذكر شواهدها، كما فعل صاحب اللسان مع الكلمات الآتية: الزيّ أوردها في (زوي) و(زيي)، وكلمة (الأيِّل): الذكر من الأوعال أوردها في (أول) و(أيل)، وكلمة السنة التي أوردها تحت (سنو) و(سني) و(سنت) و(سنه)، وكذلك فعل صاحب القاموس المحيط مع كلمة القيِّد: السهل الانقياد التي أوردها تحت (قود) و(قيد)، والعَباءة أوردها تحت (عبو) و(عبي)، والعِزَة وجمعها عِزُون تحت (عزو) و(عزي)، والكرى تحت (كرو) و(كري)، وكل هذا بسبب الخلاف حول أصل الحرف الذي حدث له الإعلال.

ولم يقف الخلاف حول أصل حرف العلّة (الواو أو الياء) بل امتدّ هذا الخلاف إلى المعتلّ الوسط (الأجوف) والمعتلّ الآخر (الناقص)، وهل الكلمة من الأجوف أو من الناقص، وقد ترتَّب على ذلك وضع الكلمة تحت جذرين لغويين؛ فالجوهري في الصحاح أورد كلمة الثُّبة بمعنى الجماعة تحت جذرين: (ثوب) و(ثبو)، وكلمة التناوح بمعنى التقابل تحت جذرين هما: (نوح) و(نحو)، وفي اللسان وردت كلمة (هات) في (هيت) و(هتو)، وكلمة الميدان في (ميد) و(مدي)، وشجرٌ لاثٍ؛ أي ملتفٌّ في (لوث) و(لثو).

٧- ما حدث لبعض كلمات اللغة من حَذْفٍ فقط أو من حَذْفٍ وتعويض معًا، فظاهرة الحذف في العربية معروفة في عدد من الكلمات التي حُذف أولها أو وسطها أو آخرها، وقد يُعوَّض عن الحرف المحذوف بحرف آخر أو لا يعوَّض، فمما حُذف أوله مع التعويض بالتاء في آخره: صفة، وهبة، وصلة، وعِدَة، وسِمَة، وسِنَة... إلخ، ومما حُذِف وسطه: مُذْ؛ التي أصلها مُنْذُ، وسَهْ؛ التي أصلها سَتَهْ، ومما حُذف آخره

دون تعويض: فم، ويد، ودم، وأب، وأخ... إلخ، ومما حُذف آخره مع التعويض بتاء في آخره: سَنَة، وشَفَة، وكُرَة... إلخ، ومما دار حوله الخلاف في حذفه وتعويضه: اسم، وابن، وبنت، وإنسان.

٨- الخلاف حول الأصلي والزائد من حروف الكلمة؛ وخاصة ما ثانيه ياء؛ نحو: البيطر، والفيلق، والبيدق، والبيهق، والصيقل، والغيهب أو ما ثانيه واو؛ نحو: الجوهر، والكوثر، والكوكب، والتولب، والجولق، والحوشب، والدورق، والرَّونق، والصَّولجان، والجورب أو ما ثانيه نون؛ نحو: البُنْدق، والجندل، والجُنْدُف، والجِنْعِظ، والغُنْدَر، والفُنْدق، والقَنْبَر، والقُنْبُع، والقَنْبَل، فمنهم من عدَّ الياء والواو والنون حروفًا زائدة فوضع هذه الكلمات تحت جذرٍ ثلاثي، ومنهم من عدَّ هذه الحروف أصلية ووضع هذه الكلمات تحت جذر رُباعي، ومنهم من وضعها تحت الجذرين: الثلاثي والرباعي، وأعاد شرح الكلمة وتفسيرها في الموضعين.

٩- إدراج الحروف وما يشبهها من الأسماء المبنية في المعاجم دون خطة محكمة، ومحاولة تصريف هذه الحروف أو الأسماء المبنية تصريفًا متباينًا بين معجم وآخر؛ فالحرف (حتَّى) وضعه الجوهري تحت الجذر (حتت)، وتبعه في ذلك ابن بري وصاحب القاموس والتاج، أمَّا صاحب اللسان فقد وضعه تحت جذرين: (حتت) و(حتى)، و(لَقَدْ) وضعها صاحب اللسان تحت جذر (ل ق د) على الرغم من أن اللام ليست من أصل الكلمة، وأمَّا (لعلَّ) فقد وضعها الجوهري تحت جذرين هما: (علل) و(لعل)، وتبعه في ذلك صاحب اللسان، وأمَّا (هذا) فقد وضعها صاحب اللسان تحت جذرين هما (ذا) و(هذي).

نتائج الخلاف المعجمي حول جذور الكلمات:

١- لقد تضخَّمت معاجمنا العربية بصورة ملموسة، لمحها وأشار إليها المرحوم أحمد أمين في مقالته: «أسباب تضخُّم المعجمات العربية»، وقد ذكر في مقالته خمسة عشر سببًا لتضخُّم هذه المعاجم؛ وهي: اختلاف العرب في اللهجات، وتحريف بعض الأفراد لكلمات اللغة، والقلب المكاني، وتعدُّد استعمال الكلمة بين قبيلتين أو أكثر، والجمع اللغوي العشوائي الذي لم يحدِّد القبيلة التي تنطق بالكلمة المجموعة، وتوسُّع بعض الأعراب في المجاز، وعدم تحرِّي الدقة عند الجمع والتفريق بين الثقة وعدم الثقة، والتصحيف الذي وقع فيه بعض العلماء، والزعم بأن العرب لا تخطئ في نطقها لا لفظًا ولا معنى، واحتمال الخطأ في السمع عند جمع اللغة، وتعرُّض المتأخرين من أصحاب المعاجم لما ليس لهم به علم؛ كما فعل صاحب القاموس في حديثه عن الهرميْن اللذين بمصر، وإدخال أصحاب المعاجم أشياء كثيرة في معاجمهم من نبات وحيوان وأسماء مدن وقرى، وعدم اكتفاء أصحاب المعاجم بذكر الأعلام الأعجمية بل استطردوا في تصريفها ووزنها، وأخيرًا مزج أصحاب المعاجم بين اللغة والأدب.

وعلى الرغم من ذكر هذه الأسباب الكثيرة فإنه سها عن أهم سبب منها؛ وهو تعدُّد الجذر اللغوي للكلمات في المعاجم؛ لأن هذا يعني أنه تحت كل جذر تتكرر الكلمة ويُعاد شرحها وتفسيرها وتُذكر شواهدها مرَّة أخرى دون داعٍ إلا داعيًا واحدًا هو عدم الاتفاق على جذر واحد للكلمة.

٢- وَضْع الكلمة في المعجم في غير موضعها الحقيقي، أو وضعها في أكثر من موضع، الأمر الذي يُصعِّب على الباحث الوصول إلى الموضع الصحيح للكلمة، أو تحديد الجذر اللغوي الحقيقي لها، فوَضْع الكلمة

في أكثر من موضع يجعل الباحث يتردّد بين الجذور اللغوية المذكورة للكلمة فلا يصل إلى الرأي الصائب، وقد يكتفي بأول جذر لغوي يقابله للكلمة، أو قد يحكم على الكلمة بأنها غير موجودة في المعجم؛ لأنه توقَّع أن تكون تحت جذر معيَّن ثمّ لم يجدها، وقد وقع في هذه المشكلة كبار المعجميين؛ كالفيروزابادي الذي حمَّر كثيرًا من الموادّ اللغوية؛ ظنًّا منه أنها لم ترد في صحاح الجوهري، والحقيقة أنها وردت في موضع آخر غير الموضع الذي أراده، فقد حمَّر الفيروزابادي مادة (ترجم) التي ذكر فيها الترجمان؛ وهو المفسِّر للسان، وقد ذكره الجوهري في مادة (رجم)، وقد علَّق على ذلك صاحب التاج قائلًا: «أهمله الجوهري هنا وأورده في تركيب (رجم)، فكتابة المصنِّف إياها بالأحمر فيه نظر»، كما حمَّر الفيروزابادي مادة (دردم) وذكر فيها الدِّرْدم؛ وهي الناقة المُسنَّة، وقد ذكرها الجوهري في (درم)، وحمَّر مادة (زلقم) وذكر فيها الزُّلقوم، وفسَّره بأنه الحلقوم، وقد أوردها الجوهري في مادة (زقم) وجزم بزيادة اللام، كما حمَّر الفيروزابادي مادة (قحو) وذكر فيها: قَاحَ الجرحُ يقوح، والقاحة: الساحة، وقد ذكرها الجوهري في (قيح)، وبالمثل استدرك الزَّبيدي على صاحب القاموس ألفاظًا لم يهملها، وإنما ذكرها في مواضع أخرى، ففي مادة (تذرب) ذكر الزَّبيدي أنَّ المؤلِّف قد أغفله، والحقيقة أنه لم يغفله وإنما ذكره في مادة (ذرب).

إن معظم الاستدراكات التي قام بها الزَّبيدي على القاموس المحيط كانت من باب أنَّ المصنِّف وضع كثيرًا من المفردات تحت جذر لغوي لم يوافقه عليه الزَّبيدي ونقل هذه المفردات تحت جذر لغوي آخر مردِّدًا جملته الشهيرة: «وهذا موضعه»؛ ففي مادة (ثكل): «والإثكال؛ بالكسر والأُثْكول؛ كأُطروش لغة في العِثْكال والعُثْكول وهو الشمراخ الذي عليه

البُسْر، هنا ذكره الجوهري والصاغاني وقلّدهما المصنِّف، والصواب ذكرهما في فصل الهمزة؛ لأنها أصلية مُبْدلة من العين، وفي مادة (جيل) يقول: «والجيلان من الحَصَى: ما أجالته الريح، هذا حقه أن يُذكر في (ج و ل) وقد تقدَّم هناك، وإعادته هنا تكرار وإن كان الصاغاني أيضًا أعاده هنا»، وفي مادة (تمأل): «واتمأَلَّ الشيء: طال واشتدّ كاتمهلَّ، هكذا ذكره هنا والصواب ذكره في مأل؛ فإنه ذكر المُتْمَهِلّ في (مهل) وهما واحد كما سيأتي.

٣- لا يمكن أن تعطي الدراسات الإحصائية للجذور اللغوية نتائج دقيقة محكمة في ظلِّ تعدُّد الجذر اللغوي للكلمة وورودها في أكثر من موضع في المعجم كما حدث مع كلمة (بغداد) التي وردت ستّ مرّات تحت ستة جذور مختلفة، وقد نبَّه إلى ذلك أحد الباحثين بقوله: إن الدراسات الإحصائية للجذور في بعض معاجم القافية كالصحاح واللسان والتاج والتي اعتمدت على ما جاء في هذه المعاجم من غير تهذيب للأصول المتداخلة لا تُعدُّ كاملة، ولا يمكن أن تعطي نتائج دقيقة؛ لكثرة ما جاء في تلك المعاجم في غير موضعه، أو جاء في موضعين أو أكثر، كما أن نقل الكلمة من موضعها الثلاثي إلى الرباعي أو العكس يرجِّح كفة إحصاء جذر على جذر ويرفع من نسبته المئوية دون مبرِّر حقيقي إلا أنَّ صاحب المعجم ارتأى ذلك، أو لعدم الاتفاق على الحرف الزائد في الكلمة؛ فعند الجوهري أي كلمة رباعية ثانيها (نون) أو (واو) أو (ياء) وضعها في الجذر الثلاثي حاكمًا بزيادة هذه الحروف الثلاثة؛ فالسُّنبل في (سبل) والجَنْدَل في (جدل) والصَّنْدَل في (صدل) والعندل في (عدل).

٤- إنَّ تعدُّد الجذر اللغوي للكلمة الواحدة في المعجم يؤدي إلى الحكم على الكلمة بأنها من أصلٍ ليست منه، ومن ثَمَّ يؤدِّي إلى اضطراب في وزن

الكلمة وتصريفها وجمعها وتصغيرها، فكلمة (**العَلْجن**: الناقة الشديدة أو المرأة الحمقاء) أوردها الجوهري في (عجن) وحكم بزيادة اللام، وأوردها الأزهري في (علج) وذكرها في باب ما زادت فيه العرب النون من الحروف، وبناء على كلام الجوهري يصبح وزنها: فَلْعَل أمَّا عند الأزهري فوزنها: (فَعْلَن)، وقد اضطرب صاحب اللسان فأوردها في (علجن) مُثبتًا لامها ونونها، وجامعًا بين الرأيين السابقين، وكلمة (القيِّد: السهل الانقياد) أوردها صاحب القاموس في (قود) و(قيد)، فعلى الجذر الأول يكون اشتقاق الفعل منها: قاد يقود، من باب فَعَلَ يَفْعُل، وعلى الجِذْر الثاني يكون الفعل: قَادَ يقيد من باب: بَاعَ يبيع؛ وبذلك لا يمكن الحكم على الفعل هل هو من الأجوف الواوي أو من الأجوف اليائي.

٥- فُقْدان المعاجم العربية مصداقيتها، بأن تصبح اللغة فيها عُرْضة للقبول والرفض، على الرغم من أن المعجم هو متن اللغة وأصلها، وكثيرًا ما يحسم المعجم خلافًا صرفيًّا أو نحويًّا أو دلاليًّا، فالمادة اللغوية التي جُمعت حتى أواخر القرن الثاني الهجري ثبتت ورسخت بل وانتقلت من معجم إلى آخر حتى اليوم، فصارت لها قدسيتها وجلالها؛ فإذا جاء صاحب اللسان وحشد في معجمه الكلمات التي حدث لها إبدال أو تصحيف أو تحريف أو قلب مكاني وأوردها تحت أكثر من جذر لغوي أدَّى هذا إلى انصراف الدارس عن المعجم، وما أكثر انصراف الدارسين عن معاجمنا العربية!!

٦- إنّ تعدُّد الجذر اللغوي للكلمة وورودها في أكثر من مكان في المعجم الواحد يفوّت على القارئ فوائد كثيرة، وخاصة إذا اختلف شرح الكلمة بالزيادة أو النقصان في الموضعين؛ فإن القارئ إذا اكتفى

بموضع واحد دون الآخر رُبَّما فاته كثير من النصوص أو الآراء أو النقول أو الشواهد، وهو ما يؤدِّي كثيرًا إلى إيقاع القارئ في أحكام خاطئة أو معلومات غير وافية أو آراء متعارضة، ففي الصحاح في مادة (علج): والعَلْجَن - بزيادة النون -: الناقة الكِنَاز اللحم. وقال الراجز:

وخَلَّطَتْ كُلَّ دِلَاثٍ عَلْجَنِ تَخْليطَ خَـرْقَاءِ اليَدَيْنِ خَلْبَنِ

أمَّا في مادة (علجن): العَلْجَنُ: الناقة المُكْتَنِزة اللَّحم، ويُقال نونه زائدة. فالجوهري في الموضع الثاني نسب زيادة النون لغيره بقوله: (ويُقال)، كما أنَّه أهمل الشاهد الشعري الذي ذكره في الموضع الأوَّل. وفي اللسان في مادة (جرفض): «قال الأزهري: قال ابن دريد في كتابه: رَجُلٌ عُلَاهِضٌ جُرَافِضٌ جُرَامِضٌ، وهو الثقيل الوَخِم؛ قال الأزهري: قال ابن دريد في كتابه: رَجُلٌ عُلاَهِضٌ جُرَافِضٌ جُرَامِضٌ، وهو الثقيل الوَخِم؛ قال الأزهري: قوله رَجُلٌ عُلاَهِضٌ مُنْكر وما أُراه محفوظًا، وذكره ابن سيده أيضًا. وفي مادة (جرمض) يعيد الكلام كلّه بحذافيره حتى إذا وصل عند: «وذكره ابن سيده أيضًا يضيف: وقال: والجُرامِضُ: الأكول الواسع البطن، والجِرْمِضُ: الصلب الشديد. وبذلك فوَّت صاحب اللسان على القارئ كلام ابن سيده في الموضع الأوَّل.

الحلول المقترحة لهذه المشكلة:

يمكننا تصوُّر عدة حلول لمشكلة تعدُّد الجذور اللغوية في المعجم الواحد أو المعاجم المتعدِّدة على النحو التالي:

١- بالنسبة لما تمَّ تأليفه من معاجم القدماء فليس لنا أن نغيِّر فيها أو نبدِّل، أو نقدِّم أو نؤخِّر، فهذا لا يملكه إلا أصحابها، ولكننا يمكن أن نذيِّل

كلّ معجم من هذه المعاجم بكشَّاف معجمي يذكر لنا الكلمة ومعناها والجذور اللغوية التي وردت تحتها، وهذا الكشَّاف خاصٌّ فقط بالكلمات التي وردت تحت أكثر من جذر، وفي أكثر من موضع في المعجم، فنقول على سبيل المثال: الكلمة – معناها – الجذر الأول – الجذر الثاني – الجذر الثالث، حسب ما ورد للكلمة من جذور في اللسان مِثْل: المَحَارَةُ: الصَّدَفَة، في: (ح و ر)، (ح ي ر)، (م ح ر)، فلو أنَّنا طبَّقنا هذا الكشّاف المعجمي على أكثر معاجمنا شهرةً؛ لحللنا مشكلة الجذور المتعدِّدة، ولأصبح من السهل على الدارس أن يجمع الشروح التي ذُكرت للكلمة تحت جذور متعدِّدة في مكان واحد تعمُّ به الفائدة ويتكامل فيه شرح الكلمة.

٢- أمَّا بالنسبة لما يمكن تأليفه من معاجم في قابل الأيام فيمكننا سدّ هذه الخلة عن طريق وضع الكلمات في المعجم بعد تجريدها من حروف الزيادة ما عدا الكلمات المعرَّبة التي ذكرها علماؤنا القدامى ولم يختلفوا في عُجْمتها فإنها توضع على اعتبار أن جميع حروفها أصول – كما نادى بذلك صاحب التاج –، وأمَّا الكلمات التي حدث لها إبدال صوتي فتُذكر في موضع واحد تحت جذر واحد مع الإشارة إلى ما حدث لها من إبدال في هذا الموضع الواحد فقط، وكذلك الكلمات التي حدث لها قلب مكاني تُذكر في مكان واحد تحت جذر واحد مع ذكر ما حدث لها من قلب مكاني، فكلمة (يئس) لا تُذكر مرَّة أخرى في (أيس) وإنما يُكتفي بوضعها في موضع واحد دون أن نعنِّي أنفسنا كثيرًا في أيهما كان الأصل قبل حدوث القلب، ثمّ نحشد الشرح والتوضيح والشواهد تحت هذا الموضع الواحد فقط.

٣- لمحاصرة ظاهرة التصحيف والتحريف في معاجمنا العربية لابّد من

استقراء الكتب التي نبَّهت على ما وقع فيه أصحاب المعاجم من تصحيف وتحريف ثم تصحيح هذه المعاجم في طبعات دقيقة خالية من هذه الآفة، فأبو بكر الزُّبيدي نبَّه على تصحيفات الخليل في العين، والسيوطي ذكر تصحيفات الجوهري في الصحاح، وأحمد فارس الشدياق ذكر تصحيفات الفيروزابادي في القاموس المحيط في كتابه القيِّم: الجاسوس على القاموس، فيمكننا من خلال هذه التنبيهات أن نقوم بتصويب هذه المعاجم وإن لم يتيسَّر لنا إعادة طبع هذه المعاجم فلا أقلّ من أن نذيِّل هذه المعاجم بالتصويبات؛ ليقوم كلّ قارئ بتصحيحها في مواضعها من المعجم.

أمَّا فيما سنقوم به من معاجم فلكي نتفادى التصحيف والتحريف لابّد من الاعتماد على الضبطيْن معًا؛ الضبط بالقلم، والضبط بالعبارة، وأعني بضبط القلم: الضمَّة والفتحة والكسرة والسكون والتنوين والشدّة وغيرها مما يُوضع على الحروف، أما الضبط بالعبارة فهو وَصْف صاحب المعجم لكيفية النطق الصحيح بالكلمة التي هي مَظِنَّة التصحيف، فيقول مثلًا: العتب: بالعين المهملة والتاء الفوقية والباء الموحَّدة، وبذلك لا تتصحَّف بكلمة الغيث، وهذه الطريقة أدقُّ ضبطًا، وأقوم سبيلًا؛ إذ كان الضبط بالقلم عُرْضةً للمحو أو التغيير.

٤- الكلمات التي استعملها بعض العرب مهموزة واستعملها آخرون مُخفَّفة توضع في المعجم تحت الجذر اللغوي المهموز مع الإشارة إلى استعمالها مخفَّفة في الموضع نفسه دون إفراد جذر لغوي آخر لها.

٥- الكلمات التي اُخْتُلف في حروفها الأصول والزوائد أو الصحيحة والمعتلَّة توضع في موضع واحد تحت جذر واحدٍ هو المرجَّح مع ذكر الآراء المتعدِّدة والخلافات في هذا الموضع فقط، أمَّا ما اشتدَّ فيه الخلاف

وخفي أصله وتساوت فيه الأدلّة وآراء العلماء فيوضع تحت أحد الجذور وفقًا لاختيار صاحب المعجم وترجيحه مع ذكر الآراء الأخرى التي قيلت حول الكلمة وجذرها اللغوي.

٦- الكلمات الثنائية التي حُذف منها الثالث أو لم يحذف مثل: أب، ويد، ودم، وفم، وعن، وأنْ، وبَلْ، وقد، وهل... إلخ توضع في مدخل ثنائي يناسبها مع الإشارة إلى الحرف المحذوف إن كان هناك حذف، وإن لم يكن هناك حذف توضع في موضعها الذي يحدِّدها لها حرفها الثاني؛ فالحرف (أنْ) يوضع قبل (أنن)، و(بل) قبل (بلل)، و(قد) قبل (قدد)، فلابد إذن من مدخل ثنائي مستقلّ يُسهِّل على الباحث الوصول إلى هذه الكلمات دون عناء ومشقة في بداية المادة المعجمية.

٢- مشكلة التصحيف والتحريف

التصحيف مصطلح ظهر مع أول نصٍّ عربي مكتوب؛ وهو القرآن الكريم، وبعد أن أرسل الخليفة الراشد عثمان بن عفَّان (ت ٣٥ هـ) ﷺ المصاحف الخمسة إلى الأمصار الإسلامية: مكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، والشام، فظلّ الناس يقرأون فيها نيِّفًا وأربعين سنة إلى زمن عبد الملك بن مروان (ت ٨٦ هـ) حتى كثر الخطأ في قراءة المصحف الذي لم يكن منقوطًا ولا مشكولًا آنذاك، فاحتملت الألفاظ أكثر من وجه للقراءة؛ فقرأوا: «صَنْعَةُ الله ومَنْ أحسنُ من الله صَنْعة» بدلاً من (صبغة)، وقرأوا: «قال عذابي أُصيب به من أَسَاءَ» بدلًا من (أَشَاءُ)، ويروي أعداء حمزة الزيَّات القارئ (ت ١٥٦ هـ) في سبب تسميته بالزيَّات أنه وهو صبيٌّ كان يتعلَّم القرآن من المصحف، فقرأ يومًا، وأبوه يسمع: «ذلك الكتاب لا زيت فيه» فقال له أبوه: دع المُصحف وتلقَّن من أفواه الرجال.

ومنذ ذلك الوقت – أواخر القرن الأول الهجري – ظهر مصطلح التصحيف، وقُصد به: القراءة من الصُّحُف دون التلقِّي من أفواه العلماء، ثم اتسع مدلول التصحيف ليشمل: الخطأ في قراءة الحروف غير المنقوطة؛ كقراءة حرف (ب) على أنه تاء أو ثاء أو نون أو ياء.

أمَّا مصطلح التحريف والذي معناه التغيير والتبديل، فقد ارتبط بمصطلح التصحيف، وكأنه نتيجة له؛ فالقراءة في الصُّحُف تؤدِّي بالضرورة إلى التحريف، ولعلَّ أول من جمع بينهما أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ) عندما وضع كتابه: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، وهو في داخل كتابه هذا لم يستعمل مصطلح التحريف، وإنما استعمل فقط مصطلح التصحيف، ونستنتج من ذلك أن التحريف عنده مرادف للتصحيف، ثم جاء بعده الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في كتابه: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ففرَّق بينهما، وجعل الاختلاف في النقط

للتصحيف، والاختلاف في الحركات للتحريف؛ بقوله: فالتصحيف متطرِّق إلى الحروف فيُقرأ المهمل مُعجمًا والمعجم مهملًا، وقوله: وممَّا كثر التحريف فيه بين المحدِّثين وهو ثلاثة أحرف: جبل حِرَاء، فيفتحون الحاء وهي مكسورة ويكسرون الراء وهي مفتوحة، فيقولون فيه: حَرِي على وزن: دَنِي[1]. وممَّن فرَّق بين المصطلحين أيضًا ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) فجعل التصحيف خاصًّا بالتغيير في النَّقْط؛ كتحويل العَذْل إلى العَدْل، أو العَيْب إلى العَتْب، وعبَّاس إلى عيَّاش، وجعل التحريف للعدول عن الحرف[2]، كتحويل الراء إلى واو في قولهم للجبان: رَعْرَاع ووَعْواع، وتحويل الميم إلى هاء في قولهم: زَمْلَقَ وزَهْلَقَ.

وبعض المحققين يرى أنَّ التحريف أعمّ من التصحيف؛ لأنه عدول بالشيء عن جهته بالزيادة في الكلام أو النقص منه، أو بتبديل بعض كلماته، أو بحمله على غير المراد منه[3]. وبعضهم لا يفرِّق بين التصحيف والتحريف ويجعلهما مترادفيْن، أو الثاني – وهو التحريف – نتيجة للأول. لكنَّ الذي لا خلاف عليه أن التصحيف هو الأخذ من الصُّحُف دون التلقي من أفواه المشايخ، وقد حذَّروا من ذلك قائلين: لا تأخذوا القرآن من المُصْحفيين، ولا العلم من الصُّحُفيين.

ويبدو أن فكرة النفور من التصحيف جاءت أيضًا في وقت مبكر، فهذا أبو نواس (ت ١٩٨ هـ) يهجو أبانًا اللاحقي (ت ٢٠٠ هـ) قائلًا له:

صحَّفتْ أمُّك إذ سمَّـ ـتْكَ فـي المهْـد أَبَانَا
صيَّرتْ باءً مكـانَ الـ ـتَّاء تصحيفـا عـيَانَا

(١) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف٩، ٥٣.
(٢) نزهة النظر ٩٦.
(٣) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ٢٨٧.

وفي الوقت نفسه يرثي خلفًا الأحمر قائلًا:

لا يَهِمُ الحاءَ في القراءة بالخا ء ولا لامها مع الأَلِفِ

ولا مُضِلًّا سُبْلَ الكلامِ ولا يكونُ إسنادُه عن الصُّحُفِ[1]

وهذا المفجَّع البصري محمد بن أحمد (ت ٣٢٠ هـ) يهجو ابن دُريد (ت ٣٢١ هـ) صاحب «جمهرة اللغة»، ويتهمه بالتصحيف قائلًا:

ألسْتَ ممَّا صحَّفْتَ «تَغْتَرِقُ» الطـ ـرقَ بجهل فقلْتَ: «تَعْتَرِقُ»

وقلْتَ: كان «الخِباءُ» من أَدَمٍ وهو «حِبَاءٌ» يُهدَى ويُصطدقُ[2]

وقد كان القدماء يرون حلّ مشكلة التصحيف من خلال أمريْن: النقط والتشكيل للحروف العربية، وعدم نقل العلم من الصُّحُف، وإنما لابد من المشافهة، وتلقي العلم من أفواه الشيوخ قائلين في ذلك:

مَنْ يأخذِ العلمَ عن شيخ مُشافهةً

يكنْ عن الزَّيْف والتصحيف في حَرَمِ

ومن يكنْ آخذًا للعلمِ عن صُحُفٍ

فعِلْمه عند أهل العِلْم كالعَدَمِ

وقد أهدى الشاعر أحمد بن إسماعيل الشهير بنطَّاحة الأنباري (ت ٢٩٠ هـ) كتاب «الحدود في النحو» للفرَّاء إلى الإمام ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، وكتب على ظهره:

وشكْلتُه ونقطْتُه فأمِنْتُ من تصحيفه ونجوْتُ من تَحريفِه

(١) ديوانه ٥٣٩.

(٢) المزهر ٢/ ٣٦٦.

بستانُ خَطٍّ غيرَ أنَّ ثمارَه لا تُجْتَنى إلا بشَكْلِ حُرُوفِه[1]

وفي هذا يقول ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ): وأمَّا التصحيف فسبيل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم والضبط، فمن كان أخذه وتعلّمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف، ولم يفلت من التبديل والتصحيف[2].

إن مشكلة التصحيف والتحريف من أخطر القضايا اللغوية، ويعظم خطبها إذا كانت في المعاجم العربية؛ لما لهذه المعاجم من مصداقية لغوية عند الدارسين والباحثين.

طبيعة المادة المعجمية التي وصلت إلينا

وصلت إلينا المادة المعجمية الأساسية التي جمعت في منتصف القرن الثاني الهجري وما بعده في صورتين: صورة رواية شفوية، كان اللغوي فيها يذهب إلى الأعراب في خيامهم ويشافههم وينقل عنهم اللغة، وهي مادة دقيقة صحيحة نقية، محاطة بسياج من الدقة، ومن مجموعة ألفاظ تؤكد صحتها؛ كقول اللغوي: وسمعتهم يقولون كذا، ورأيتهم ينطقونها هكذا، ووجدتهم يُسمّون هذا الشيء كذا،... إلخ من هذه الجمل التي كان يفخر الأزهري(ت ٣٧٠ هـ) بترديدها في معجمه «تهذيب اللغة»، لأنه وقع في أسر القرامطة حينًا من الدهر فنقل عنهم اللغة مشافهة، منها تقييد نكتٍ حفظها ووعيها عن أفواه العرب الذين شاهدهم، وأقام بين ظهرانيهم سُنَيَّات، لأن ما أثبته كثير من أئمة اللغة في الكتب التي ألّفوها والنوادر التي جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة، ولا يقوم مقام الدُّرْبة والعادة.

(١) معجم الأدباء ٢/ ٢٢٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٣٣٨.

وهناك مادة لغوية أخرى نُقلت من الصحف ولم تُسمع من راوية أو من أعرابي، وصاحبها يُوصف بالصُّحفي أو المُصْحفي، وفيه يقول الأزهري: والصُّحُفي إذا كان رأس ماله صُحُفًا قرأها فإنه يصحِّف فيُكثر، وذلك أنه يخبر عن كتب لم يسمعها، ودفاتر لا يدري أصحيح ما كُتب فيها أم لا. وإن أكثر ما قرأنا من الصُّحُف التي لم تُضبط بالنقط الصحيح، ولم يتولّ تصحيحها أهل المعرفة لسقيمة لا يعتمدها إلا جاهل. هذه المادة المعجمية هي التي مازالت معنا إلى اليوم، نصنع منها معاجمنا اللغوية، فالتصحيف موجود في عين الخليل الذي أنكره الأزهري، وموجود في صحاح الجوهري الذي أنكره الفيروزابادي (ت ٨١٧ هـ)، وفي القاموس المحيط الذي أنكره أحمد فارس الشدياق، وفي لسان العرب لابن منظور الذي صحَّحه العلَّامة أحمد تيمور باشا، والمغفور له عبدالسلام هارون، وفي تاج العروس الذي صحّح عشرين جزءًا منه علامة الجزيرة المغفور له حمد الجاسر.

فظاهرة التصحيف موجودة في أكبر المعاجم العربية:

- العين للخليل بن أحمد.
- الصحاح للجوهري.
- لسان العرب لابن منظور.
- القاموس المحيط للفيروزابادي.
- تاج العروس للزَّبيدي.

الخط العربي والتصحيف

لدينا نصٌّ مبكِّر ينبِّه إلى السبب الحقيقي وراء ظاهرة التصحيف؛ وهي

طبيعة الخط العربي في ذلك الوقت الذي جُمعت فيه اللغة، والتي كانت خالية من التنقيط أو الشكل. فهذا جابر بن حيَّان (ت نحو ٢٠٠ هـ) الذي كان معاصرًا – بلا شكٍّ – للخليل بن أحمد يقول في إحدى رسائله: والحروف ثمانية وعشرون حرفًا، ليس في قوة العربية استخراج أكثر منها إلى الفعل، بل في القوة استخراج مكان الحروف المشبَّهة حروفًا غير مُشبَّهة؛ لتكون بدلًا منها لأجل التصحيف. فإن عُملت هذه الحروف في صورتها التي هي عليها فإنها إنما تعود من الثمانية والعشرين حرفًا إلى ستة عشر حرفًا. الألف حرفٌ، والباء والتاء والثاء والياء والنون حرفٌ، والجيم والحاء والخاء حرفٌ، والدال والذَّال حرفٌ... إلخ. ولو جُعل مكان واحد من تلك الأشباه مثال غير المثال المُشابه لأمن الناس من تصحيف الكلام والغلط، فهذا ممَّا قصَّر فيه ناظمه، وهو ممكن في الطبيعة والقوة معًا، ولعلَّ خَلْقًا من الناس يُقدِّرون أنَّ ذلك ممتنع أن يكون[1].

وهذا الكِنْدي يعقوب بن إسحاق بن الصباح (ت نحو ٢٦٠ هـ) يقول: ومَنْ وضع الكتابة العربية لم ينتبه إلى ما يدخل اللبس على الأسماء المتشابهة الحروف فترك الناس مضطرين إلى طلب الاحتيال في التماس العلامات لها، وهم مع ذلك يستدلون على تبيُّن ما يقرأون بما قبله وما بعده، نحو: (يا أيُّها الرجلُ المرحي) ينظر إلى ما بعده فإن كان/ مطيَّته أو سفينته فهو (المُزْجِيُّ)، وإن كان عمامته أو كمّه أو ذيله فهو (المُرْخِي)، وإن كان همّه أو غريمه أو رأيه فهو المُرْجِئ. وقد يَسْتحسِن الكِندي التصحيف ما لم تفسد به قاعدة الكلام، ولا يجد المعترض فيه مقالًا، وما لم يقع في أسماء الناس الذين كانت لهم شهرة وسيادة.

(١) مختار رسائل جابر بن حيَّان ٨، ٩.

وحُكي عن الكندي أنه لما احتاج إلى استعمال لغات الأمم من الفرس والسريانيين والروم واليونانيين وضع لنفسه كتابةً اخترع لها أربعين صورة مختلفة الأشكال متباينة الهيئات، فكان لا يتعذَّر عليه كَتْب شيءٍ ولا تلاوته[1].

وهناك نصٌّ ثالثٌ مبكِّر أيضًا لحمزة بن الحسن الأصبهاني (ت ٣٦٠ هـ) ينبِّه إلى سبب حدوث التصحيف قائلًا: سألْتَ أنجح الله سؤالك أن أذكر لك سبب حدوث التصحيف في الخط العربي، واعتراض اللبس في تهجِّيه، حتى اضطروا على ممرِّ السنين عليه، إلى توليد النقط والإعجام فيه، وقلت: قد فضح التصحيف في دولة الإسلام خلقًا من القضاة والعلماء والكُتَّاب والأمراء وذوي الهيئات من القُرَّاء... إلخ، وأمَّا سبب وقوع التصحيف في كتابة العرب فهو أنَّ الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، ولا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنَّه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة وهي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون. وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل[2].

إنَّ كلَّ كتابة تتشابه صور حروفها فهي على شرف تولُّد السَّهو والغلط والخطأ فيها، لأنَّ ما في الخط دليل على ما في القول، وما في القول دليل على ما في الفكر، وما في الفكر دليل على ما في ذوات الأشياء، وصورة حروف الهجاء إنما هي علامات تحمل الدلالات، والعلامات كلَّما كانت أشهر صارت دلالاتها أوضح، وإذا جاءت الدلالات أوضح كان الشك فيها أبعد، والفهم إليها أسرع. وأمَّا سبب إحداث النَّقْط فإن المصاحف الخمسة التي استكتبها عثمان بن عفَّان ﷺ (ت ٣٥ هـ) وفرَّقها على الأمصار غَبَر

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٦.

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ١، ٢٧.

الناس يقرؤن فيها نيِّفًا وأربعين سنة، وذلك من زمن عثمان إلى أيام عبد الملك بن مَرْوان (ت ٨٦ هـ)، فكثر التصحيف على ألسنتهم، وذلك أنَّه لما جاءت الباء والتاء والثاء أشباهًا في الاتصال والانفصال، وكانت الياء والنون يحكيانها في الاتصال تمكَّن التصحيف في الكتابة تمكُّنًا تامًّا، فلما انتشر التصحيف بالعراق فزع الحجَّاج بن يوسف الثقفي (ت ٩٥ هـ) إلى كُتَّابِه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات، فوضعوا النُّقَط إفرادًا وازدواجًا، وخالفوا في أماكنها بتوقيع بعضها فوق بعض الحروف وبعضها تحت الحروف[1].

وهناك نصٌّ رابعٌ للبيروني (ت ٤٤٠ هـ) ورد في كتابه: (الصَّيدنة في الطب) يقول فيه: ولكنْ للكتابة العربية آفة عظيمة، وهي تشابه صور الحروف المزدوجة فيها، واضطرارها في التمايز إلى نُقَط العَجْم، وعلامات الإعراب، التي إذا تُركت استبهم المفهوم منها، وإذا انضاف إليها إغفال المعارضة وإهمال التصحيح بالمقابلة، وذلك الفِعْل من عامِّ قومنا يساوي به وجود الكتاب من عدمه، بل علمُ ما فيه وجهله، ولولا هذه الآفة لكفى ما في كتاب ديسقوريدس وجالينوس وبولس المنقولة إلى العربي من الأسامي اليونانية، إلَّا أنا لا نثق بها.

جهود علمائنا القدامي في نفي التصحيف

انتبه القدماء من علماء اللغة إلى ظاهرة التصحيف في اللغة، وقد حاولوا جاهدين حصر هذه الظاهرة، والتنبيه عليها في كلِّ ما صدر من معاجمنا القديمة، وهم على الترتيب التاريخي الآتي:

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ٢٨.

لعلَّ أ ول من وضع كتابًا في التصحيف هو ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، ولكن لم يصل إلينا هذا الكتاب، وهو في حكم المفقود.

جاء بعده أبو بكر الصولي (ت ٣٣٠ هـ) فوضع كتابًا في: «ما صحَّف فيه الكوفيون»، وهذا الكتاب أيضًا في حكم المفقود، وقد اعتمد عليه الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في كتابه «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»، وقد أحصيت فيه ثمانية وأربعين نصًّا نقلها الصفدي من كتاب الصولي، الذي رمز له بالرمز (ك). وأمَّا أصحاب الكتب المطبوعة التي وصلت إلينا فهم:

١- حمزة بن الحسن الأصبهاني (ت ٣٦٠ هـ): وضع كتابًا مُهمًّا نبَّه فيه إلى حدوث ظاهرة التصحيف، وبيَّن سببها الحقيقي وهو طبيعة الخط العربي، وتناول تصحيفات عدد من علماء اللغة والقُرَّاء والمحدِّثين والكُتَّاب والشعراء. وجاء بكلمة (بنت) وقال إنها قد تُصحَّف على ثلاثين مثال، فإن كانت الكلمة: (سبب) يمكن أن تتصحَّف على أكثر من مئة مثال.

٢- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في مقدِّمة «تهذيب اللغة» قرأ كتاب «العين» غير مرَّة، وتصفَّحه تارةً بعد تارة، وبيَّن وجه الخطأ، ودلَّ على مواضع منه في معجمه «تهذيب اللغة»، كما تصفَّح كتاب «جمهرة اللغة» لابن دُريد (ت ٣٢١ هـ) فعثر على حروف كثيرة أزالها عن وجهها، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفًا كثيرة أنكرها الأزهريُّ، ولم يعرف مخارجها، فأثبتها في معجمه منسوبة إليه، وقد تتبع الأزهري معجميًّا آخر هو أحمد بن محمد البُشتي المعروف بالخارزنجي (ت ٣٤٨ هـ) وضع كتاب «تكملة العين»، ادَّعى معرفةً وحفظًا، يميز بها الغث من السمين، والصحيح من السقيم، بعد اعترافه أنه استنبط

كتابه من صحف قرأها، فقد أقرَّ أنه صُحُفيّ لا رواية له ولا مشاهدة، ودلَّ تصحيفه وخطؤه على أنه لا معرفة له ولا حفظ.

ثم يقول الأزهريُّ عن نفسه: ولو أني أودعت كتابي هذا ما حوته دفاتري، وقرأته من كتب غيري، ووجدته في الصُّحف التي كتبها الورَّاقون، وأفسدها المصحِّفون لطال كتابي، ثم كنت أحد الجانين على لغة العرب ولسانها، ولَقليلٌ لا يُخزي صاحبَه خيرٌ من كثيرٍ يفضحه[1].

٣- علي بن حمزة البصري اللغوي (ت ٣٧٥ هـ): وضع كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنَّفات»، والكتب التي وجَّه لها سهام نقده اللغوي هي: الكامل في اللغة والأدب للمبرِّد، والفصيح لثعلب، والغريب المصنَّف لأبي عبيد القاسم بن سلَّام، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والمقصور والممدود لابن ولَّاد، وهذه الكتب دخلت معاجمنا المبكِّرة، وانتشرت في موادِّها المتعدِّدة، نجدها في صحاح الجوهري والمحكم والمحيط الأعظم واللسان وغيرها.

٤- أبو بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩ هـ): تلميذ أبي علي القالي (ت ٣٥٦ هـ) النابه، الذي أَحسن إلى «معجم العين» بأمريْن: باختصاره اختصارًا يفوق الأصل، وهو من المختصرات التي تفوَّقت على الأصل، وباستدراك الخطأ الوارد في معجم العين، والكتابان مطبوعان، يقع مختصر العين في مجلَّديْن، بتحقيق د. نور حامد الشاذلي، قال عنه ياقوت الحمويّ: بلغني أن أهل المغرب يتنافسون في كتبه، وخصوصًا كتابه الذي اختصره من كتاب العين؛ لأنه أتمَّه باختصاره وأوضح مشكله، وزاد فيه ما عساه كان مفتقرًا إليه[2].

(١) مقدِّمة تهذيب اللغة ١/ ٤٠.

(٢) معجم الأدباء ١٨/ ١٨١.

قال الزُّبيدي في مقدِّمته: هذا كتابٌ أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله... ذهبت فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العيْن، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي بأنْ تؤخذ عيونه، ويلخَّص لفظه، ويُحذف حشوه، وتسقط فضول الكلام المتكرِّرة فيه، لتقرُب بذلك فائدته، ويسهل حفظه[1]. ولقد كان أبو ذرٍّ الخشني (ت ٦٠٤ هـ) يقول: المختصرات التي فُضِّلت على الأمهات أربعةٌ: مختصر العين للزُّبيدي، ومُختصر الزاهر للزجاجي، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام، ومختصر الواضح للمفضَّل بن سلمة.

وقد لهج الناس كثيرًا بمختصر العين للزُّبيدي، فاستعملوه وفضَّلوه على كتاب العين، لكونه حذف ما أورده مؤلف كتاب العين من الشواهد المختلفة، والحروف المصحَّفة، والأبنية المختلَّة.

وقد قال عنه د. حسين نصَّار: الكتاب يجب أن يوضع في رتبة عالية من معاجم اللغة، بفضل ذلك الترتيب الرائع الذي سار عليه، والخطة الواضحة التي اتبعها في التنظيم والتصحيح والاختصار[2]. وأمَّا الكتاب الثاني للزُّبيدي فهو: «استدراك الغلط الواقع في كتاب العيْن»، بتحقيق د. عبدالعلي الودغيري ود. صلاح مهدي الفرطوسي، نشره مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ٢٠٠٣م.

وقد ألَّفه الزُّبيدي بعد سنة ثلثمائة واثنتين وستين؛ بعد «مختصر العين». وحَصَر الأخطاء الواردة فيه من جهة الصَّرف والاشتقاق، كذكر حرف مزيد في مادة أصلية، أو مادة ثلاثية في مادة رُباعية، ونحو ذلك، وما ورد فيه من التصحيف، أ و استعمال ألفاظ غير معروفة.

(١) مختصر العين ١/ ٤١.

(٢) المعجم العربي نشأته وتطوره ٢/ ٣١٢.

لقد كان الزُّبيدي يؤمن بأنَّ الخليل رسم معجم العين ولم يحشه، وقد حشا الكتاب أقوامٌ علماء إلا أنَّه لم يؤخذ عنهم روايةً، وإنما وُجِد بنقل الورَّاقين، فلذلك اختلَّ الكتاب.

وقد تتبع الزُّبيدي «معجم العيْن» واستدرك الأخطاء التي أوردها الخليل وصوَّبها، مثل قوله: وذكر في باب (همع): الهميع: الموت، فصحَّفه، والصواب: الهميغ؛ بالغين المعجمة. وذكر في باب (قفع): القُفَاعي من الرجال: الأحمر، وهو غلط، والصواب: فُقاعي، وذكر في باب (عنك): عِرْقٌ عَانِقٌ: أصفر، والصواب: عَاتِكٌ؛ بالتاء... إلخ.

وبذلك يكون الزُّبيدي قد أغنانا عن الاعتماد على معجم العيْن بهذيْن الكتابيْن: مختصر العين، والاستدراك على العين.

٥- أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢ هـ): له كتابان جليلان في التصحيف والتحريف، الكتاب الأول: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، وقد نُشر الكتاب مَرَّتين: النشرة الأولى في مصر بتحقيق عبدالعزيز أحمد عن دار البابي الحلبي، سنة ١٩٦٣م، والنشرة الثانية في دمشق بتحقيق د. السيد محمد يوسف ومراجعة أحمد راتب النفَّاخ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٨١م.

وقد شرح العسكري في كتابه هذا الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه في صورة الخط فيقع فيها التصحيف ويدخلها التحريف، مما يعرض في ألفاظ اللغة والشعر، وفي أسماء الشعراء وأيَّام العرب، وأسماء فرسانها ووقائعها وأماكنها وما يعرض في علم الأنساب وغيرها من الأشكال، فيصحِّفها عامة الناس، ويغلط فيها بعض الخاصَّة، ولا يكمل لها إلا من افتنَّ في العلوم، ولقي العلماء والرواة، وأخذ من أفواه الرجال، ولم يعوِّل

على الكتب الصحفية، فالاحتراس من التصحيف لا يُدرك إلا بعلم غزير، ورواية كثيرة وفهم كبير.

وقد عقد العسكري في كتابه واحدًا وأربعين بابًا تتبَّع فيه التصحيف عند علماء اللغة؛ كالخليل وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وغيرهم من علماء البصرة والكوفة[1].

أمَّا الكتاب الثاني فقد خصَّصه لتصحيفات المحدِّثين من شرح ألفاظ الرسول ﷺ التي لم تُضبط، وحُملت على التصحيف، ومن أسماء الرواة من الصحابة والتابعين من بعدهم، مثل: حُباب وحُتات، وخبَّاب وجناب، وحيَّان وحِبَّان، وحَبيب وخبيب، قائلًا في المقدِّمة: وجعلتها أبوابًا تبلغ المئة أو تقاربها، وشرحتُ ما يُقيَّد منه وتُضبط حروفه به من الشكل والنقط والعَجْم، وذكرت أكثر مَنْ يُسمَّى بذلك الاسم من المشهورين، فلا يُشكل على من يقرؤه، ويسلم به من قُبْح التصحيف وشناعته، فقد عُيِّر به جماعة من العلماء، وفُضح به كثير من الأدباء، وسُمُّوا الصَّحَفِيَّة، ونُهي العلماء عن الحمل عنهم، واطَّرحوا حديثهم وأسقطوهم[2].

٦- الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ): عقد في كتابه «محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء» الفصليْن: العاشر والحادي عشر للكتابة والكُتَّاب، ونبَّه إلى أنواع التصحيف، في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، وبيَّن أنواع التصحيف الحسنة والقبيحة، وحضَّ على النَّقْط والشكل قائلًا: حفُّوا عواطل الكتب بالتقييد، وحصِّنوها من شُبَه التصحيف والتحريف، وقائلًا أيضًا: إعجام

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٧.

(٢) تصحيفات المحدِّثين ٤.

الحرف يمنع من استعجامه، وشكله يصونه عن إشكاله[1].

٧- صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفَدي (ت ٧٦٤ هـ): له في مجال النقد اللغوي المعجمي أربعة كتب هي:

- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، وهو أكبر كتاب في مجاله، فقد جمع فيه تسعة كتب من كتب القدماء وحشدها في كتابه، ونسَّق بينها، وهي: دُرَّة الغوَّاص للحريري، ورمزه عند (ح)، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامَّة للجواليقي، ورمزه عنده (ق)، وتثقيف اللسان للصقلي، ورمزه عنده (ص)، ولحن العوام لأبي بكر الزُّبيدي، ورمزه عنده (ز)، وتقويم اللسان لابن الجوزي، ورمزه عنده (و)، وما صحَّف فيه الكوفيون لأبي بكر الصولي، ورمزه عنده (ك)، والتنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصبهاني، ورمزه عنده (ث)، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري، ورمزه عنده (س)، وكتاب التصحيف للضياء موسى الناسخ، ورمزه عنده (م).

بدأ الصفدي كتابه بمقدِّمة تحدَّث فيها عن تصحيف القُرَّاء، وتصحيف المحدِّثين، وتصحيف الفقهاء، ثم الكُتَّاب، ثم الشعراء، ثم رتَّب موادّ كتابه ترتيبًا معجميًّا، بدءًا من الهمزة وانتهاءً بالياء.

لقد كان صحاح الجوهري محور دراسات الصفدي المعجمية، فله عليه ثلاثة كتب هي: «نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم»، وفيه بيَّن ما وقع فيه الجوهري من الغلط والوهم، وما حدث في كتابه من تصحيف، قائلًا في المقدِّمة: «وكنتُ في أثناء مروري بتصفُّح أوراقه... أعثر على الغلطة بعد الغلطة، وأقع بالسقطة بعد السقطة، فكم مررت فيه بتصحيف بعد

(١) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ١/ ١٩٧-٢٢٨.

تصحيف، ووهمٍ لا يليق كدره بصفاء ذلك التصنيف»[1].

وأمَّا الكتاب الثاني فهو: «حُلَى النواهد على ما في الصحاح من الشواهد»، وهو شرح وتعليق على شواهد الصحاح، ومازال هذا الكتاب مخطوطًا، ومنه نسخة وحيدة في برلين تحت رقم ٦٩٤٨، وهي محفوظة باسم: «شواهد الصحاح».

وأمَّا الكتاب الثالث فهو «غوامض الصحاح»، وفيه رصد للأبنية الصرفية التي وجد فيها غموضًا في أصل اشتقاقها وصعوبة ردِّها إلى حروفها الأصول، لدى من لم يتمرَّس بالتصريف ويعرف شعابه ومسالكه، فالصفدي قرأ الصِّحاح ثم استخرج الأبنية التي وجد فيها صعوبة في معرفة أصل حروفها، ثم أعاد ترتيبها بحسب أوائل الحروف مع مراعاة الثواني والثوالث وما يليها.

٨- مجد الدين الفيروزابادي (ت ٨١٧ هـ) صاحب «القاموس المحيط»، وقد شنَّ هجومًا شديدًا على الجوهري في مقدمة القاموس المحيط؛ ففيها يقول: «ولَّما رأيت إقبال الناس على «صحاح» الجوهري، وهو جدير بذلك؛، غير أنه فاته نصف اللغة أو أكثر... ثم إني نبَّهتُ في معجمي هذا على أشياء ركب فيها الجوهري خلاف الصواب، غير طاعن فيه، ولا قاصد بذلك تنديدًا له، وإزراءً عليه، وغضًّا منه، بل استيضاحًا للصواب، واستراباحًا للثواب، وتحرُّزًا وحِذارًا من أن يُنمَى إليَّ التصحيف، أو يُعْزَى إليَّ الغلط والتحريف..»[2].

٩- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ): خصَّص السيوطي في كتابه

(١) نفوذ السهم ٤٢.

(٢) مقدمة القاموس المحيط ٢٨.

المزهر النوع الثالث والأربعين لمعرفة التصحيف والتحريف، وذكر اثنين من الأئمة الذين ألَّفوا في هذا الميدان: العسكري أبو أحمد، والدارقطني، ثم نقل عن أبي العلاء المعرِّي تعريفه للتصحيف، وهو أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب، وقد وقع فيه جماعة من الأجلَّاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟! ثم أورد السيوطي بعضًا مما صُحِّف في معجم العين، والجمهرة، والصحاح، كما نقل كثيرًا من كتاب العسكري: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» نصوصًا لأئمة اللغة وقعوا في التصحيف؛ كالأصمعي وأبي عمرو الشيباني وغيرهما.

وهناك كتيِّبٌ صغير للسيوطي بعنوان: «التطريف في التصحيف»، رصد فيه مئة وخمسة وعشرين حديثًا شريفًا وقع فيه التصحيف، وقد رتَّب السيوطي الأحاديث على «المسانيد»، فابتدأ بمسانيد الرجال ورتبهم على حروف المعجم، فبدأ بمسند أنس ﷺ، والحديث الأول فيه هو حديث الاستسقاء: (ما رأينا الشمس سَبْتًا) قال القرطبي: رواه الداودي: سِتًّا، وفسَّره بستة أيام، وهو تصحيف.

جهود معاصرة

وأمَّا الجهود المعاصرة في نقد المعاجم العربية، وبيان ما حدث فيها من تصحيف فهي على الترتيب التاريخي الآتي:

١- أحمد فارس الشدياق (ت ١٣٠٤ هـ): له كتاب: «الجاسوس على القاموس»، نقد فيه «القاموس المحيط» للفيروزابادي خاصَّةً والمعاجم العربية عامَّةً، وهو من أجلِّ كتب النقد المعجمي وأقواها، يشتمل على

أربعة وعشرين نقدًا للقاموس المحيط؛ بالإضافة إلى مقدِّمة ضافية تصل إلى تسعين صفحة وخاتمة تصل إلى مئة وثمانٍ وثلاثين صفحة خصَّصها لصيغة «افتعَلَ» اللازمة والمتعدِّية، وقد جاء النقد الثالث والعشرون في بيان خطأ القاموس المحيط وتحريفه وتصحيفه ومخالفته لأئمة اللغة، ويقع هذا النقد في مئةٍ وعشر صفحات، أخذ معظمه من تعليقات الشيخ نصر الهوريني على هامش طبعة بولاق المصرية للقاموس المحيط، كما أضاف إليه فصلًا من المجلَّد الرابع من كتاب «طراز اللغة» للسيد على خان، المعروف بابن معصوم المدني (ت ١١٢٠ هـ) صاحب «أنوار الربيع في أنواع البديع»، واسم كتابه هذا: «الطراز الأوَّل فيما عليه من لغة العرب المعوَّل»، وقد نقل منه الشدياق الفصل الخاص ببيان أغلاط الفيروزابادي في القاموس المحيط. ومن أمثلة ما وقع فيه الفيروزابادي من تصحيف أورده الشدياق: قال الفيروزابادي في مادة (قيأ): قاءت المرأة وتقيَّأت: تعرضت لبعلها وألقت نفسها عليه. قال الشدياق: قد طالما أنكرت هذا الفعل المنكر واستوحشت منه؛ إذ ليس منه؛ إذ ليس من مناسبة بين القيء والدلال، فهو مخالفٌ لحكمة الواضع، ولم أجد في الصحاح والعُباب والأساس والمصباح معنى لتقيَّأ سوى تكلُّف القيء حتى راجعت لسان العرب فوجدت فيه في (فَاءَ) ما نصُّه: تفيأت المرأة لزوجها: تثنت عليه وتكسَّرت له تدلُّلًا وألقت نفسها عليه من الفيء وهو الرجوع[1].

٢- العلَّامة أحمد تيمور باشا (ت ١٣٤٨ هـ): له في مجال النقد المعجمي كتابان: تصحيح لسان العرب، وتصحيح القاموس المحيط. أما كتابه

(١) الجاسوس على القاموس ٤١٠.

«تصحيح لسان العرب» فقد نبَّه فيه على أغلاط وقعت في نسخة لسان العرب لابن منظور المطبوعة ببولاق ما بين سنة ١٣٠٠ هـ و١٣٠٧هـ، ونشرها في صحيفة المؤيد ومجلتي الضياء والآثار، ثم جمعها بعد ذلك في كتابٍ أضاف إليه ما لم يسبق نشره من قبل. قال في مقدِّمته: «ولسنا في ذلك بمدَّعين عصمة أو متبجحين بفضل، وإنما هو جهل المقلّ دعانا لعرضه على الأنظار حرصا على ردّ الكتاب إلى نصابه من الصِّحة...»، وقد التزم العلَّامة تيمور ترتيب اللسان، ذاكرًا المادة التي فيها الخطأ والجزء والصفحة والسطر، ثم ينقل النص من اللسان، ويبيِّن الخطأ فيه، ووجه الصواب، ثم يسوق من الأدلَّة والشواهد ما يؤكِّد صحة كلامه، فمثال ذلك: (وفي مادة (ل و ث) ج ٣ آخر ص ٧): «وقال **البوري**: لم يُلِثْ: لم يبطئ»؛ هكذا بغير نقط في (البورى)، وكتب المصحِّح في الحاشية: كذا في الأصل بلا نقط ولا شكل، ويمكن أنه: البُوري نسبة إلى: بُور، بضمِّ الباء: بلدة بفارس خرج منها مشاهير، والله أعلم.

قلنا: الراجح أنه التَّوَّزِيُّ؛ بفتح المثنَّاة الفوقية والواو المشدَّدة والزاي، وهو اسم كثير الورود في النقول اللغوية، ويراد به عبدالله بن محمد بن هارون الإمام اللغوي أحد من قرأ على الجَرْمي والأصمعي، وروى الكثير عن أبي عبيدة، ونسبته إلى تَوَّز بلدة بفارس يُقال لها تَوَّج أيضًا[1].

وأمَّا كتابه «تصحيح القاموس المحيط» فقد كان يهدف إلى تصحيح الأخطاء المطبعية التي وقعت في طبعة بولاق سنة ١٣٠٣ هـ من القاموس المحيط، وطُبع هذا الكتاب عام ١٣٤٣ هـ بالمطبعة السلفية. وقد سار فيه العلامة تيمور على المنهج نفسه الذي سار عليه في «تصحيح لسان العرب»،

(١) تصحيح لسان العرب ١٣.

وقد اعتمد في تصويبه للقاموس المحيط على المقارنة بين النسخة المطبوعة وأربع نسخ مخطوطة.

٣- الأب أنستاس ماري الكرملي (ت ١٣٦٦ هـ): له كتابان: أغلاط اللغويين الأقدمين، ونشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، فأمَّا كتابه: أغلاط اللغويين الأقدمين فكان في أصله مجموعة من المقالات التي نُشرت في جريدة الأهرام المصرية سنة ١٩٣٣م، ومن أمثلة التصحيف في المعاجم العربية التي رصدها الكرملي: الخبأ: النبت، واحده بالهاء: الخبأة، كما قالوا في واحد النبت: النبتة، على أن كثيرين من اللغويين قالوا: الخبأة: البنت؛ بتقديم الباء على النون، فيكون ذلك من قبيل ما سمّوه بتصحيف «الاحتباء» ويقع في التنقيط؛ أي أن تُنقل نقطة الحرف الواحد إلى الحرف الآخر، ومثل هذا التصحيف قد وقع في كثير من الكلم العربية بسبب التنقيط، وقد اجتمع في مادة (خ ب أ): النبت والبنت والبيت[1].

أمَّا كتابه الثاني: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، فقد عقد فيه بابًا لموسِّعات لغة العرب؛ وهي: القلب، والإبدال، والتصحيف، والتحريف، وتشابه رسم الحروف، والتعريب. وبذلك يكون الكرملي أول من رأى أن التصحيف والتحريف وسيلتان من وسائل التنمية اللغوية والاتساع اللغويّ. وعرَّف التصحيف بقوله: مصدر صحَّف، وهو أن يُخطئ القارئ في قراءة الكلمة وروايتها؛ لاتفاق في صورة أحرُف الكلمتين، واختلاف في النقط، أمَّا الحركات فقد تختلف وربما لا تختلف، ومن أمثلة التصحيف التي ذكرها الكرملي ما ورد في اللسان في مادة (ق ب ع)، فقد ذكر القُبْع، وهو

(١) أغلاط اللغويين الأقدمين ١٠١.

البوق، وقال: رويت هذه اللفظة بالباء، والتاء: القُتْع، والثاء: القُثْع، والنون: القُنْع[1].

وأمَّا التحريف عنده فهو تشابه أحرف الكلمة بعضها لبعض في النوع والشكل والعدد والترتيب، ولكنها تختلف في الحركات أو في الحركة والسكون، ومن أمثلته: اللَّباب؛ كسَحَاب: الكلأ القليل، واللُّباب؛ كغُراب: الخالص من كلِّ شيء، واللِّباب؛ كفِراش: أوساط الصدور والمناحر. واللَّبَجَة واللُّبُجَة: حديدة ذات شُعب. وهو بذلك يقتفي أثر الصفدي في تخصيص التصحيف للخطأ في النّقْط، وتخصيص التحريف للخطأ في الحركات. وذكر الكرملي أنه قد يجتمع في الكلمة الواحدة التصحيف والتحريف معًا كما في المثال الآتي: جاء في (حياة الحيوان الكبرى) للدميري: العِطْرِف؛ بالكسر: الأفعى الكبيرة، وجاء في القاموس والتاج: والعِظْرِب: الأفعي الصغيرة، وفي اللسان: الغَطْرَب؛ كجعفر: الأفعى، وفيه أيضًا: الغَضُوف: الحية الخبيثة[2]. فلدينا أربع كلمات لمعنى واحد؛ هي: العِطْرِف، والعِظْرِب، والغَطْرَب، والغَضُوف، والمعنى الواحد هو: الأفعى أو الحيَّة.

٤- المرحوم أحمد أمين (ت ١٣٧٧ هـ): له مقال مهمٌّ عن أسباب تضخُّم المعجمات العربية، ذكر فيه أربعة عشر سببًا من أسباب هذا التضخُّم، ومن بين هذه الأسباب التصحيف، وهو أن بعض العلماء كان يأخذ من الصحيفة دون الرواية عن الأعراب، ثم يثبت في معجمه الشيء وتصحيفه كأنه لغة أخرى، ولم يسلم من التصحيف كبار اللغويين؛ كالخليل والجوهري وابن منظور والفيروزابادي، فمثلًا نجد في

(١) نشوء اللغة العربية ٢١.

(٢) نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها ٣١.

القاموس المحيط كلمة: بُحْدُق؛ كعُصْفُر وهي بذر القاطونة، ونجدها في لسان العرب: بُخْدُق؛ بالخاء، وفي المزهر للسيوطي: بُجْدُق؛ بالجيم، وفي أقرب الموارد للشرتوني: بُخْذُق؛ بالخاء والذال. وممَّا صحَّفوه أيضًا: يوم بُغَاث، وصوابه: بُعاث، وحرَّفوا الحديث الشريف: «تسمعون جَرْش طير الجنَّة»، والصواب: جَرْس؛ بالسِّين[1].

٥- الشيخ عبد السلام هارون (ت ١٤٠٨ هـ): له كتاب مهمٌّ هو: «تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب»، رصد فيه بعض الأخطاء والتصحيفات والتحريفات والأسقاط التي وقعت في طبعة بولاق للسان العرب، وهي الطبعة الأولى التي نُشرت ما بين سنتي ١٣٠٠ هـ و١٣٠٧ هـ، واعتمد في ذلك على المقارنة بين هذه النسخة المطبوعة وبين النسخة المخطوطة من اللسان المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٦ لغة). وقد اطَّلع المرحوم عبدالسلام هارون على التصحيحات التي قام بها قبله العلامة أحمد تيمور باشا فأسقطها من تصحيحاته، فبقيت هذه التصحيحات خالصة له منسوبة إليه. وقد جرى في منهجه على نهج العلَّامة تيمور، بذكر المادة ثم الصفحة ثم السطر، مقسِّمًا الكتاب إلى عشرين جزءًا هي عدد أجزاء اللسان المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية، وكذلك الطبعة الثانية التي طبعتها دار صادر ببيروت، والتي امتازت بأناقة الطبع، وتمييز النصوص بعضها من بعض، وكان من المتوقَّع أن تسلم طبعة بيروت من أخطاء الطبعة الأولى، وهي طبعة بولاق، ولكن من المؤسف أن الأخطاء والتصحيفات والتحريفات في الطبعة الأولى بقيت أيضًا في طبعة بيروت، بل قد زيد عليها كثير من أمثالها، ومن أمثلة ما ذكره المرحوم

(١) أسباب تضخم المعجمات العربية، مجلة المجمع، الجزء التاسع، ص ٣٨-٣٩.

هارون في الجزء الأول، مادة (برأ) ص ٢٤ س ١٢ وبيروت ١/ ٣٢.

رأيْتُ الحربَ يَجْنُبُها رجالٌ ويصْلَى حـرَّها قـومٌ بُراءُ

وصوابه: يجنيها؛ بالياء من الجناية، كما في أبيات الاستشهاد لابن فارس. وفي مادة (درأ) ص ٦٩ س ٦ وبيروت ١/ ٧٥:

وبالتَّركِ قد دَمَّهَا نَيُّها وذاتِ المدارأةِ العائطِ

وبالتَّرْكِ صوابها: وبالبُزْل، كما في ديوان الهذليين ٢: ١٩٥ وشرح السكري ١٢٨٩، والبُزْل. جمع بازل، وهو البعير في تاسع سنيه[١].

٦- الشيخ حمد الجاسر (ت ١٤٢١ هـ): له كتاب: «نظرات في كتاب تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي»، وفي مقدمته يشير – رحمه الله – إلى أنه مما يؤخذ على الزَّبيدي أنه كان يعوِّل على النقل أكثر ما يعوِّل، وقد يختصر ما ينقل اختصارًا يُخلُّ بالمعنى، وقد لا يسلم من التصحيف حين ينقل... وعلى الأجزاء العشرين من الطبعة الكويتية وقعت هذه النظرات»[٢].

وقد قسَّم الجاسر كتابه إلى عشرين جزءًا، وتحت كلِّ جزء يذكر الصفحة والكلمة المصحَّفة ثم يذكر صوابها، ثم يسوق من الشواهد والأدلَّة ما يؤكِّد صحة ما جاء به، وقد يكتفي في كثير من الأحيان بذكر الصواب دون أن يسوق من الأدلة ما يؤكد صحته، وجاءت معظم هذه التصويبات فيما يتعلَّق بالأعلام والبلدان، وهو مجال كان المرحوم الجاسر نابغًا فيه، وخاصة ما يتعلق بجزيرة العرب. ومن أمثلة تصحيحاته للجزء الأول: * ص ٤٢: وابن إدريس في بغداد. والصواب: ابن أُوَيْس، وهو

(١) تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب ٧.

(٢) نظرات في كتاب تاج العروس ١ - ٢.

القان أحمد بن أُوَيْس، صاحب العراق، كما في «العقد الثمين» ج٢ ص ٣٩٨.

* ص ٤٣: تنوير المقياس والصواب: المقباس؛ بالباء الموحَّدة. كما في «العقد» وغيره. * ص ١٣٤: ويتخذون منه ريًّا. الصواب: - كما في اللسان -: ويتخذون منه رُبًّا؛ بضم الراء، وبالباء الموحدة. * ص ١٣٧: استدرك الزَّبيدي: البَثَاء – ممدودًا، وقال بأنه موضع في ديار بني سُلَيْم، صوابه: البَشَاء؛ بالشين، وصاحب التاج اعتمد فيما يظهر على البكريّ، والأسماء في كتابه دخل فيها التصحيف والتحريف[1].

تبادل صوتي أم تصحيف:

كثيرًا ما يُفسَّر ما وقع في المعاجم العربية من تصحيف على أنه تبادل صوتي، والبون شاسع بينهما؛ فأمارة التبادل الصوتي هي تقارب المخرج بين الصوتين المتبادلين واتحادهما في عدد من الصفات؛ كالشدِّة والجهر والإطباق وغيرها من صفات الأصوات، فالاتحاد في المخرج والصفة هو أساس التبادل الصوتي، وقد صنَّف المعاصرون أصوات العربية إلى عشر مجموعات: حَنْجرية (ء – هـ)، وحَلْقية (ع – ح)، ولَهَوية (ق)، وطَبَقية (ك – غ – خ)، وغَارية (ش – ج – ي)، ولِثَوية (ل – ر – ن)، وأسنانية لِثَوية (د – ض – ت – ط) و(ز – س – ص)، وأسنانية (ذ – ظ – ث)، وشفوية أسنانية (ف)، وشفوية (ب – م – و)، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو من مخرجيْن متقاربيْن حدث بينهما شدٌّ وجَذْبٌ إلى أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر، فتصير الكلمة الواحدة كلمتين، فمثال التبادل الصوتي بين **الهمزة والهاء**: أَرَقْتُ الماء وهَرَقْتُه، وأيا فلانُ وهيا فلان، ومثال التبادل

(١) نظرات في كتاب تاج العروس ٢٢-٢٣.

الصوتي بين **العين والحاء**: بعثروا المتاع وبحثروه، والقراءة القرآنية: «عتى حين» ، فإذا ورد في المعاجم العربية: السَّيْسَب والسَّيْسَم؛ **بالباء والميم**، والفعلان: سَقْلَبَ وصَقْلَبَ؛ بالسِّين والصاد، وثوبٌ مُرَدَّم ومُلَدَّم؛ **بالراء واللام**، ورَسَم في الأرض ورَزَمَ؛ **بالسِّين والزاي**، والترقيم والترقين، والمرقِّم؛ كمحدِّث: الكاتب كالمُرقِّن؛ **بالميم والنون**، والقنيب والقنيف: الجماعة من الناس؛ **بالباء والفاء**، وكذلك البِسْكِل والفِسْكل من الخيل، وتمرٌ بذٌّ وفَذٌّ: متفرِّق. ومثال التبادل الصوتي بين **الباء والواو** في المعاجم العربية: البَزْمة والوَزْمة: ضربٌ من الطعام، والبكْباكة والوَكْواكة: الجارية السمينة، ومثال التبادل بين **التاء والدال**: التِّرياق والدِّرياق، والخَتَر والخَدَر، والجليت والجليد، وسَتَى الثوب وسداه. ومثال التبادل بين **التاء والطاء**: متَّ الحرفَ ومطّه والغَلَت والغَلَط، والعُتْعُت والعُطْعُط: الجَدْي، والقُتْر والقُطْر: الناحية والجانب، والتُّرْفة والطُّرْفة. ومثال التبادل بين **الثاء والذال**: جَثْوة وجَذْوة، والهَثرمة والهَذْرَمة، وفلان ملاث قومه وملاذهم، والجَثُّ والجذُّ: القطع، ومثال التبادل بين **الثاء والفاء**: المغاثير والمغافير: صمغ حُلْو، والثوم والفوم، والحُثالة والحُفَالة، والجَدَث والجَدَف، واللِّثام واللِّفام. ومثال التبادل الصوتي بين **الجيم والدَّال**: أَسْجَفَ الليل وأَسْدَفَ، وهجَّ البيتَ وهدَّه، ورجلٌ أَبْلَج وأَبْلَد، وامرأة رَجَاح ورَدَاح. ومثال التبادل الصوتي بين **الجيم والشين**: جَمَخَ بأنفه وشَمَخَ، وأَرَّجَ بين القوم وأَرَّشَ، وحَبْلٌ مُدْمَجٌ ومُدْمَشٌ، وجَهَر بقوله وشَهَر، والهَيْج والهَيْش: الفتنة، والمَجْدوه والمشدوه: الفَزِع. ومثال التبادل الصوتي بين **الجيم والياء**: الأَزْجَم والأَزْيَم: البعير لا يرغو، والجَلامِق واليَلامِق من الأقبية، والشَّجَر والشَّيَر، وهكذا يسير التبادل الصوتي على قانون مُطَّرِد قوامه: اتحاد الصوتين المتبادليْن في المخرج والصفة.

أمَّا التصحيف فهو الخطأ في قراءة الكلمة المكتوبة إذا كان بها حرف يُحتمل قراءته على أكثر من وَجْه، فقد وضع العرب قبل التنقيط لخمسة أحرف صورة واحدة؛ وهي: الباء، والتاء، والثاء، والنون، والياء. ولثلاثة أحر ف صورة واحدة؛ وهي: الجيم، والحاء، والخاء. ولحرفيْن اثنيْن صورة واحدة: (د ذ)، (ر ز)، (س ش)، (ص ض)، (ط ظ)، (ع غ)، (ف ق): فكلُّ لفظ جاء في المعاجم العربية مرَّة **بالباء ومرة بالنون** لا يمكن تفسيره إلا أنه تصحيف؛ مثل: النِّد والبِدُّ: المِثْل، وانْتُقع لونه وابتُقع إذا تغيَّر، والشَّجَن والشَّجَبُ: الحُزْن، والشَّاطِب والشَّاطِن: البعيد. وكذلك ما جاء بالباء والياء لا يمكن تفسيره إلا أنه تصحيف، مثل: النَّبْض والنَّيْض، والضَّبْثَم والضَّيْثَم: الأسد، والبُرْقوع واليُرْقُوع: الجوع، والتَّأْبيس والتأييس: التَّذْليل. وكلُّ ما جاء في المعاجم العربية **بالتاء والنون** لا نجد له تفسيرًا إلا أنه تصحيف؛ مثل: العاتِك والعانك: اللازم، والخَنْخنة والختختة: الصوت الخارج من الخيشوم، ونقنقت العين وتقتقت: غَارَت، والجُرْح النغَّار والتغَّار: الذي يسيل دمًا، والعَنْك والعَتْك: القطعة من الليل، وممَّا جاء **بباء وتاء** ويحمل معنى واحدًا: العُنْبُل والعُنْتُل: البَظْر، والسَّنُوب والسَّنُوت: السَّيئ الخُلُق، ولحبَه ولحتَه: قشره، وأكعبَ وأكْعتَ: أسرع. وممَّا جاء **بالباء والثاء**: الأغْبَر والأغثر، والدُّعبوث والدُّعبوب: المخنَّث، والغُبَّة والغُثَّة: البُلْغة، وألبَّ بالمكان وألثَّ: أقام. وممَّا جاء **بجيم وحاء وخاء**: الجَذْم والحذْم والخذم: القطع، والمرأة الجوثاء والحوثاء والخوثاء: المسترخية البطن، والفَوْج والفَوْح والفَوْخ: انتشار الريح الطيِّبة، والجَفْء والحَفْء والخَفْء: الصَّرْع. ومما جاء **بالراء والزَّاي**: الزَّعْج والرَّعْج: الإقلاق، والترغُّم والتزغُّم: التغضُّب، والإرغال والإزغال: الإرضاع، والأَرْم والأَزْم: العَضُّ، والترعرعُ والتزعزع: التحرُّك، والمقروم والمقزوم: المعيب،

والتمزُّر والتمزُّز: تناول الشراب قليلًا قليلًا، والعشرَّب والعشزَّب: الأسد، والعضمَّر والعضمَّز: البخيل. وممَّا جاء **بالصاد والضاد** والمعنى فيهما واحد: الصُّوَّة والضُّوَّة: الصوت، والصِّلُّ والضِّلُّ: الرجل الداهية، والعصْب والعضْب: الغلام النشيط، والحَصَب والحَضَب: ما تُلْهب به النار، والحاصنة والحاضنة: الزوجة، والمِخْصَل والمِخْضَل: السيف. وممَّا جاء **بالفاء والقاف**: المُفِلّ والمُقِلُّ: القليل المال، والفُرْزُوم والقُرْزوم: خشبة الحذَّاء، والنَّفْز والنَّقْز: الوثب، وغَسَق الليل وغَسَفه: ظُلمته، والزُّحْلُوفة والزُّحْلُوقة، والوالف والوالق: المسرع. ومما جاء بالميم والهاء: امتُقع لونه واهتُقع: تغيَّر، ومَزَع وهَزَع: أسرع، والجَمَاد والجَهَاد: الأرض المجدِبة، والتيهاء والتَّيماء: الصحراء، والمِجْع والهِجْع: الأحمق، والمَيْعة والهَيْعة: السَّيَلان على الأرض. وممَّا جاء **بالنون والياء**: الدُّجْنَة والدُّجية: الظُّلمة، والحَنْقُطان والحَيْقُطان: طائر الدُّرَّاج، والخَنْسَرى والخَيْسَرى: الخُسْران، والإِنْسان، والإيسان والأناسين والأياسين، والتَّوخُّن والتَّوخِّي: القصد.

هذه النماذج السابقة لا يمكن أن تُدْرج ضمن التبادل الصوتي، وإنما الراجح أنها تصحيف قائم على إهمال النقط في الكتابة العربية.

معاجمنا فردية فقيرة:

جدير بالذكر أنَّ معاجمنا العربية منذ نشأتها في أواخر القرن الثاني الهجري إلى اليوم قامت على أيدي أفراد هنا وهناك من العالم الإسلامي، وكلّ صاحب معجم كانت له رؤيته الخاصة وطريقته في صُنْع معجمه، باستثناء أمرين اثنين اتفق عليهما أصحاب المعاجم منذ الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) إلى اليوم؛ الأمر الأول هو تناقُل المادة المعجمية التي جُمعت في القرن الثاني الهجري وما بعده من معجم إلى آخر مع الإضافة

إليها، والأمر الثاني هو وضع الكلمات في المعجم بحسب حروفها الأصول بعد تجريدها من الحروف الزائدة. ولا شك أنَّ هذه الجهود الفردية لابدَّ أن تُخلِّف وراءها كثيرًا من الأخطاء والتصحيفات والتحريفات وغيرها، فهذا مرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ينفق أربعة عشر عامًا في إنجاز معجمه «تاج العروس»، الذي طُبع في الكويت في أربعين مجلَّدًا، وما عُثر عليه من مخطوطات هذا المعجم لم يكن مضبوطًا بالشكل، كما أن الأجزاء التي عُثر عليها أيضًا بخط المؤلِّف لم تكن مضبوطة، وإذا كان الزبيدي قد قضى أربعة عشر عامًا في معجمه دون ضبط، فما بالك لو أنه ضبطه!، لا شك أنه كان سيقضي ضعف هذه المدة الزمنية لينتهي من معجمه هذا. أمَّا فَقْر المعاجم العربية فقد كشفه الإحصاء الدقيق لجذور ثلاثة معاجم من أكبر المعاجم العربية عن طريق الحاسوب؛ فقد أثبت الحاسوب أن مجموع جذور الصحاح للجوهري تسعة وثلاثون وستمائة وخمسة آلاف جذر [٥٦٣٩]، وأن مجموع جذور معجم لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) ثلاثة وسبعون ومِئتان وتسعة آلاف جذر [٩٢٧٣]، وأن مجموع جذور معجم تاج العروس للزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ثمانية وسبعون وتسعمائة وأحد عشر ألف جذر [١١٩٧٨]، وهذا الرقم قليل وفقير مع أكبر معجم عرفته العربية حتى اليوم، إذا ما قورن بمعجم أكسفورد أو وبستر للغة الإنجليزية.

تصحيفان في المعاجم العربية مرفوض ومقبول:

نبدأ أولًا بالتصحيف المرفوض، وهو الذي يجعل للمعنى الواحد كلمتين أو أكثر، لاحتمال قراءة الكلمة على وجوه متعدِّدة، فيكون المدخل أكثر من كلمة والمعنى واحد، وليس بينها ترادف أو تبادل صوتي، مثل: بغداد، وبغداذ، وبغذاذ، وبغذاد، وبَغْدان، لعاصمة العراق، والأفعال:

زَرَجَ، وزَرَحَ، وزَرَخَ، ورَزَحَ، لمعنى واحد هو: طَعَنَ، والأفعال: دَبَرَ، وذَبَرَ، وزَبَرَ لمعنى واحد هو: كَتَبَ، والجُنْذَوة، والحُنْذَوة، والخُنْذَوة لمعنى واحد هو: أعلى الجبل. وقالوا: جُرْحٌ تعَّارٌ يسيل منه الدم، وهو أيضًا في المعاجم: تغَّار، ونَعَّار، ونَغَّار. ومن ذلك أيضًا: العَذْفَل: العريض الواسع، وهو أيضًا: الغَذْفل والغَدْفل، وقولهم: الرَّبْرَق، والرَّيْرَق، والرَّيْزَق وهو عنب الثعلب. مثل هذا النوع من التصحيف يؤدِّي إلى تضخُّم المعاجم العربية دون أدنى فائدة، ويوقع في الحَيْرة واللبْس.

أما التصحيف المقبول فهو الذي يضع لكلمة المدخل أكثر من معنى، كقولهم في تفسير الحَوْف: القَرْية؛ بالياء، والقِرْبة؛ بالباء، وقولهم في تفسير الفَنَاة: البَقَرة، والبَعْرة. وقولهم في تفسير السواف: الفَنَاء، والقثَّاء. وقولهم في تفسير الطُّوس؛ بالضمِّ: دوام الشيء، ودوام المشي، ودواء المشْي. وقد اختلف في البصرة في مجلس اليزيدي نديمان له نحويَّان في تفسير كلمة الظَّرَوْرَي، فقال أحدهما هو: الكيِّس، وقال الآخر: هو الكبش، فكتبوا إلى أبي عمر الزاهد يسألونه عن ذلك، فقال أبو عمر: مَنْ قال إن الظَّرَوْرَى الكبش فهو تَيْس، إنما هو الكيِّس. وما اختلف النديمان إلا لأن الكلمة كُتبت بدون النقط، ولذا فهي تحتمل القراءتين: الكيِّس، والكبش، وفي اللسان: الرَّفْن: النَّبْض؛ عن ابن الأعرابي، وفي القاموس المحيط: الرَّفْن: البيض، وما اختلف المعجمان إلا لأن ما بين النبض والبيض تصحيف. مثل هذا النوع من التصحيف يمكن أن يكون سببًا في إثراء اللغة كما ذكر الأب أنستاس الكرملي وتوسيع مفردات العربية بتعدد المعنى للفظ الواحد، أو ما عُرف عند القدماء بالمشترك اللفظي.

حلول مقترحة لمشكلة التصحيف:

ستظل مشكلة التصحيف مستمرة فيما نصنعه من معاجم، لأن المادة

اللغوية التي جُمعت في القرن الثاني الهجري وما بعده مازالت تُنقل في معاجمنا بقضِّها وقضيضها إلى اليوم، وهناك ثلاثة مقترحات لحلِّ هذه المشكلة:

- لابد من الاستفادة من الجهود التي بُذلت في نقد المعاجم العربية، وإخراج التصحيف والتحريف منها، سواء أكانت جهودًا قديمة أم معاصرة، قديمة كاستدراك الغلط الواقع في معجم العين للزُّبيدي، ونفوذ السهم فيما وقع فيه الجوهري من الوهم للصفدي، والجاسوس على القاموس للشدياق، وتصحيح لسان العرب والقاموس المحيط لأحمد تيمور باشا، وتحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب لعبد السلام هارون، وأغلاط اللغويين الأقدمين للكرملي، ونظرات في تاج العرس لحمد الجاسر.
- وضع حدود فاصلة واضحة بين ما هو تبادل صوتي وما هو تصحيف، بالاعتماد على القوانين الصوتية المطَّردة القائم عليها التبادل الصوتي، فلا تبادل صوتي – مثلا – بين الميم والهاء، لبعد مخرج الصوتين؛ وإنما هذا من التصحيف وكتابة النُّسَّاخ التي تجعل الميم تتشابه مع الهاء.
- تسليط الضوء بشدَّة على ذلك النوع المرفوض من التصحيف والذي يجعل للمعنى الواحد عددًا من الألفاظ ليس بينها ترادف أو تبادل صوتي، وإبعاده عن معاجمنا المعاصرة؛ كإطلاقهم الجال، والحال، والخال، على الراية، وممَّا جاء في المعاجم من هذا النوع: العَبْقَص، والعَنْقَص، والعُبْقُوص، والعُنْقُوص، والعَفَنْقَص، والعَقَنْفص، والعَفَنْقصة، والعَقَنْفَصة: دُوَيبَّة. ومنه: العَنْرَب، والعَنْزَب، والعَيْرب، وهو السّماق. ومنه: اللُّغْثون واللُّغْنُون؛ وهو الخيشوم... إلخ.

المعجم الكبير والأمل المنشود:

إن أهم ما يتميز به المعجم الكبير الذي يصدره مجمع اللغة العربية أنه عمل جماعي لا فردي تقع عليه عيون كثيرة، كما أنه مؤسسي، صادر عن مؤسسة حكومية لها جلالها وقدرها، كما أن روافد مادته المعجمية كثيرة ومتنوعة، من أمَّات المعاجم القديمة، وكتب التاريخ والطب والجغرافيا والمصطلحات وغيرها، كما أنه يجمع مفردات اللغة من مراحلها التاريخية المتتابعة؛ من العصر الجاهلي إلى العصر الحديث، الأمر الذي جعل العالم الجليل أ.د. ناصر الدين الأسد – حفظه الله – يعلن في أحد أبحاثه المجمعية أن المعجم الكبير يغني عن المعجم التاريخي، وقد صدر منه حتى اليوم تسعة أجزاء بدءًا من حرف الهمزة إلى حرف الراء، والأمل معقود على سرعة إنجاز هذا المعجم، وخروجه دقيقًا خاليًا من أي تصحيف أو تحريف، ولذا ألتمس من القائمين على هذا العمل الجليل أن يضعوا في الحسبان جهود القدماء والمعاصرين في نقد المعاجم العربية وبيان ما حدث فيها من تصحيف، كما ألتمس منهم وضع حدود فاصلة وقواعد ثابتة بين ما هو تبادل صوتي، وما هو تصحيف، والوقوف أمام ذلك النوع القبيح من التصحيف الذي يعدِّد الألفاظ ويكثرها على معنى واحد دون أن يكون بين هذه الألفاظ ترادف أو تبادل صوتي؛ كوضع (بغداد) في أربعة أ ماكن من المعجم الكبير: بغداد، بغذاذ، بغدان، بغدين. أو ورود كلمتين في المعجم مرَّة بالميم ومرة أخرى بالهاء، فالبون شاسع بين المخرجين لهذين الصوتين، أو ورود كلمتين إحداهما بالباء والأخرى بالياء، أو ورود ثلاث كلمات: بالجيم والحاء والخاء، والمعنى في ذلك كله واحد.